

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

العنوان

دور السياسة النقدية في مراقبة تداولات الكتلة النقدية دراسة حالة الجزائر (2012/1980)

مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير العلوم الاقتصادية
التخصص: اقتصاديات البنوك و التمويل

تحت إشراف:

- برو هشام

من اعداد الطالب:

- فاروق بوعشرين

السنة الدراسية: 2015/2014

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

التشكرات

قال الله تعالى " و لئن شكرتم لأزيدنكم "

نحمد الله حمدا كثيرا و نشكره شكرا جزيلا الذي كان فضله و عطائه كريما
نحمده لأنه سهل لنا المبتغى و اعاننا على اتمام هذا العمل المتواضع و ذلل
لنا الصعاب و هون علينا المتاعب .

يسعدنا ان نتقدم بعميق الشكر و خالص التقدير إلى استاذنا هشام برو
الذي تفضل بالإشراف على هذه المذكرة و لم ييخل علينا بنصائحه و
ارشاداته القيمة .

كما يسعدنا ان نتقدم بجزيل الشكر الى كل استاذ تتلمذنا على يده طيلة
مسيرة الدرب ,

و نتقدم بجزيل الشكر الى كل من قدم لنا يد المساعدة من قريب أو من
بعيد .

الإهداء

ها انا اليوم انزل من جبل الحقيقة الى واد الصراحة ما طيا لزام الخجل و تاركا للقلم زمامه

ليعبر عن مواهب قلب سعد فوق الثرى..... و تبرع على سويداته كل الهني ليزف تحياته ...

الى من قال الله تعالى فيهم << وقضى ربك الا تعبدوا الا اياه و بالوالدين احسانا >>

الى شجرة الحب التي لا تعرف لظلالها حدودالى اغلى من في الوجود الى التي احتضنت

خطوب الدهر بدمعتها

فغطنتي برموش عينيها و اضاءت لي دربي بشعلة شمعة لديها

الى التي افنت عمرها في خدمتيالى التي كانت نصائحها نورا انرت به دربي

امي الغالية {حفظها الله و اطال في عمرها}

الى العزيز على القلب صاحب الابتسامة الوضاعة المشجعة على تحمل كل الصعاب و كل

الاحزان الموجهة

الى الذي اشعل اول شمعة و عبد لي الطريق الى اعظم رجل في الوجود

الى ابي {حفظه الله و اطال في عمره}

الى الشجرة المباركة التي استظل بظلها عصافير جنتي و رياحينها اخوتي

الى الكتكوتة الصغيرة التي انارت البيت منارة

الى من قاسموني مر الحياة و حلاوتها : اصدقائي رشيد ، يوسف ، وليد ، عادل ، عمار ، ابراهيم ، عبد

الحמיד ، عبد الهادي ، حنان .

الى كل الأهل و الأقارب من قريب او من بعيد كان الى كل زميلاتي و زملائي في جميع الاطوار

الى كل من تقاسمت معه متاعب العمل عبد الصمد درفلو ورمال و أسماء

فاروق

اليكم اهدي ثمرة جمهدي

الفهرس

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
	شكر و تقدير
	الإهداء
	قائمة الجداول و الأشكال
أ- و	المقدمة العامة
<h3>الفصل الأول</h3> <h4>الاطار النظري للسياسة النقدية</h4>	
08	مقدمة الفصل.....
09	المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية و تطورها عبر مدارس الفكر الاقتصادي
09	المطلب الأول: ماهية النقود.....
14	المطلب الثاني: مفهوم السياسة النقدية.....
15	المطلب الثالث: السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي
22	المبحث الثاني: أهداف سياسة النقدية
22	المطلب الأول: استراتيجيات سياسة النقدية
25	المطلب الثاني: الأهداف الأولية
26	المطلب الثالث: الأهداف الوسيطة.....
29	المطلب الرابع: الأهداف النهائية
30	المبحث الثالث: أدوات السياسة النقدية و قنوات انتقالها.....
30	المطلب الأول: الأدوات الكمية (غير المباشرة) للسياسة النقدية.....
33	المطلب الثاني: الادوات النوعية
35	المطلب الثالث: قنوات انتقال أثر السياسة النقدية
37	خلاصة الفصل

الفصل الثاني	
مفاهيم العامة حول الكتلة النقدية	
39	المقدمة الفصل
40	المبحث الأول: مفهوم البنك المركزي
40	المطلب الأول: نشأة و مفهوم البنك المركزي
42	المطلب الثاني: استراتيجية البنك المركزي.....
45	المطلب الثالث: وظائف البنك المركزي.....
51	المطلب الرابع: مفهوم استقلالية البنك المركزي
54	المبحث الثاني: ماهية الكتلة النقدية و محدداتها.....
54	المطلب الأول: تطور و مفهوم الكتلة النقدية
57	المطلب الثاني: مكونات الكتلة النقدية
59	المطلب الثالث: مقابلات الكتلة النقدية
61	المطلب الرابع: محددات الكتلة النقدية
65	المبحث الثالث: وظائف الكتلة النقدية وتحليلها وآليات توسعها
65	المطلب الأول: الوظيفة الدينامكية للكتلة النقدية
66	المطلب الثاني : تحليل الكتلة النقدية
68	المطلب الثالث : آلية التوسع النقدي
69	المطلب الرابع : قياس خلق عرض النقود
72	خلاصة الفصل
الفصل الثالث	
تطور السياسة النقدية في الجزائر و دورها في المراقبة الكتلة النقدية	
74	مقدمة الفصل
75	المبحث الأول: تقييم أداء السياسة النقدية للبنك الجزائر
75	المطلب الأول: أهداف النهائية للسياسة النقدية في الجزائر
82	المطلب الثاني: أدوات الكمية للسياسة النقدية في الجزائر

87	المبحث الثاني: مسارات السياسة النقدية في الجزائر من خلال فترة 1980 – 2012
87	المطلب الأول : مسار السياسة النقدية في الجزائر 1980 – 1989.....
91	المطلب الثاني : مسار السياسة النقدية في الجزائر 1990 – 2000
93	المطلب الثالث : مسار السياسة النقدية في الجزائر 2001 -2012
95	المبحث الثالث: تطور الكتلة النقدية في الجزائر من 1990 – 2012
95	المطلب الأول: تطور الكتلة النقدية في الجزائر من خلال اتفاق الاستعدادي الائتماني 1 2 3
98	المطلب الثاني: تطور الكتلة النقدية في الجزائر من خلال تصحيح الهيكلية
99	المطلب الثالث: تطور الكتلة النقدية في الجزائر من خلال برامج التنمية
102 خلاصة الفصل
104 الخاتمة العامة
108 قائمة المراجع
	ملخص باللغة العربية

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
65	العلاقة الاتجاهية بين العرض النقدي و العوامل المحددة له	1
76	تطور الدينار مقابل الدولار في الفترة 1990 - 2011	2
79	تطور ميزان المدفوعات خلال فترة 1990 - 1998	3
82	تطور ميزان المدفوعات خلال فترة 1999 - 2011	4
84	تطور مؤشرات الأداء الاحتياطي الاجباري للفترة 2001 - 2011	5
85	تطور اعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2012	6
95	تطور الكتلة النقدية في الجزائر 1990 - 1994	7
98	تطور الكتلة النقدية في الجزائر 1995 - 1998	8
99	تطور الكتلة النقدية في الجزائر 1999 - 2012	9

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الأشكال	رقم الأشكال
18	منحي الطلب الكلي للنقود عند كنيز	01
19	منحي العرض النقود عند كنيز	02
29	المربع السحري	03
43	الإستراتيجية المتبعة في تحقيق الأهداف النهائية	04

مقدمة عامة

مقدمة العامة

تحتل البنوك المركزية موقعا رئيسيا في النشاط الاقتصادي بشكل عام، وفي النشاط المصرفي بشكل خاص، فهي تعتبر عصب الجهاز المصرفي وعموده الفقري، وعليها يتوقف إدارة وقيادة هذا الجهاز بالكفاءة والقدرة المطلوبة، كما أنها تعمل من خلال إدارتها للسياسة النقدية، ومن خلال تأثيرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية في المساهمة على تحقيق الأهداف الاقتصادية المتمثلة في النمو الاقتصادي من خلال رفع معدلاته، والمحافظة على الاستقرار العام للأسعار وتحقيق التشغيل الكامل ومحاولة خلق التوازن في حركة التجارة الخارجية.

تتباين الآراء حول وظيفة ودور البنك المركزي في الاقتصاد ككل، من خلال تقديم خدماته للحكومة وخدمة من جهة ثانية للبنوك التجارية والبنوك المشكلة للقطاع المصرفي في الاقتصاد وبالتالي نجد أن البنك المركزي لا يتعامل مع الأفراد بالينفرد بعدة مميزات تجعله يختلف عن غيره ولا ينافس في ذلك أحد، رغم أن دوره الرئيسي يختلف من دولة إلى أخرى.

إن من بين أهم عمليات البنك المركزي الرئيسية في أي اقتصاد تتمثل في عمليات السوق المفتوحة، سياسة سعر الخصم، ونسبة الاحتياطي القانوني، كل هذه الوسائل تؤثر في حجم النقود المتداولة في الاقتصاد ككل، ولتحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية المتعارضة في مضامينها حسب الأهداف الموضوعية من طرف السلطة النقدية والمتمثلة في وظيفة الإصدار النقدي، وإدارة الجانب النقدي من السياسة النقدية واحتياطات النقد الأجنبي والدين العام، وتقديم المشورة للبنوك العاملة داخل الاقتصاد ككل، إلا أنه تنشأ مشاكل عديدة تعترض هذه الوظائف بسبب التعارض فيما بينها.

أخذت السياسة النقدية في الأوقات الحالية مكانة هامة بين السياسة الاقتصادية الأخرى، وأصبح دورها حاسم في التأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية، ويظهر ذلك

بوضوح من خلال ارتباط المشاكل الاقتصادية كالبطالة والتضخم وتدهور قيمة العملات المحلية بالحلول النقدية، وهذه الحالة عندما تتوفر الظروف الملائمة للسياسة النقدية تتدخل بإجراءاتها وأدواتها ومنهجيتها لتكييف عرض النقود مع مستوى النشاط الاقتصادي، وعلية يعتبر ضبط العرض النقدي من أنجع الإجراءات التي تعمل بها السلطات النقدية، ومن ذلك تعدد السياسة النقدية على التأثير على حجم النقود المعروضة باعتماد سياسات معينة تتلاءم و الظروف الاقتصادية التي يعيشها البلد، وهو ما يؤدي إلى التوازن و الاستقرار الاقتصادي.

إن الإجراءات التي تتدخل بها السياسة النقدية تتم تحت مسؤولية البنك المركزي(السلطة النقدية) والذي يقوم بمراقبة فعلية وحقيقية للمعرض النقدي، طالما يمتلك الأدوات و الوسائل اللازمة والضرورية لتثبيت التدفق النقدي، باستخدامها بكيفية سليمة بما يتماشى مع وضعية الاقتصاد، وحتى يقوم البنك المركزي بذلك ينبغي عليه إن يتمتع بقدر معين من المرونة و الحرية بعيدا عن تدخل الجهاز التنفيذي ، و لقد شهدت السنوات الأخيرة حصول الكثير من البنوك المركزية على درجة عالية من الاستقلالية، ضمانا لسلامة و فعالية السياسة النقدية،من خلال رسم سياسة نقدية تعتمد على دراية واسعة بالأدوات و كفاءة عالية في استخدامها .

أصبح الحديث عن السياسة النقدية في الجزائر ممكنا مع صدور قانون النقد والقرض (10-90) المعدل والمتمم بالأمر (03-11)، فكان اعتماد السياسة النقدية عليه كأسلوب لتنظيم عرض وتداول النقود كبيرا حيث انه كرس مبدأ الاهتمام والتوسع في استخدام السياسة النقدية وتحديد أدواتها والإشراف عليها وتقييمها، ومنح الاستقلالية للبنك المركزي في إدارتها هو الأمر الذي استدعى ضرورة إدراج ضبط العرض النقدي وسلم أولويات السياسة النقدية. الإشكالية.

مدى فعالية للسياسة النقدية في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 1980-1980-

2012

الأسئلة الفرعية:

- 1- هل استقلالية البنك المركزي تزيد من فعالية السياسة النقدية؟
- 2- ماهي أهم الأدوات التي تم استخدامها في الجزائر قبل 1994؟
- 3- هل عرفت الكتلة النقدية في الجزائر تطور ام لا؟

فرضيات البحث

- 1- كلما كان البنك المركزي مستقلا كلما زادت فعالية السياسة النقدية.
- 2- استعملت الأدوات المباشرة في تنفيذ السياسة النقدية في الجزائر قبل فترة 1994.
- 3- مرت الكتلة النقدية في الجزائر بعدة تغيرات على مستوى الاقتصاد.

أسباب اختيار البحث:

- 1- إبراز إلي أي مدى تساهم السياسة النقدية في تحقيق الاهداف الاقتصادية العامة.
- 2- تعتبر الدراسات النقدية مدخلا رئيسا لدراسة المشاكل الاقتصادية.
- 3- تنمية المعارف الشخصية في موضوع السياسة النقدية.

أهداف البحث:

ترمي هذه الدراسة إلي تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- 1- تحليل وتتبع تطور الكتلة النقدية و مقابلات.
- 2- معرفة مدى فعالية السياسة النقدية في الجزائر.
- 3- محاولة إبراز دور السلطة النقدية في تداول و مراقبة الكتلة النقدية في الجزائر.

المنهج والأدوات المستعملة في البحث

للإجابة علي تساؤلات موضوع إشكالية البحث والإلمام بكل جوانبه اعتمدنا المنهج الوصفي في استعراض ماهية السياسة النقدية، والمنهج الاستنباطي عند القيام بتحليل معطيات الجانب التطبيقي من البحث المتعلقة بالكتلة النقدية والأخير طبقا للمنهج التاريخي في دراسة حالة الجزائر في ما يتعلق بتقييم أداء السياسة النقدية وتطور كل من السياسة النقدية والكتلة النقدية.

إما أدوات البحث المستخدمة فمنها بالاستعانة بمجموعة من الأدوات منها الإحصاءات والتقارير والدراسات ومجموعة من القوانين والتشريعات المتعلقة بموضوع الدراسة وخلال فترة الدراسة.

الدراسات السابقة

لقد تناولت العديد من الدراسات موضوع السياسة النقدية والنقود سواء منها ما تعلق بحالة الجزائر أو عموما، وبين هذه الدراسات علي سبل الذكر

1- محتار لحبيب دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات دراسة الحالة الجزائر للفترة (1990-2011) مذكرة ماستير 2012-2013 جامعة قاصدي مرباح - ورقلة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير التي تناولت الإشكالية التالية ما هو أثر تطبيق سياسات التحرير المالي على السياسة النقدية في الجزائر للفترة (1990-2010)

يهدف من دراسة الكشف عن دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات

2- صالح مفتاح، النقود و السياسة مع الاشارة علي الحالة الجزائر (1990-2000) أطروحة دكتوراه دولة (2002-2003) من كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير من

جامعة الجزائر و التي تناولت الإشكالية التالية ماهي مكانة السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائر في الفترة الإصلاحات الاقتصادية والمصرفية (1990-2000)؟

3-الهدف منها إعطاء صورة شاملة عن الجانب النظري للسياسة النقدية.

4- بركان زهية، فعالية السياسة النقدية لمكافحة التضخم في ظل العولمة دراسة الحالة الجزائر أطروحة دكتوراه (2009-2010) من كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير من جامعة الجزائر، وتطرق إلى الإشكالية التالية كيف يمكن تفعيل السياسة النقدية لمكافحة التضخم في ظل العولمة؟

تهدف منها محاولة الوقوف على اثر التغيرات المالية العالمية والمصرفية على فعالية السياسة النقدية في مكافحة التضخم، من خلال إبراز تقييم مدى مواكبة الجزائر للمستجدات في إدارة السياسة النقدية.

هيكل البحث

للإجابة على اشكالية ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم تناول في الموضوع عن ثلاثة

فصول

تتاول الفصل الأول الإطار النظري للسياسة النقدية وذلك من خلال أربعة مباحث فالأول خصص لماهية السياسة النقدية وتطورها عبر مراحل الفكر الاقتصادية فالمبحث الثاني إلى أهداف السياسة والمبحث الثالث عن أدوات السياسة النقدية وقنوات انتقال أثر السياسة النقدية في المبحث الرابع.

أما الفصل الثاني منه فحصى للحديث

فقد تناول المبحث الأول في البنك المركزي واستقلالته وفي المبحث الثاني ماهية

الكتلة النقدية وفي المبحث الثالث

بنسب للفصل الثالث دراسة دور السياسة النقدية في مراقبة تداولت الكتلة النقدية تناولنا في المبحث الأول تقييم أداء السياسة النقدية في الجزائر وفي المبحث الثاني تطور

السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1980-2012) وفي المبحث الثالث عن تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2012).

الصعوبات

نقص في الإحصائية ما يخص السنوات الأخر واختلاف الأرقام الإحصائية من مصدر لأجري.

الفصل الأول

الإطار النظري للسياسة النقدية

مقدمة الفصل :

تثبت الأدبيات الاقتصادية أن السياسة النقدية تحتل مكان الصدارة في هيكل السياسات الاقتصادية الكلية منذ أمد بعيد، فقد عدّها الاقتصاديون الكلاسيك المحور الرئيس في السياسة الاقتصادية الكلية، وبذلك كانت الأداة الرئيسة التي تمكن الدولة من إدارة النشاط الاقتصادي، ونتيجة لذلك نجد أن السياسة النقدية كان لها دوراً بارزاً في تحقيق النهضة الاقتصادية في كثير من الدول المتقدمة، وهذا ما جعلها تنصدر السياسات الاقتصادية الكلية لعدة عقود، حتى ظهور النظرية الكينزية في الاقتصاد عقب انفجار الأزمة الاقتصادية الكبرى في الثلاثينيات من القرن الماضي، والتي هيأت الظروف لخلق فكر جديد ينتقد المدرسة الكلاسيكية.

لهذا قمنا بتقسيم الفصل الأول إلى ثلاث مباحث على النحو التالي:

✓ المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية وتطورها عبر مدارس الفكر الاقتصادي.

✓ المبحث الثاني: أهداف السياسة النقدية.

✓ المبحث الثالث: أدوات السياسة النقدية وقنوات انتقالها

المبحث الأول : ماهية السياسة النقدية وتطورها عبر مدارس الفكر الاقتصادي

سيتم التحدث في هذا المبحث عن ماهية السياسة النقدية، وتطورها عبر مدارس الفكر الاقتصادي لنلقي نظرة عامة حول النقود في المطلب الأول، ومفهوم السياسة النقدية في المطلب الثاني، أما المطلب الثالث نتطرق إلي السياسة النقدية من منظور الكلاسيكي، وفي المطلب الرابع نتحدث عن السياسة النقدية من منظور الكينزيين والنقديين.

المطلب الأول: نظرة عامة حول النقود

يهدف هذا المطلب إلى إعطاء نظرة عامة عن النقود، فنتناول في البداية معنى النقود ويعطي تعريفها لها، ويفرق بينها، وبين مصطلحات اقتصادية أخرى تستخدم أحيانا على أنها مرادفة لمعنى النقود، ويعرض المطلب بعد ذلك بإيجاز للمراحل التاريخية لتطور النقود ينتقل بعد ذلك إلى شرح لوظائف النقود التقليدية، وأشكالها المختلفة: النقود السلعية، ثم النقود المعدنية، وبعد ذلك النقود الورقية الإلزامية.

الفرع الأول: نشأة ومفهوم النقود**أولاً-نشأة النقود:**

على الرغم من تعدد أشكال وأنواع النقود تاريخيا، إلا أنه من المتفق عليه بأن الإنسان قد عرف آلاف منذ السنين، وقد مرت النقود بمراحل خضعت خلالها للتطور التدريجي حسب طبيعة، وظروف الحياة الاقتصادية والاجتماعية التي كانت سائدة في كل مرحلة من مراحل التطور، وفي نفس الوقت كان للنقود دور مهم أيضا في توجيهه، وتنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية، سواء كان ذلك على مستوى الفرد في تسيير متطلباته المعيشية أو على مستوى المجتمع عموماً¹.

¹عقيل حاسم عبد الله، النقود والمصارف، دار مجد لأوي للنشر عمان، الطبعة الثانية، 1999، ص: 13.

بدأ الإنسان يبحث للتغلب على عيوب نظام المقايضة وكانت أول خطوة للتغلب عليها أن اهتدى الإنسان إلى استخدام سلعة معينة تلعب دور النقد فكل مجتمع كان يتخذ سلعة من السلع الشائعة والمستهلكة كنقد¹.

إن الشكل المعاصر للنقود والذي يلقي القبول العام في التبادل يتحدد بالنقود القانونية الإيجابية القبول في التعامل، والنقود المصرفية، اختيارية القبول في التعامل ويعبر اختراع النقود بأشكال مختلفة وتحددت وظائفها واستقرت القواعد المنظمة لتكوينها وتحديد قيمتها بشكل ملائم تفاعل مع متطلبات النشاط الاقتصادي في تطوره².

ثانياً- مفهوم النقود:

- بالمعنى الاقتصادي هو أي شيء يلقي قبولا عاما بين أفراد المجتمع، ويتم استخدامه كأداة لسداد أثمان السلع والخدمات التي يقوم الأفراد بشرائها، ولسداد الديون والالتزامات.
- هي عبارة عن الوحدات النقدية التي يتم تداولها بين أفراد المجتمع لقضاء حاجاتهم

ثالثاً- الشروط التي يجب توفرها في خصائص النقد:

- أن النقود هي أداة نسبية في مكان محدد لكل دولة، لكن مع ظاهرة العولمة المالية أصبحت بعض العملات عالمية التداول كالดอลลาร์ أن تكون وحدات متماثلة ومتجانسة.
- أن تتمتع بخاصية الأثر آني بمعنى أن الالتزام يؤدي والدين نتع في ذات اللحظة التي يتم فيها الدفع والتسديد.

- النقود هي السيولة الكاملة تتميز بالسيولة والملاءمة في التحويل وبدون خسارة
- أن تكون النقود نادرة أي ندرة نسبية حتى لا يتأثر سعرها بالانخفاض والارتفاع من لحظة إلى أخرى نتيجة تغير عرضها³.

¹ ربيع محمود الروبي، اقتصاديات النقود و المصارف، دار الحقوق، مصر، 1986، ص: 26.

² محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود و المصارف، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2002، ص: 7.

³ محمد الشريف إلمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعة، سنة 2003 ص: 30.

الفرع الثاني : وظائف النقود

من أهم وظائف النقود الأساسية مايلي :

أولاً-النقود كوسيط للتبادل:

وتعني هذه الوظيفة أن السلع والخدمات لم تعد تتم مبادلتها مقابل سلع وخدمات أخرى بل في مقابل أداء خدمة عامة، تحظى بقبول عام من جميع الأفراد هي النقود وهي بذلك تعطي لحاملها مجالاً واسعاً للاختيار، وتمكنه من شراء أو بيع أية سلعة أو خدمة يريدتها في الزمان والمكان الذي يرغبه .

إن وظيفة النقود كوسيط للتبادل يتمخض عنها وظيفة أخرى ترتبط بها وهي أداة للدفع ووسيلة لتسديد الالتزامات كدفع الحقوق لأصحابها، وتسديد الضرائب إلى خزينة الدولة .¹

ثانياً- النقود كمقياس للقيمة:

إن قرارات أي وحدة اقتصادية باعتبارها بائعة ومشتريه تتأثر إلى حد ما بأسعار الأشياء التي تبيعها أو تشتريها ومجرد وجود جهاز الثمن يمكننا من مقارنة الاختيارات المختلفة (بدلالة النقود) وبدون هذا الجهاز فإن السلع والخدمات سيعبر عنها بدلالة كل السلع والخدمات الأخرى المتاحة ما يترتب على ذلك من الصعوبات ترجع في المقام الأول إلى ضخامة عدد نسب المبادلة (المقايضة يضاف إلى ذلك أن استخدام النقود من خلال جهاز الثمن يمكن الاقتصاد من تحقيق كفاءة كبيرة في الإنتاج والاستهلاك عن طريق التخصص وتقسيم العمل² .

ثالثاً- النقود مستودع للقيمة:

بمعنى أنه للوحدات الاقتصادية الاحتفاظ بالنقود فهي تمثل مستودع جيد نظراً للقدرة للحصول على ما يشاء من سلع وخدمات أي مجرى للقوة الشرائية في وقت ما على شكل

¹محمد نوسن، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، دار التعليم الجامعي للطباعة، مصر، 2013 ص ص: 25-

26

²محمد الشريف إلمان، مرجع سابق، ص: 30 .

سائل من أجل إنفاقها في وقت لاحق وبهذا فإن أهمية النقود ظهرت كوسيلة للاحتار أو اختزان القوة الشرائية أو ايداعها من أجل استخدامها في الأجل دون أن تفقد من قيمتها أي شيء .

رابعاً- النقود أداة للمدفوعات الآجلة:

إن الوظيفة الأخيرة للنقود هي استخدامها في إبراء الديون المستقبلية، فالاقتصاد الحديث يقوم في الواقع على أساس توافر عدد كبير من العقود التي ينص فيها على سداد أصول وفوائد الديون المتعاقد عليها بوحدات نقدية .

فإذا قامت الحكومة مثلاً: بالاقتراض من الأفراد عن طريق بيعها للسندات في هذه الحالة فإن بيع الحكومة للسندات وتعهدا بسداد قيمتها بعد فترة زمنية معينة مع الفوائد اللازمة يعني أن النقود قد استخدمت وسيلة للدفع الآجل يضاف إلى ذلك أنه توجد عقود أخرى ينص فيها على دفع مبالغ نقدية ثابتة أو شبه ثابتة في المستقبل مثل المعاشات والمرتببات والأجور.¹

الفرع الثاني: أنواع النقود

أولاً-النقود السلعية:

فرضت المتطلبات العملية حدوداً للسلع النقدية لتقتصر على استخدام المعادن، وذلك في شكل مسكوكات يسهل تحديد كمية وقيمة المعدن الذي يحتويه، وقد ساد تفضيل استخدام المعادن الثمينة (الذهب والفضة) في الاستعمال النقدي عن سائر المعادن الأخرى نظراً لما يتمتع المعروض منها بدرجة نسبية رفعت من قيمة المعدن في التعامل. كما استخدمت مجموعة أخرى من المعادن الرخيصة مثل: النحاس والبرونز والرصاص التي سكت في وحدات ضئيلة القيمة وذلك لتمويل المعاملات ذات القيم الصغيرة وعرفت بالنقود المعدنية المساعدة.

¹ محمود نوسن، مرجع سابق، ص: 27.

ثانياً-النقود الورقية:

مع توسيع العمليات التجارية وازدياد حجم معاملات التبادل السلعي وتراكم الثروات لدى التجار نتيجة لذلك فقد لجأ هؤلاء إلى إيداع أموالهم لدى الصاغة للاحتفاظ بها في خزائنهم خشية السرقة أو التلف مقابل حصول هؤلاء المودعون على أوراق في شكل "شيكات" تدل على قيمة الوديعة يزودهم بها الصاغة، وبناء على ذلك تتم عملية السحب والإيداع عند الضرورة، وبسبب تعقد العمليات التجارية وتباعدها المكاني واتساع نطاقها ولتسهيل إتمام هذه العمليات فقد لجأ الأفراد الحاملون على هذه الشيكات إلى تظهيرها للغير ليكون حاملها الأخير هو صاحبها الشرعي. وقد لاقى ذلك قبولا عاما لدى الأفراد وبالنظر لتعدد واختلاف القيم النقدية لهذه الشيكات قدم الصاغة خطوة هامة في تاريخ النقود، وهو إصدار شيكات بفئات صغيرة لتبسط عمليات التجار وإتاحة الفرصة لعقد صفقات تجارية ذات أحجام مختلفة وبما يعادل هذه الفئات الصغيرة. مما سهل الحياة الاقتصادية إلى حد كبير وبالأخص لدى الأفراد المستهلكين أو التجار الصغار.

ومنذ تلك الفترة ظهرت النقود الورقية التي أطلق عليها فيما بعد "البنكنوت" عندما تولت المصارف إصدار هذه الأوراق. وهي تمثل دينا على المصرف عند كل طلب.

ثالثاً- النقود المصرفية" نقود الودائع الجارية:

يقوم الأفراد أو المؤسسات بإيداع أموالهم لدى المصارف التجارية على شكل ودائع نقدية قابلة للسحب عند الطلب دون سابق إشعار للمصرف برغبة الساحب في سحبها. وتسمى هذه الودائع بالودائع الجارية وليس هناك ثمة فارق من حيث الأصل بين الودائع الجارية لدى المصارف وأوراق "البنكنوت" حيث لم تكن ورقة "البنكنوت" سوى مجرد صورة أخرى من صور الالتزام المصرفي بدفع مبلغ معين من النقود عند الطلب ومع ذلك فكثيرا ما يحجب الاختلاف في الشكل بين الودائع الجارية والبنكنوت . فمعالم التماثل في جوهرهما بما ترتب على ذلك من إخفاق المشرع في الإلمام بفكرة واضحة عن الطبيعة النقدية لودائع المصارف. فأخضعت الدولة إصدار البنكنوت منذ البداية لتنظيم قانوني دقيق.

وتركت المصارف التجارية الخاصة حرة في إنشاء الودائع التجارية على دفاتها للأفراد والمشروعات ولا تستهدف من وراء ذلك تحقيق أقصى ما يمكن من الربح .

المطلب الثاني: مفهوم السياسة النقدية

لقد عرفت السياسة النقدية تعاريف عدة صيغت جميعها من وجهة نظر معينة تخص الباحث الاقتصادي أو النقدي أو المالي، لكن قبل الحرب العالمية الأولى كان مفهوم السياسة النقدية يعتبر مجرد تقنية ضمان الاستقرار النقدي. ومع ظهور نظرية "جون ميناركينز" استعمل بشكل خاص تطور مفهوم السياسة النقدية وظل ولازال منذ ذلك الحين يثير الكثير من النقاش، وعلى ذلك أخذت التعاريف واتفقت على أن السياسة النقدية ذات العلاقة الوثيقة بين النقد والجهاز المصرفي وخاصة منه ما تعلق بسياسة الائتمان وكذلك بالجزء من السياسة المالية الحكومية التي تتعلق بمشكلة الدين العام بصورة خاصة وبالمركز النقدي للدولة بصفة عامة.

وبالتالي يمكن إيجاز تعريف السياسة النقدية في التعاريف التالية:

تعريف السياسة النقدية: مجموعة من الوسائل التي تطبقها السلطات النقدية المهيمنة على شؤون النقد والائتمان وتتم هذه الهيمنة إما بإحداث تأثير في كمية النقود أو كمية وسائل الدفع بما يلاءم الظروف الاقتصادية المحيطة.

السياسة النقدية هي: الإستراتيجية المثلى أو الدليل الذي تنتهجه السلطات النقدية في بلد ما من أجل المشاركة الفعالة في توجيه مسار الوحدات الاقتصادية القومية نحو تحقيق النمو الذاتي المتوازن عن طريق زيادة الناتج الوطني بالقدر المناسب الذي يضمن للدولة الوصول إلى حالة من الاستقرار النسبي للأسعار المحلية (أسعار السلع، الخدمات، أسعار الفوائد وأسعار صرف العملة الوطنية) في إطار توفير السيولة المناسبة للاقتصاد حتى يتم تقادي الضغط على الأرصدة النقدية للدولة¹.

¹بلعزوز بنعلي، محاضرات في النظرية والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعة، الجزائر، سنة 2004، ص: 112.

- هي مجموعة الإجراءات والتدابير المتخذة من طرف الدولة لإدارة النقود والائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد¹.

- بعبارة أخرى يمكن القول بأن السياسة النقدية هي: (ما تقوم به السلطة النقدية من تنظيم لكمية النقود المتوفرة في المجتمع بفرض بلوغ أهداف السياسة الاقتصادية المتمثلة في تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على البطالة وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات والمحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار)².

المطلب الثالث: السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي

الفرع الأول: السياسة النقدية في التحليل الكلاسيكي

يرتبط موقف الاقتصاديين الكلاسيك من السياسة النقدية بنظرتهم إلى النقود ووظائفها إذ جاءت النظرة الكلاسيكية للنقود على أنها مجرد وسيط في عملية التبادل وهي بمنزلة ستار يخفي وراءه العمليات الحقيقية في الاقتصاد القومي واسقطوا تماما من حساباتهم وظيفة بوصفها وسيلة ادخار أو اكتناز، فالنقود مجرد عربة تحمل عليها القيم التبادلية في الأسواق لقد جاءت الفروض الكلاسيكية حول دور النقود في الاقتصاد إيمانا منهم بان هناك.

نظاما اقتصاديا يسوده التوافق بين المتغيرات الحقيقية في الاقتصاد إذا ما تركت دون تدخل من لدى السلطات العامة (قانون ساي) فإن النقود تظل محايدة لا أثر لها في الظواهر الاقتصادية الحقيقية، إذ أن التحليل الكلاسيكي قائم على أساس الفصل (dichoimy) ما بين القطاع الحقيقي والقطاع النقدي، فالقطاع الحقيقي يتحدد العوامل الحقيقية كالدخل والإنتاج بمعزل عن العوامل النقدية أما القطاع النقدي فيحدد قيمة كمية النقود وهذا ما تذهب إليه نظرية كمية النقود التي تشير إلى أن تغير كمية عرض النقود تؤدي إلى تغيرات متناسبة

¹ أحمد فريد مصطفى، السياسات النقدية والبيد الدولي للبوروا، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، سنة 2000، ص: 39.

² بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص: 109 .

طرديا في المستوى العام للأسعار، من ثم تغيرات متناسبة عكسيا في قيمة النقود بالتالي فإنه بالإمكان استتباط السياسة النقدية من التحليل الكلاسيكي لنظرية كمية النقود .

ويرى الكلاسيك يمثلهم فيشر (Fischer) وألفريد ومارشال وبيجو وروينسون وغيرهم على أن هناك علاقة إيجابية بين كمية النقود المتوفرة في التداول وبين المستوى العام للأسعار كذلك أكدوا أن تغيرات عرض النقود ليست قادرة على إحداث تغيرات في المستويات الحقيقية للمتغيرات الاقتصادية الرئيسية كالدخل والإنتاج وسعر الفائدة وسعيا منهم لتوضيح هذا الموقف النظري اعتمد الكلاسيك على ما يسمى بمعادلة التبادل أو التعامل ل"فيشر" والتي هي على النحو الآتي:

$$MV=PT$$

M: كمية النقود في التداول (عملة نقود مصرفية).

V: سرعة دوران النقود.

P: المستوى العام للأسعار.

ولربط كمية النقود بمستوى الإنتاج استبدلت (T) بالمتغير (Y) والذي يمثل كمية السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال مدغمينة فأصبحت المعادلة كالآتي¹:

$$MV=PY$$

الفرع الثاني: من منظور الكينزيين

لقد ظل الفكر الكلاسيكي سائد ومقبولا حتى حدوث أزمة الكساد العظيم في بداية الثلاثينات (1929-1932) وما نتج عنها من آثار سلبية أين عجزت نظرية كمية النقود على معالجة الأزمة بشكل فعال.

¹عباس كاظم الدعي، السياسة النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن 2010، ص ص: 25-26.

وهنا ظهرت النظرية الكينزية التي قدمت حلولاً مقترحة لحل تلك المشكلة أو الأزمة ولقد وجه كثير اهتمامه إلى دراسة الطلب على النقود لذاتها ودراسة علاقته بمستوى الإنفاق الوطني وبأن حياد الدولة في ظل هذه الظروف لم يعد مقبولاً. ومن ثم لابد من تدخلها لإنعاش الطلب الكلي للقضاء على مخلفات الأزمة¹.

أولاً-الطلب على النقود في التحليل الكينزية:

إن الطلب على النقود لدى "كينز" يسمى بتفضيل السيولة وهي: الدوافع التي تجعل الفرد يحتفظ بجزء من ثروته في شكله السائل، ويرجع كينز تفضيل السيولة إلى ثلاثة أغراض وهي:

1-دافع المبادلات أو المعاملات: أي رغبة الأفراد في الاحتفاظ بجزء سائل نقدي أو أصول ذات سيولة مرتفعة لمواجهة نفقات الحياة العادية والجارية، وعلى المستوى الكلي نجد أن الدافع يرتبط طردياً بالدخل والتشغيل.

2- دافع الاحتياط: إن الطلب على النقود لغرض الاحتياط ناتج عن احتمال زيادة الاحتياجات الفعلية للأرصدة النقدية لإتمام المعاملات المتوقعة والمرسومة أو لمواجهة النفقات غير المتوقعة والطارئة ويتأثر هذا الدافع بعوامل موضوعية (نفس العوامل المؤثرة على دافع المبادلات) وعوامل ذاتية تتعلق بعادات الأفراد وتوقعاتهم وكذلك توفر المعلومات من قبل البنوك والمؤسسات المالية وتطور أسواق النقد والمال وكما هو الحال بالنسبة لدافع المعاملات².

3- دافع المضاربة: يعتبر دافع المضاربة العامل الثالث المفسر للطلب على النقد في النظرية الكينزية حيث أن ما جاء به من جديد بالنسبة للمدرسة "كامبرج" يتمثل في الطلب

¹بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سابق، ص ص: 32-35.

²حسين رحيم، النقد والسياسة النقدية في إطار الفكرين الإسلامي والغربي، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط 2، الأردن

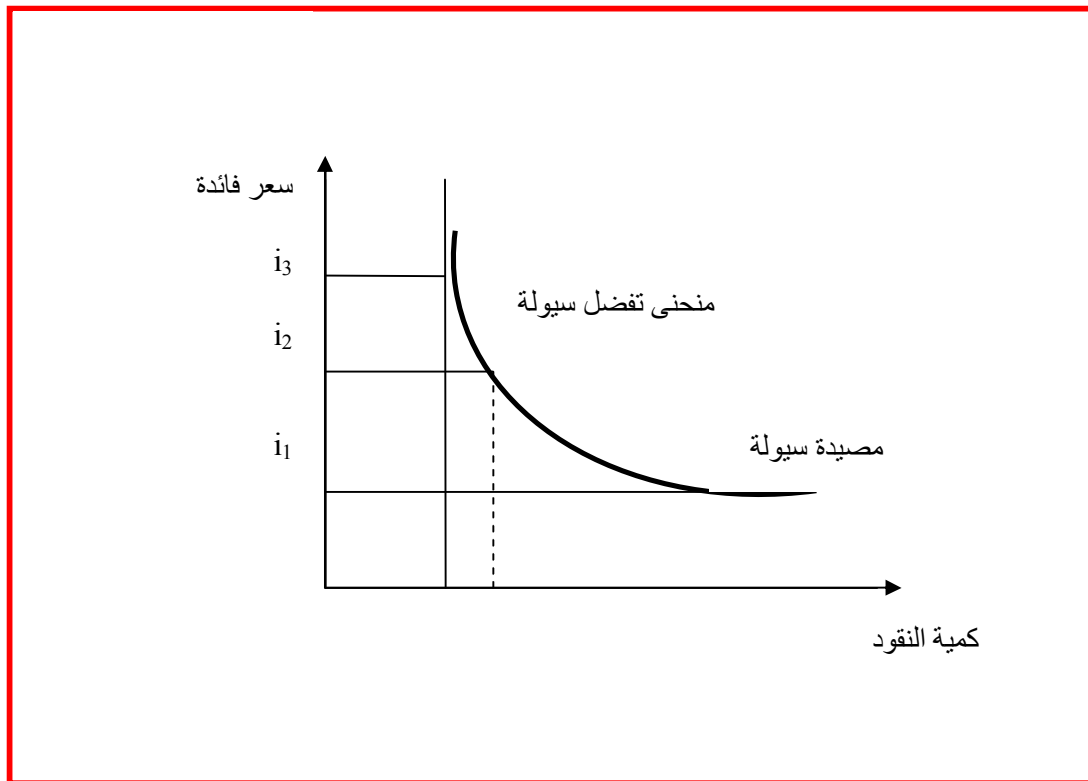
2010، ص: 96.

على النقد لغرض المضاربة، هذا الأخير الذي تكون فيه العلاقة بين سعر الفائدة والطلب على النقود عكسية كما هو مبين في المعادلة أدناه :

$$L_2 = L_2(i) \quad / \quad L'_2(i) < 0 \quad \dots \quad 6$$

ويمكن تمثيل الطلب الكلي للنقود في التحليل الكينزي بيانيا من خلال منحنى تفضيل السيولة كما يلي¹:

الشكل رقم(01): منحنى الطلب الكلي للنقود عند كينز



المصدر: عبد المطالب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية الإسكندرية مصر، 2007، ص 305.

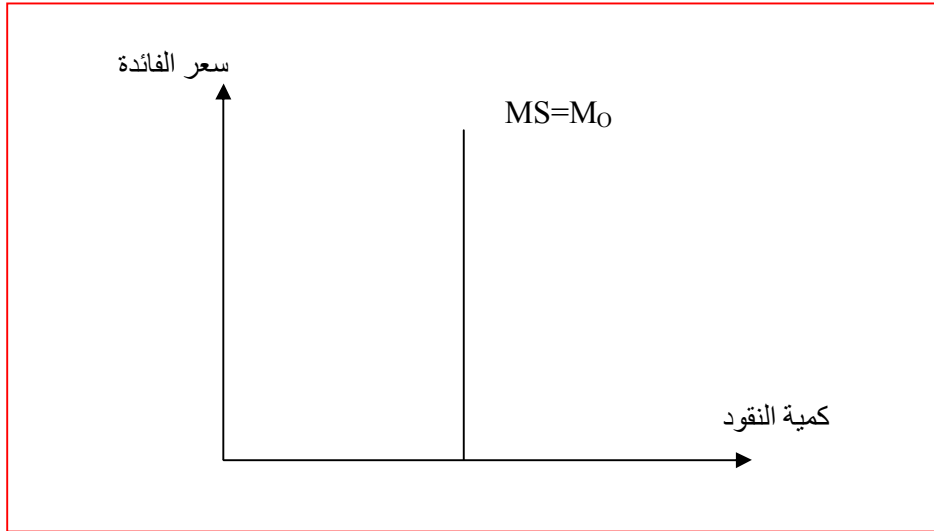
¹ محمد الشريف ايلمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية الدوال الاقتصادية الكلية القطاع النقدي، الجزء الثالث الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 2010، ص: 246.

ثانيا - عرض النقود في التحليل الكينزي:

يقصد بعرض النقود عند كينز بأنه الكمية من النقود المعروضة بقصد الاحتفاظ بها ويلاحظ بأن عرض النقود المتاحة بغرض المضاربة يساوي العرض الكلي مطروحا منه النقود المطلوبة لغرض المعاملات والاحتياط .

ويعتبر عرض النقود أو الكتلة النقدية (M_s) عند الكينزيين متغيرا خارجيا وبالتالي يمكن اعتبارها قيمة ثابتة، حيث تحدد من قبل السلطة النقدية المتمثلة أساسا في البنك المركزي صف إلى ذلك أن عرض النقود يعتبر عديم المرونة بالنسبة لسعر الفائدة لتصبح معادلة عرض النقود ($M_s=M_0$) كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم(02): منحنى عرض النقود عند كينز.



المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 307.

ثالثا-تحديد سعر الفائدة عند كينز:

على عكس ما كان يعتقد التقليديون بأن سعر الفائدة ثمن للادخار (أي كئمن لتأجيل الاستهلاك) نظر " كينز" إلى الفائدة كئمن للنقود أي للتنازل عن السيولة ويترتب على ذلك أن الفائدة شأنها كأى ثمن آخر تتحدد العرض والطلب على

النقود حيث يمكن للبنك المركزي التحكم في سعر الفائدة عن طريق التحكم في كمية النقود المعروضة وبالتالي التأثير على مستوى النشاط وزيادة عرض النقود تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة وهذا يؤدي إلى زيادة الاستثمار عن طريق المضاعف، مما يدفع إلى زيادة الاستهلاك ويزداد الدخل والعمالة ويحدث العكس إذ انخفض عرض النقد.

لقد أحدثت النظرية الكينزية ثورة كبيرة في الفكر الاقتصادي بإدخالها الأدوات تحليل جديدة في دراسة مختلف الظواهر الاقتصادية خلافا لما جاءت به النظرية الكمية حيث عمل "كينز": على الجمع بين الاقتصاد النقدي والاقتصاد العيني.

وبالتالي إعطاء النقود الدور الكبير للتأثير على النشاط الاقتصادي وبالأخص تحديد مستوى الدخل والتشغيل عن طريق آلية سعر الفائدة. هذه الأخيرة التي اعتبرها كينز ظاهرة نقدية بحتة، واعتبر الادخار دالة في الدخل وليس لسعر الفائدة بينما الاستثمار يتحدد بمتغيرين (الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة) ومن ثم فلا يتوقع تساوي الادخار والاستثمار وأكد كينز كذلك أن الاقتصاد يعمل في مستوى أقل من التشغيل الكامل .

على تحديد سعر الفائدة وإهماله للعوامل المحددة لسعر الفائدة في الأجل الطويل واكتفائه بتحليل هذه الظواهر في الأجل القصير فقط .

الفرع الثالث: السياسة النقدية في التحليل النقدي

مثلا بدأ كينز أفكاره كلاسيكية لينتهي معارضا وبشدة للفروض والمبادئ الأساسية للتحليل الكلاسيكي فإن الأفكار والمبادئ الأساسية للتحليل الكينزي قد تعرضت هي الأخرى لانتقادات عدة من لدى أصحاب (مدرسة شيكاغو) أو المسماة (المدرسة النقدية) والتي يتزعمها الاقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان (Milton Friedman) وبينى أصحاب هذه المدرسة آرائهم بالإشارة إلى مدرسة أخرى يطلق عليها مدرسة المنفعة (The Utility School) والتي يفترض أن النقود تعطي منفعة لحائزها مثل السلع، وبذلك فإن إدخال الناتج الإجمالي في الطلب على النقود يرجع إلى أن الناتج الإجمالي يمثل قيودا للإنفاق (أي حدا على الإنفاق)

فهو بمنزلة مقياس للحجم (ScoleVarble) يقابل الدخل في دالة الاستهلاك، ويستخدم أصحاب هذه المدرسة تعريفا عريضا للنقود.

فبعد تراجع نظرية كمية النقود الكلاسيكية إلى مسار الفكر الاقتصادي لمدة عقدين من الزمن تقريبا. أعيدت الحياة إلى هذه النظرية وبالتحديد سنة (1956) على يد الاقتصادي المعروف ميلتون فريدمان، إذ اهتم بمعادلة التبادل بوصفها وسيلة تحليلية وعلى أهمية النظرية الكمية للنقود كأداة للسياسة الاقتصادية بوصفها خير تعبير عن كمية النقود، وفي الوقت نفسه تعد همزة وصل بين السياسة النقدية ومقدار الإنفاق الكلي للاقتصاد.

وقبل التعرض إلى آلية انتقال الآثار النقدية للاقتصاد مثلما قدمها فريدمان وشوارتز¹.

نعرض باختصار دالة الطلب على النقود، فطبقا ل"فريدمان" فإن النقود إحدى وسائل الاحتفاظ بالثروة التي يمكن أن تتجسد في صور أخرى مثل: السندات والأسهم العادية والسلع العينية ورأس المال البشري وبناء على هذا التحليل فإن دالة الطلب على النقود تعتمد على المقدار الإجمالي للثروة المحتفظ بها على أشكال مختلفة وتكلفة الأشكال المختلفة للاحتفاظ بالثروة وعائداتها والأذواق وتفضيلات مالكي الثروة، ويعتمد المقدار الحقيقي للنقود وبشكل محدد على سعر الفائدة والمعدل المتوقع للتضخم والثروة بوصفها تتضمن ثروة بشرية ونسبة الثروة غير البشرية إلى الثروة البشرية وأية متغيرات أخرى يمكن أن يكون لها تأثير في الأذواق وللتفضيلات ويمكن كتابة صياغة دالة الطلب على النقود وفقا للتحليل الفريدمان بين الشكل الآتي:

$$M_d = F(P, r_b, R_E, \dots, 1/P, Y/P, W, U) \text{ _ إذ أن}$$

(M_d) دالة الطلب على النقود.

(P) المستوى العام للأسعار .

(r_b) عائد السندات ويتمثل بسعر الفائدة السوقي.

¹ حسين رحيم، مرجع سابق، ص ص: 105-106.

(RE) عائد الأسهم ويتمثل بالأرباح السنوية .

(P/T.1/p) معدل التضخم المتوقع¹.

المبحث الثاني: أهداف السياسة النقدية

ترمي السياسة النقدية إلى تحقيق عدة أهداف تمس جوانب مختلفة، والتي تختلف من دولة إلى أخرى وفقا لوضعها الاقتصادي مما يتطلب من الحكومة التعاون مع السلطات النقدية أن تصنع أولويات تحقيق هذه الأهداف من خلال التأثير على عرض النقود السوداء بالزيادة أو بالنقصان بغية تحقيق أهداف معينة²، ولتحقيق هذه الأهداف لابد من إستراتيجية يتبناها البنك المركزي في هذا المبحث سوف نتناول إستراتيجية السياسة النقدية في المطلب الأول ثم إلى الأهداف الأولية والوسطية والنهائية في المطلب الثاني والثالث والرابع على التوالي.

المطلب الأول: استراتيجيات السياسة النقدية

يتبع البنك المركزي استراتيجية من أجل بلوغ أهداف السياسة النقدية. فهو يتبنى إستراتيجية ابتداء باختيار أداة من أدوات السياسة النقدية ثم الهدف الأولي، فالوسيط إلى النهائي، ولكن هذا يتطلب من البنك المركزي استخدام أهداف نقدية متصلة ببعضها البعض حتى الوصول إلى الهدف النهائي المتشروط وإلا اعتبرت الاستراتيجية غير كاملة وستعرض في هذا المطلب إلى الاستراتيجيات غير الكاملة في الفرع الأول، ثم الإستراتيجيات الكاملة في الفرع الثاني.

¹عباس كاظم الدعي، السياسة النقدية المالية واداء سوق الاوراق المالية، دار صفاء للطباعة و النشر والتوزيع الاردن، 2010، ص ص: 38-39.

²عود محمد الكفراوي، السياسات المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي، مركز الإسكندرية للكتاب، ط2، مصر 2006 ص: 161.

الفرع الأول: الاستراتيجيات السابقة للسياسة النقدية

لقد عرف البنك المركزي استراتيجيات غير كاملة منذ نشأته، فالاستراتيجية الكاملة هي التي تحتوي على أهداف أولية ووسطية مع أدوات متناسبة لتلك الأهداف للوصول إلى الأهداف النهائية، كما يمكن مراقبتها وتصحيح انحرافاتها والتنبؤ عليها بالمشورات . وبالتالي هذا ما يميزها عن الاستراتيجية غير الكاملة، ولم تعرف الاستراتيجية الكاملة إلا في الستينيات من القرن العشرين، وقد استخدم البنك المركزي عدة استراتيجيات غير كاملة وهي¹:

أولاً- نظرية القرض التجاري:

تمثل إحدى الاستراتيجيات القديمة التي تبناها البنك المركزي وهي نظرية القرض التجاري وهو اتجاه تقليدي في سياسة الإقراض المصرفي، يقتضي بأن تقتصر البنوك التجارية على تقديم قروض تسدد نفسها أي تقتصر على القروض القصيرة الأجل، متناسبة مع حاجات التجار وتشمل فقط الأوراق التجارية كالكمبيالة وفتح الاعتمادات والسندات وذلك حتى تتحول السلع النهائية إلى نقود بعد بيعها إلى المستهلك ثم تستخدم حصيلة البيع في تسديد القرض وفوائده²، وخلال فترة الكساد العظيم تبين بوضوح أن هناك استراتيجيات غير كاملة وغياب واضح لأهدافها.

ثانياً- مبدأ الاحتياطات الحرة:

تم استخدام هذا المفهوم كدليل للسياسة النقدية خلال الخمسينيات وبداية الستينيات ولكنه لم يؤدي دوره كما ينبغي لأنه لم يتمتع بمواصفات تؤهله لأن يكون مؤشراً هاماً من بينها .

لم تستطيع أن تقوم مقام دور الأول لأن العلاقة بينها وبين الأفراد أكبر من العلاقة بينها وبين البنك المركزي بمعنى أن البنك المركزي لم يستطع أن يسيطر عليها كلية، حيث يعاني

¹باري سيجل، النقود والاقتصاد، ترجمة عبد الله منصور، دار المريح للنشر، الرياض، 1984، ص: 300 .

²مدحت صادق، أدوات وتقنيات مصرفية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2001، ص: 257.

هذا المبدأ من عدة تأثيرات تجعله عديم الفعالية منها: المعلومات عن الاحتياطات الحرة غير مسلمة نتيجة لتغيرات تسويق الأسهم والعملية المتداولة وعوامل أخرى، كما أن مبدأ الاحتياطات الحرة بعيدة نسبياً عن أهداف السياسة النقدية النهائية¹.

وبالتالي فإن هذا المبدأ تعرض لعدة انتقادات من قبل الاقتصاديين وعليه لا يمكن بناء استراتيجية كاملة بالاعتماد على مفهوم الاحتياطات الحرة كبداية أساسية في السياسة النقدية.

ثالثاً - أسعار الفائدة :

استخدمت السياسة النقدية أسعار الفائدة كهدف وسيط أو مؤشر، وكان الهدف من استعمال الاحتياطات الحرة في خمسينيات والستينيات هو التأثير على هذا الهدف إما بالارتفاع أو الانخفاض، وفي الواقع إن أسعار الفائدة لا تتمتع بمواصفات المؤشر الجيد للسياسة النقدية من عدة أنواع هي:

- تتأثر أسعار الفائدة بالتوقعات التضخمية وبالطلب وعرض الائتمان، وبالتالي فإنها لا تقع تحت سيطرة البنك المركزي فقط.
- تتميز أسعار الفائدة بصعوبة معرفة وقياس الفروقات بين أسعار الفائدة الحقيقية والاسمية ولا ضمان أن يحقق سعر فائدة معينة أهداف معينة².
- الارتباط بين تغيرات الأسعار وأسعار الفائدة قصيرة الأجل خاصة، كما نلاحظ أيضاً أن أسعار الفائدة المنخفضة تشجع الاستثمار وأن أسعار الفائدة المرتفعة تقبي الاستثمار.

الفرع الثاني: استراتيجيات السياسة النقدية الحديثة

إن ظهور بؤار التضخم في الدول الكبرى بدأت في الستينيات عملية ضبط التضخم ومكافحته تأخذ أهميتها القصوى في استراتيجية السياسة النقدية خاصة بعد أن أثبتت

¹باري سيجل، مرجع سابق، ص: 307.

²يوسف كمال محمد، السياسة النقدية المصرفية الإسلامية، دار الوفاء للطباعة والنشر، مصر، 1996، ص: 28.

الاقتصاديون مدى العلاقة بين تغيرات كمية النقود ومستوى النشاط الاقتصادي كانت الاستراتيجية الحديثة للسياسة النقدية في البداية تتمثل في اختيار هدف وسيط جديد هو هدف النمو النقدي خلال السنة، ومحاولة تصحيح وضبط الفروقات بين التقديرات والواقع واتبعت هذه العملية بتنظيم هذا النمو في إجمالي الاحتياطات حتى يتوافق مع هدف نمو المجاميع النقدية وبالتحكم في نمو عرض النقود يقوم البنك المركزي بالتحكم في معدل الفائدة على الأرصدة النقدية لدى البنوك، ويقوم الاقتصاديون بتقدير نمو النقد المطلوب للوصول إلى الهدف المسطر من قبل السلطات النقدية. كما يقدر سعر الفائدة على الأرصدة النقدية لدى البنوك الذي يكون متناسبا مع معدل نمو عرض النقد الذي وضع كهدف وسيط لأن انخفاض معدل الفائدة على الأرصدة سيكون عاملا مشجعا لزيادة افتراضات البنوك، كما أن ارتفاعه يؤدي إلى انخفاض معدل الفائدة على هذه الأرصدة سيكون عاملا مشجعا لزيادة افتراضات البنوك .

كما أن ارتفاعه يؤدي إلى انخفاض تلك الافتراضات، ولذلك فإن ضبط معدل الفائدة سيكون في خدمة الهدف الوسيط ويكون إجمالي الاحتياطي، وبالتالي عرض النقود في زيادة الاستراتيجية أيضا لم تكن ناجحة بالكامل.

ولكن هذه الإجراءات لم تؤدي دورها ولم تلق نجاحا كبيرا وتعرضت لانتقادات عديدة لكون البنوك المركزية لم تتحكم في أسعار الفائدة في حين فقدت السيطرة على عرض النقود ولذلك تم تطعيمها بإجراءات جديدة منها¹:

- توسيع المجال الذي يسمح فيه لمعدل الفائدة على الأرصدة الفدرالية بالتقلبات .

المطلب الثاني: الأهداف الأولية

نظرا لتنوع الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية استلزم الأمر تحديد أهداف عملية وهي متغيرات نقدية يمكن للسلطات النقدية الوصول إليها بصفة جيدة باستخدام أدوات في حوزتها

¹ صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، دار الحجر للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2005، ص: 121.

هذه الأهداف العملية تسمى بالأهداف الأولية وهي عبارة عن متغيرات تستخدم للتأثير على الأهداف الوسيطة وتتكون من مجموعتين الأولى تسمى بمجاميع الاحتياطي وتتضمن القاعدة النقدية ومجموع البنوك واحتياطي الودائع الخاصة. أما المجموعة الثانية فتسمى بأحوال سوق النقد مثل معدل الفائدة على السندات الحكومية ومعدل الفائدة على الأرصدة المركزية وهو سعر الفائدة على الأرصدة المقترضة لمدة قصيرة بين البنوك¹.

المطلب الثالث : الأهداف الوسيطة

ليس باستطاعة السياسة النقدية التأثير بشكل مباشر على أهدافها النهائية، لذلك يتم اللجوء إلى متغيرات أخرى يمكنها التأثير على هذه الأهداف، هي الأغراض الوسيطة التي تتبع أهمية اختيار أحدهما في التعامل في عالم يتميز بعدم اليقين، وإضافة إلى ذلك فإن لهذه الأغراض الوسيطة فائدة أخرى كونها إعلان /استراتيجية السياسة النقدية، حيث أن البنك المركزي من خلال إعلانه هذه الأغراض الوسيطة يريد أن يعطي للأعوان الاقتصادية إطار لتوجيه توقعاتها خاصة لمن يرى في التدخل في سوق رؤوس الأموال وسوق الصرف، ولكن يجب أن تتوفر في الأغراض الوسيطة على مجموعة من المميزات حتى يتمكن من إيصال تأثير أدوات السياسة النقدية إلى الهدف النهائي المتمثل خاصة في استقرار الأسعار هذه الشروط وهي²:

- أن تكون سهلة التقييم والقياس .
- أن تكون لها علاقة واضحة ومنتينة ومستقرة مع هدف السياسة النقدية.
- أن تعكس التغيرات فيها حركة الهدف في المستقبل.

¹رشيد دريس، بوبكر مصطفى، تقييم فعالية أدوات السياسة النقدية الملتقى الدولي حول السياسات النقدية والمؤسسات المالية، جامعة سكيكدة، ص: 9.

²صالح مفتاح، مرجع سابق، ص ص: 132-133.

- أن تكون علاقتها بالغرض التشغيلي أو الأدوات النقدية وثيقة وواضحة.

الفرع الأول: المجمعات النقدية

وتعبر عن كمية النقود المتداولة (عرض النقود) حيث تضم مختلف وسائل الدفع للأعوان الماليين وهي أغراض داخلية ضرورية لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في استقرار الأسعار.

حيث تعمل السلطات النقدية على تحديد معدل نمو للزيادة السنوية للكتلة النقدية وطول السنة لآبد على السلطات النقدية أن تستخدم كل الوسائل الموجودة بحوزتها حين تضمن عدم تجاوز الكتلة النقدية لهذا المستوى المحدد ويطلق عليها أيضاً السيولة المحلية يرمز لها ب M وهي عدة أنواع:

M_1 : يعبر عن النقود المتداولة + الودائع تحت الطلب.

M_2 : تعبر على M_1 + حسابات الادخار على الدفاتر + حسابات التنمية الصناعية + حسابات الادخار السكني .

M_3 : تعبر عن M_2 + الحسابات لأجل + شهادات الإبداع التي يصدرها الوسطاء الماليون¹ الأسهم والحصص الصادرة من شركات الإشهار والصناديق المشتركة + إجمالي التوظيفات النقدية بالعملات الأجنبية .

M_4 : تعبر عن M_3 + أوراق الخزينة.

وهناك تنوع كبير فيما يتعلق باستخدام مفهوم عرض النقود وبين المفهوم الضيق والواسع وعموما نجد أن معظم البنوك المركزي تستقر على M_1 ، M_2 بل الكثير بفصل التعبير عن المعروض النقدي ب M_1 حيث يأخذ صندوق النقد الدولي بالمفهوم الأول في الإحصاءات المالية الدولية باعتباره يمثل السيولة الحاضرة المؤثرة على قرارات الاتفاق الوطني بشكل مباشرة ويبقى الإشكال المطروح أمام السلطة النقدية هو أن تحديد المجمع النقدي لم يعد

¹باري سيجل، النقود والاقتصاد، ترجمة عبد الله منصور، دار المريح للنشر، الرياض، 1984، ص: 300 .

سهلا خاصة مع تعبر سرعة تداول النقد ونتيجة ظهور الابتكارات المالية الحديثة التي عقدت عملية اختيار المجمعات النقدية¹.

الفرع الثاني: معدل الفائدة كهدف وسيط

تتخذ السلطات النقدية معدل الفائدة كهدف وسيط للسياسة النقدية لم له من أهمية في التأثير على الأهداف النهائية ذلك أن أسعار الفائدة المنخفضة قد تؤدي إلى إتلاف الموارد الادخارية وعدم الاختيار الناجح للاستثمار أما أسعار الفائدة المرتفعة جدا فتعطل الاستهلاك والاستثمار لذا لا بد من اختيار معدل فائدة يتسم بالمرونة والتوازن معا، كما أن معدلات الفائدة تعتبر أحد المحددات الهامة لسلوك الأسر والمشروعات في اتخاذ قراراتهم الاستثمار به سواء في الداخل أو في الخارج² فالأفراد والمشروعات هم شديدي الحساسية بالنسبة لتكلفة فروضهم وعلى التعويض الذي يتلقونه عن توظيفاتهم (مدخراتهم) لهذا يستوجب على السلطات النقدية أن يولي اهتماما خاصا لتقلبات معدلات الفائدة للتأقلم مع الدورات الاقتصادية.

- **سعر الصرف:** يستخدم سعر الصرف كهدف وسيط للسياسة النقدية ذلك أن جزء منه يعمل على تحسين وضعية ميزان المدفوعات كما أن استقراره يشكل ضمانا لاستقرار وضعية البلاد اتجاه الخارج لهذا تسعى بعض الدول إلى ربط عمليتها بسلطة عملات قوية قابلة للتحويل، والحرص على استقرار معدلة صرف عملتها مقابل تلك العملات، لكن غالبا ما تعجز السلطات النقدية عن السيطرة والتحكم في هذا الهدف بسبب المضاربة المفروضة على العملات.

¹ عريبة بن سمية، ترجمات السياسة النقدية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية المدعمة من طرف صندوق النقد الدولي، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، 2010، ص: 7.

² وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني، ط 1، لبنان، 2000، ص: 195 .

الفرع الثالث: معايير اختيار الأهداف الوسيطة

إن المنطق وراء اختيار استراتيجية الأهداف الوسيطة يتمثل في معايير تتحكم في اختيار الهدف الوسيط أي يجب أن يكون الهدف الوسيط قابل للقياس ويمكن السيطرة عليه من قبل البنك المركزي كما يجب أن يكون آثاره على الهدف قابلة للتنبؤ بها.

1- القابلية للقياس:

يعتبر القياس الدقيق والسريع للأهداف الوسيطة ضرورياً لأن الهدف الوسيط هو إشارة لما إذا كانت السياسة النقدية تسير في الاتجاه الذي تحقق فيه الهدف النهائي. لذا فإن أسعار الفائدة قابلة للقياس بالمقارنة بالعرض النقدي والقاعدة النقدية، ومن ثم تصبح أكثر فائدة كأهداف وسيطة، فالبيانات عن سعر الفائدة ليست فقط متاحة بدرجة أسرع من بيانات القاعدة النقدية والعرض النقدي ولكن أيضاً تقاس بيانات سعر الفائدة بدقة أكثر ونادراً بعد مراجعتها بالمقارنة بالقاعدة النقدية والعرض النقدي، والتي تخضع لقدر كبير من المراجعة¹.

2- القدرة على السيطرة:

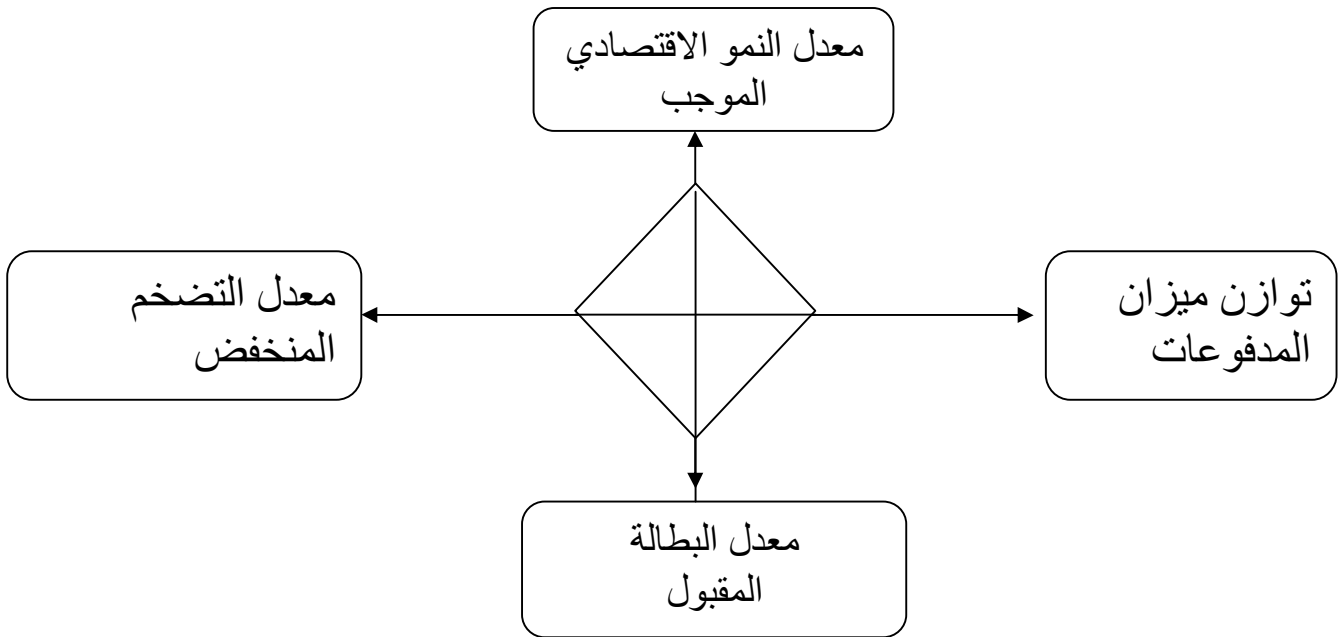
يجب أن يكون البنك المركزي قادراً على السيطرة على المتغير إذا ما استخدم كهدف وسيط، وإذا لم يستطع البنك المركزي السيطرة على الهدف الوسيط، فإن البنك المركزي سيعرف أن السياسة النقدية خرجت عن المسار المطلوب، ويقترح بعض الاقتصاديين استخدام الناتج الوطني كهدف وسيط، ولكن طالما أن البنك المركزي لديه سيطرة ضئيلة عليه، فلن يستعمل الناتج الوطني كمرشد له في كيفية وضع أدوات سياسة نقدية بالمقابل فإن البنك المركزي له قدر كبير في السيطرة على القاعدة النقدية وسعر الفائدة، فالبنك المركزي يمكن أن يمارس أثراً قوياً على العرض النقدي، رغم أن أثر تحكم البنك المركزي في العرض النقدي ليس كاملاً.

¹ بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص ص: 118-119.

المطلب الرابع : الأهداف النهائية

- تعد السياسة النقدية من أهم وسائل وأدوات السياسة الاقتصادية وبالتالي فهي تسعى إلى تحقيق أهداف هذه الأخيرة ضمن ما يسمى بالمرجع السحري والمتمثلة أساسا في :
- تحقيق الاستقرار في الأسعار (الاستقرار النقدي والاقتصادي).
 - العمل على تحقيق التشغيل.
 - المساهمة في تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع .
 - تحقيق التوازن الخارجي(توازن ميزان المدفوعات والحفاظ على قيمة العملة).

الشكل رقم(03) المربع السحري لكالدور



Source : pascal coudrons ; sylie le cacpontieropicit p282

وتختلف أهداف السياسة النقدية تبعا لمستويات التقدم والتطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات المختلفة والنظم الاقتصادية والاجتماعية السائدة وظروف واحتياجات وأهداف هذه المجتمعات ففي الدول الرأسمالية المتقدمة تركز أهداف هذه السياسات في المقام الأول في المحافظة على العمالة الكاملة في الاقتصاد في إطار من الاستقرار النقدي الداخلي كذلك في مواجهة التقلبات الاقتصادية المختلفة وتتبع الدول في هذا المجال بعض السياسات

النقدية الكمية كعمليات السوق المفتوح أو تعديل سعر الفائدة أو تغيير نسبة الاحتياطي النقدي لدي البنوك إما في الدول النامية فإن الأهداف الرئيسية لسياساتها الاقتصادية ومن بينها السياسة النقدية التي تركز على خدمة أهداف التنمية وتوفير التمويل الأزمة لها¹.

المبحث الثالث: أدوات السياسة النقدية وقنوات انتقالها

سيتم التحدث في هذا المبحث عن أدوات السياسة النقدية وقنوات انتقالها حيث في المطلب الأول الأدوات الكمية (غير المباشرة) للسياسة النقدية والمطلب الثاني عن الأدوات النوعية (الكيفية) المباشرة إما في المطلب الثالث قنوات انتقال اثر السياسة النقدية.

المطلب الأول : الأدوات الكمية(غير المباشرة)

هناك ثلاث أدوات رئيسية يقوم البنك المركزي باستخدامها للتأثير على حجم الائتمان ومستوى معرض النقدي، وتشكل هذه الأدوات والتي تعرف باسم "أدوات الرقابة غير الائتمان"، تمثل أسلحة البنك المركزي التقليدية التي يقوم باستعمالها عندما يرغب في تنفيذ سياسة نقدية معينة لتحقيق أهداف الاقتصاد الكلية هذه الأدوات هي: معدل إعادة الخصم، عمليات السوق المفتوحة، نسبة الاحتياطي القانوني.

الفرع الأول: سياسة معدل إعادة الخصم

يعتبر من أقدم الأدوات التي لجأ إليها البنك المركزي في التأثير على السيولة والائتمان، حيث استعملت في سنة 1839.

يرتبط تحديد هذا المعدل بظروف سوق، القروض فإذا أرادت السلطات النقدية التوسع أو تقييد حجم الائتمان فإنها تلجأ إلى خفض أو رفع معدل الخصم

ففي حالة التضخم يرفع البنك معدل إعادة الخصم (سعر البنك) قدرة البنوك على التوسع في الائتمان بغية مجابهة الأوضاع التضخمية، ومن ثم يلجأ البنك المركزي إلى

¹ مسعود دراوسي، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر، جامعة الجزائر، 2005، ص

سياسة الحد من الائتمان لدى البنوك التجارية فيقوم برفع تكلفة الائتمان-الممثلة في سعر الفائدة - فترتفع تكلفة التمويل، مما يرفع المستثمرون بالامتناع عن الاقتراض أما في حالة إتباع البنك المركزي لسياسة توسعية، فإنه يقوم بخفض معدل إعادة الخصم حتى يتيح للبنوك بخصم مالديها من أوراق تجارية، أو الاقتراض منه للتوسع في منح الائتمان، فيقبل المستثمرون على البنوك التجارية للحصول على المزيد من الائتمان بتكلفة منخفضة

وهناك علاقة بين إعادة الخصم وأسعار الفائدة ذات طابع ايجابي في اتجاه واحدة، وتؤدي زيادة معدلات إعادة الخصم إلى خفض حجم النقود في المجتمع، ولهذا تلجا البنوك المركزية عند إرادتها التأثير على تقليص عرض النقود إلى رفع معدل إعادة الخصم مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة في الأسواق المالية،ومنه عدم تشجيع الاقتراض من البنوك التجارية، وبالتالي انخفاض الائتمان،ويتم خفض هذا المعدل عند الرغبة في زيادة حجم الائتمان¹.

يؤدي التغير في معدلات إعادة الخصم إلى تغير معدلات الفائدة الأمر الذي يؤثر على حجم الاستثمار نتيجة العلاقة العكسية بين الاستثمار ومعدلات الفائدة.

الفرع الثاني: سياسة السوق المفتوحة

تعني سياسة السوق المفتوحة دخول البنك المركزي للسوق النقدية من أجل تخفيض أو زيادة حجم الكتلة النقدية عن طريق بيع أو شراء الأوراق المالية من أسهم وسندات وتعتبر هذه الوسيلة الأكثر شيوعا واستعمالا خاصة للدول المتقدمة فقد اعتبرها "ميلتون فيردمان" من أكثر الأدوات نجاعة وفعالية في التأثير على المعروض النقدي.

أما "كينز" فإنه يعتبر هذه الأداة أكثر فعالية مقارنة بأدوات السياسة النقدية الأخرى، لأنها تؤثر تأثير مباشرة على المعروض النقدي، ومن ثم في حجم الائتمان الذي تمنحه البنوك فهي أداة غير تضخمية إلا أنه يقر أن استعمال هذه الأداة غير كاف ما لم تصحب

¹ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2005، ص: 87.

بأدوات أخرى خاصة تلك الأدوات المتعلقة بالسياسة المالية , وأن تتمتع الدول بأسواق نقدية ومالية متطورة ومنظمة .

ففي حالة معاناة الاقتصاد من ظاهرة التضخم يتدخل البنك المركزي عارضا ما بحوزته من أوراق مالية للبيع ومن ثم يقوم بامتصاص الفائض من الكتلة النقدية نتيجة قيام البنوك بشراء تلك الأوراق المالية كبداية للنقود فيقلص حجم السيولة وتخفض قدرة البنوك التجارية على التوسع في منح الائتمان .

أما إذا كان الاقتصاد يعاني من ظاهرة الانكماش يتدخل البنك المركزي لتشجيع الائتمان وتوفير السيولة اللازمة للأداء الاقتصادي بطرح المزيد من السيولة في سوق التداول مقابل الأوراق المالية والتجارية .

تتميز عمليات السوق المفتوحة عن أدوات السياسة النقدية الأخرى بما يلي :

- تتم عمليات السوق المفتوحة بمبادرة من البنك المركزي الذي يكون له الرقابة الكاملة على حجم عمليات السوق المفتوحة .
- عمليات السوق المفتوحة مرنة فيمكن أن تمارس بأي درجة بغض النظر عن مدى صغر الحجم المطلوب , فيمكن لعمليات السوق المفتوحة أن تحقق هذا الهدف بشراء أو بيع أوراق مالية بحجم صغر أو حجم كبير .
- يمكن ممارسة عمليات السوق المفتوحة بسرعة .
- كما تؤثر عمليات السوق المفتوحة على سوق النقود من خلال أسعار الفائدة , إذ أن قيام البنك المركزي بشراء الأوراق المالية يؤدي إلى رفع أسعارها وبنفس الوقت انخفاض العوائد المتأتية منها طالما أن الأوراق الحكومية تشكل الجزء الأكبر من الأوراق المطروحة في السوق المالية .

الفرع الثالث: سياسة معدل الاحتياطي القانوني

يقضي الاحتياطي القانوني بإلزام البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من ودائعها في شكل سائل لدى البنك المركزي. ويستخدم تغير معدل الاحتياطي للتأثير في حجم الائتمان الذي تقدمه البنوك التجارية.

يعتبر معدل الاحتياطي النقدي القانوني أحد العوامل المحدد للبنوك التجارية في أحداث (خلق) النقود المشتقة - مضاعف الائتمان¹.

يستعمل البنك المركزي هذه السياسة لإحداث التوازن النقدي المحلي، وفي حالة التضخم يرفع البنك المركزي نسبة الاحتياطي النقدي القانوني، وفي حالة الانكماش يخفض هذه النسبة، حتى يسمح للبنوك التجارية التوسع في منح الائتمان عن طريق رفع مضاعف الائتمان .

المطلب الثاني : الأدوات النوعية (المباشرة)

تستخدم هذه الأدوات قصد التأثير على حجم الائتمان الموجه لقطاع أو لقطاعات ما وتعمل على الحد من حرية ممارسة للمؤسسات المالية ولبعض الأنشطة كما ونوعا من أهمها.

الفرع الأول : تأطير الائتمان

وهو إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقف لتطور القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية وبكيفية إدارية مباشرة وفق نسب المحددة خلال العام، كي لا يتجاوز ارتفاع القروض الموزعة بنسبة معينة من حال، الإخلال بهذه الإجراءات وتتعرض هذه البنوك إلى عقوبات تتباين من دولة إلى أخرى ويعتمد هذا الأسلوب من السلطات النقدية إلى تأثير على توزيع القروض في اتجاه القطاعات المعتبرة أكثر حيوية بالنسبة للتنمية أو التي تتطلب موارد مالية كبيرة .

¹ مرجع نفسه، ص: 84.

تنص المادة 71 من قانون النقد والقرض الجزائري على: يمكن للبنك المركزي إن يخصم ثمانية أو يقبل تحت النظام الأمانة من البنوك والمؤسسات المالية لمدة أقصاها ستة أشهر سندات منشأة لتشكيل قروض متوسطة الأجل.

يمكن تحديد هذه العمليات على ألا تتعدى ثلاث سنوات فيجب أن تحمل السندات توقيع شخصيين طبيعيين أو معنويين ذو ملاءة أكيدة.

يجب إن تهدف القروض متوسطة الأجل إلى إحدى الغايات التالية:

- تطوير وسائل الإنتاج.
- تمويل الصادرات .
- انجاز السكن.

الفرع الثاني: النسبية الدنيا للسيولة

ويقتضي هذا الأسلوب إن يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة دنيا يتم تحديدها عن طريق بعض الأصول منسوبة إلى بعض مكونات الخصوم وهذا لخوف السلطات النقدية من خطر الإقراض من البنوك التجارية بسبب ما لديها من أصول مرتفعة السيولة وهذا بتجميد بعض هذه الأصول في محافظ البنوك التجارية وبذلك يمكن الحد من القدرة على إقراض القطاع الاقتصادي

الفرع الثالث: الإقناع الأدبي

هو أداة يحاول من خلاله المصارف المركزية إقناع المصارف التجارية لإتباعها لسياسة معينة دون الحاجة إلى إصدار تعليمات رسمية أو استخدام أدوات الرقابة القانونية وتتوقف فعالية ونجاعة هذه الطريقة على خبرة أو مكانة المصرف المركزي ومدى تقبل المصارف التجارية التعامل معه وثقتها بإجراءاتها ومدى قدرة مصرف المركزي على مقاومة الضغوط التي يتعرض لها وإتباع سياسة مستقلة في إدارة شؤون التمويل¹.

¹بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص: 130.

المطلب الثالث: قنوات انتقال السياسة النقدية**الفرع الأول : قناة سعر الفائدة**

تعتبر هذه القناة عن الآلية التقليدية لانتقال أثر السياسة إلى هدف النمو الاقتصادي حيث تؤدي السياسة النقدية التقييدية (الانكماش) إلى ارتفاع أسعار الفائدة الاسمية مما يدفع الطلب على الاستثمار إلى الانخفاض، وبالتالي انخفاض طلب العائلات على السلع المعمرة والتحويل نحو الاستثمار في العقارات مما يؤدي إلى نهاية الأمر إلى انخفاض الطلب الكلي ومن ثم انخفاض معدل النمو¹.

الفرع الثاني : قناة سعر الصرف

وهي قناة موجهة للتأثير على الصادرات من جهة واستقطاب الاستثمار الأجنبي من جهة أخرى وذلك بالموازاة مع سعر الفائدة وترجع لأهمية سعر الصرف من حيث استجابة الاقتصاد المحلي خلال تأثيره على حجم التجارة الخارجية، وعلى حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي².

الفرع الثالث: قناة أسعار السندات

يرى أنصار المدرسة النقدوية أن تأثير السياسة النقدية على الاقتصاد ينتقل عبر قناتين هما قناة أو مؤشر للاستثمار، وقناة أثر الثروة على الاستهلاك .

أولاً-ينجم عن انخفاض عرض النقود زيادة نسبة الأوراق المالية وتقليل نسبة الأرصدة النقدية بالمحفظة الاستثمارية لدى جمهور مما يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الخاص على الأوراق المالية، مما يدفع المتعاملين إلى التخلص من الأوراق المالية الزائدة ببيعها مما يؤدي إلى هبوط الأسعار فينخفض مؤشر تويين وبالتالي ينخفض حجم الاستثمار وعليه يتراجع الناتج المحلي الخام

¹ عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص: 53 .

² رشيد دريس، بويكر مصطفى، مرجع سابق، ص: 75.

ثانياً-فبترتب عنها انخفاض عرض النقود ثم انخفاض أسعار الأوراق المالية والتي تؤدي إلى انخفاض قيمة ثروة الجمهور ومنه الحد من الاستهلاك وبالتالي تراجع نمو الناتج المحلي الخاص.

الفرع الرابع : قناة الائتمان

تشمل هذه القناة على كل من قناة الإقراض المصرفي حيث يؤدي انخفاض العرض النقدي إلى انخفاض حجم الودائع لدى المصارف فينخفض بذلك حجم الاستثمار المصرفي الذي يقلل من الاستثمار وبالتالي الحد من النمو قناة موازنة المؤسسات، فإن انخفاض عرض النقود يؤدي إلى انخفاض صافي قيمة المؤسسات والضمانات التي يمكن للمقرضين تقديمها عند الإقراض¹.

¹عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص: 77.

خلاصة الفصل:

إن مصطلح السياسة النقدية مركب من كلمتين الأولى سياسة وتعنى التدبير، والثانية تعني النقود، تعددت تعاريف السياسة النقدية إلا أن التعريف الشامل لها هو أنها مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطة النقدية للتأثير على حجم المعروض النقدي سواء بالزيادة أو بالنقصان، لذا يجب أن يضمن كل تعريف للسياسة النقدية مجموعة من العناصر حتى يكون تعريف شامل وكاف لها.

مر تطور السياسة النقدية بعدة مراحل، فالأولى تبدأ مع بداية القرن التاسع عشر والتي كانت فيها السياسة النقدية ينظر إليها على أنها محايدة لا تؤثر بأي صورة من الصور على النشاط الاقتصادي، إذ يقتصر دورها في خلق النقود اللازمة لتنفيذ العمليات، هذا من منظور الكلاسيك، ثم المرحلة الثانية وهي تزامنت مع ظهور الفكر الكينزي، والتي أصبحت فيها السياسة النقدية ثانوية باعتبارها أقل فعالية مع إعطاء أهمية كبيرة للسياسة المالية، ثم المرحلة الثالثة التي تميزت فيها السياسة النقدية والنقود بأهمية كبيرة، من قبل النقديون الذين اعتبروها أكثر فعالية وتراجع أهمية السياسة المالية.

يتحكم البنك المركزي باعتباره المسؤول الأول عن رسم وتنفيذ السياسة النقدية في العرض النقدي من خلال استخدامه مجموعة من الأدوات ومن ثمة تحقيق الأهداف المسطرة، تتوزع هذه الأدوات إلى أدوات مباشرة تتمثل في سياسة تأطير القرض، والسياسة الانتقائية للقرض، وأدوات غير مباشرة تتمثل في معدل الاحتياطي الإجمالي، وعمليات السوق المفتوحة، ومعدل إعادة الخصم، وفي حالة عدم تحقيق البنك المركزي للأهداف المسطرة يستخدم أدوات أخرى.

إن انتقال آثار السياسة النقدية يكون عبر أربع قنوات تتمثل في قناة أسعار الفائدة، وقناة سعر الصرف، وقناة أسعار السندات والتي تنتقل فيها الآثار عبر قناتين وهما قناة تويين للاستثمار وقناة اثر الثروة على الاستهلاك، وأخيرا قناة الائتمان والتي تنتقل فيها أيضا الآثار عبر قناتين وهي قناة الإقراض البنكي وقناة ميزانيات منشآت الأعمال.

الفصل الثاني

مفاهيم عامة حول الكتلة

النقدية

مقدمة الفصل:

يعد البنك المركزي المؤسسة المالية التي تقف على قمة الجهاز المصرفي في أي مجتمع من المجتمعات، كما تشغل البنوك المركزية مكانا في الأسواق المالية في العالم والهدف الرئيسي للبنك المركزي ليس تحقيق الربح الخاص، كما هو الحال في البنوك التجارية ولكن هدفه تحقيق سلامة واستقرار النظام النقدي والمصرفي في الدولة، وتطبيق السياسات النقدية والمصرفية التي تدعم الناتج القومي والعمالة والحد من التضخم، ومن ثم تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وتلعب الكتلة النقدية في معظم الاقتصاديات دورا هاما في تحديد مستوى الأسعار ومستوى الإنتاج ووفائض في ميزان المدفوعات، والكتلة النقدية ليست مجرد عملية تتحكم فيها السلطات النقدية وحدها، بل عملية تتجم عن تفاعل متشابك لسلوك شتى الجهات الاقتصادية فالسلطة النقدية وحدها تقرر حجم الفوائد، أي العملة والاحتياطات المصرفية بينما تقرر البنوك التجارية حجم القروض والأصول الأخرى التي ستحصل عليها وحجم الاحتياطات التي يجري الاحتفاظ بها كاحتياطات فائضة.

أما الجمهور فيقرر كيف يوزع ما لديه من ثروة نقدية بين العملة والودائع تحت الطلب الموجودة لدى القطاع الخاص، ونقوم باستعراض تعريف وأشكال ومكونات الكتلة النقدية ووظائفها الديناميكية وتحليلها، كما تطرقنا لدراسة مطبقة للقاعدة النقدية والسياسات النقدية للبنك، وكذا الإحصائيات حول الكتلة النقدية، لهذا قمنا بتقسيم الفصل الثاني إلى ثلاث مباحث على النحو التالي:

- ✓ المبحث الأول : مفهوم البنك المركزي.
- ✓ المبحث الثاني: ماهية الكتلة النقدية ومحدداتها.
- ✓ المبحث الثالث: وظائف الكتلة النقدية وتحليلها وآليات توسعها.

المبحث الأول: مفهوم البنك المركزي

سيتم التحدث في هذا المبحث عن مفهوم البنك المركزي في المطلب الأول، ثم نشأة ومفهوم البنوك المركزية، وفي المطلب الثاني عن إستراتيجية البنك المركزي، أما في المطلب الثالث عن وظائف البنك المركزي، وفي المطلب الرابع عن مفهوم استقلالية البنك المركزي معايره.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم البنوك المركزية.

يطلق على البنك المركزي لقب "بنك الدولة" و"بنك البنوك" بسبب الدور الذي يقوم به في خدمة الحكومة وخدمة البنوك العاملة في الجهاز المصرفي، فتناول في الفرع الأول نشأة البنوك المركزية والفرع الثاني مفهوم البنوك المركزية.

الفرع الأول: نشأة البنوك المركزية

تعد البنوك المركزية حديثة النشأة نسبياً، تعود بداياتها في البلدان الصناعية الكبرى إلى النصف الثاني من القرن السابع عشر، وقد جاءت نشأتها متأخرة عن نشأة البنوك التجارية لأن الظروف الاقتصادية والنقدية لم تكن في حاجة إلى إنشاء بنوك مركزية، فالبنوك التجارية كانت تقوم بإصدار النقود بجانب تلقي الودائع وتقديم القروض، وقد أدى إفراط البنوك التجارية في إصدار النقود في ذلك الوقت إلى إحداث أزمات مالية مما أدى إلى قيام تلك البلدان بتكليف أحد البنوك التجارية القائمة أو بإنشاء بنك متخصص للقيام بعملية إصدار النقود لتجنب تلك الأزمات المالية الناتجة عن الإصدار النقدي متعدد الجهات، كذلك رغبة حكومات بعض الدول في الحصول على قروض من البنوك¹، وبالتالي فضلت تلك الحكومات الاقتراض من بنك واحد يتميز بمكانة معينة.

إن تتبع نشأة البنوك المركزية في دول العالم المختلفة تبين لنا أن الهدف من إنشاء تلك البنوك يختلف باختلاف البلدان وظروفها السياسية والاقتصادية، ويعتبر البنك المركزي

¹ عبد الرحمان يسري أحمد، *اقتصاديات النقود والبنوك*، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص: 62.

السويدي (Bank RIKS) أقدم البنوك المركزية في العالم حيث تأسس سنة 1656، وأعيد تنظيمه كبنك للدولة سنة 1668، إلا أن بنك إنجلترا الذي أسس سنة 1694 يعد أول بنك إصدار يتولى مكانة بنك مركزي يطبق ويطور مبادئ وأساسيات فن الصيرفة المركزية مما أوجد قبولا عاما لدى المتخصصين على أن البداية الوظيفية للبنوك المركزية بدأت مع ظهور بنك إنجلترا، ثم أنشئ بنك فرنسا سنة 1800م، ثم أنشأ بنك هولندا سنة 1814م بعد انهيار بنك أمستردام، ثم البنك الوطني النمساوي سنة 1878م، ثم بنك النرويج 1817م، وبنك الدانمارك سنة 1818م، والبنك الوطني البلجيكي سنة 1850م، ثم بنك اسبانيا في 1856م¹. في القرن التاسع عشر ثم أيضا إنشاء البنوك المركزية في كل من البرتغال ورومانيا وبلغاريا وتركيا، ورغم أنه في نهاية القرن التاسع عشر تكاد تكون جميع دول أوروبا لها بنك مركزي² إلا أن دول الشرق ما عدا القليل منها كاليابان سنة 1882م ومصر وأيضا الولايات المتحدة الأمريكية خلت من البنوك المركزية، فقد تم إنشاء بنك الاحتياطي الفدرالي في أمريكا سنة 1913م، وكندا في نهاية 1934م، بقيت دول مهمة في السوق كإندونيسيا والصين بدون بنك مركزي³.

شهدت فترة العقود الثلاثة الأخيرة التي أعقبت مؤتمر بروكسل إنشاء البنوك المركزية في أقطار مختلفة في العالم كما ساعد وجود صندوق النقد الدولي على توسيع حركة إنشاء البنوك المركزية في الدول إلى أن حصلت على استقلالها حديثا في إفريقيا وآسيا وأمريكا

¹ نبيل حشاد، استقلالية البنوك المركزية بين التأييد والمعارضة، إتحاد المصارف العربية، لبنان، 1994، ص: 50.

² Gianni Toniolo, The central banks independence in historical perspective, Newyork, USA, 1988, P-P: 17-18.

³ محمود سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الطبعة الأولى، دار بهاء للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص: 88.

اللاتينية¹، بلغ عدد البنوك في العالم سنة 1990 م 161 بنكا مركزيا بعدما كان عددها اثنان سنة 1700م².

الفرع الثاني: تعريف البنك المركزي

بأنه عبارة عن مؤسسة مركزية نقدية تقوم بوظيفة بنك البنوك، ووكيل مالي للحكومة ومسئولا عن إدارة النظام النقدي في الدولة، وباختصار يأتي البنك المركزي على رأس المؤسسة المصرفية في البلاد، وقد اختلف الاقتصاديون في تعريفاتهم للبنك المركزي فمنهم من يركز على أحد وظائفه دون الأخرى، وفي هذا الصدد يقول فيراسميث veresmi « بأن البنك المركزي هو نظام مصرفي يتولى فيه بنك واحد إما احتكار كامل أو جزئي لإصدار الأوراق النقدية » وعرف ويري شو shaw البنك المركزي بأنه " ذلك البنك المسئول عن تنظيم حركة الائتمان".

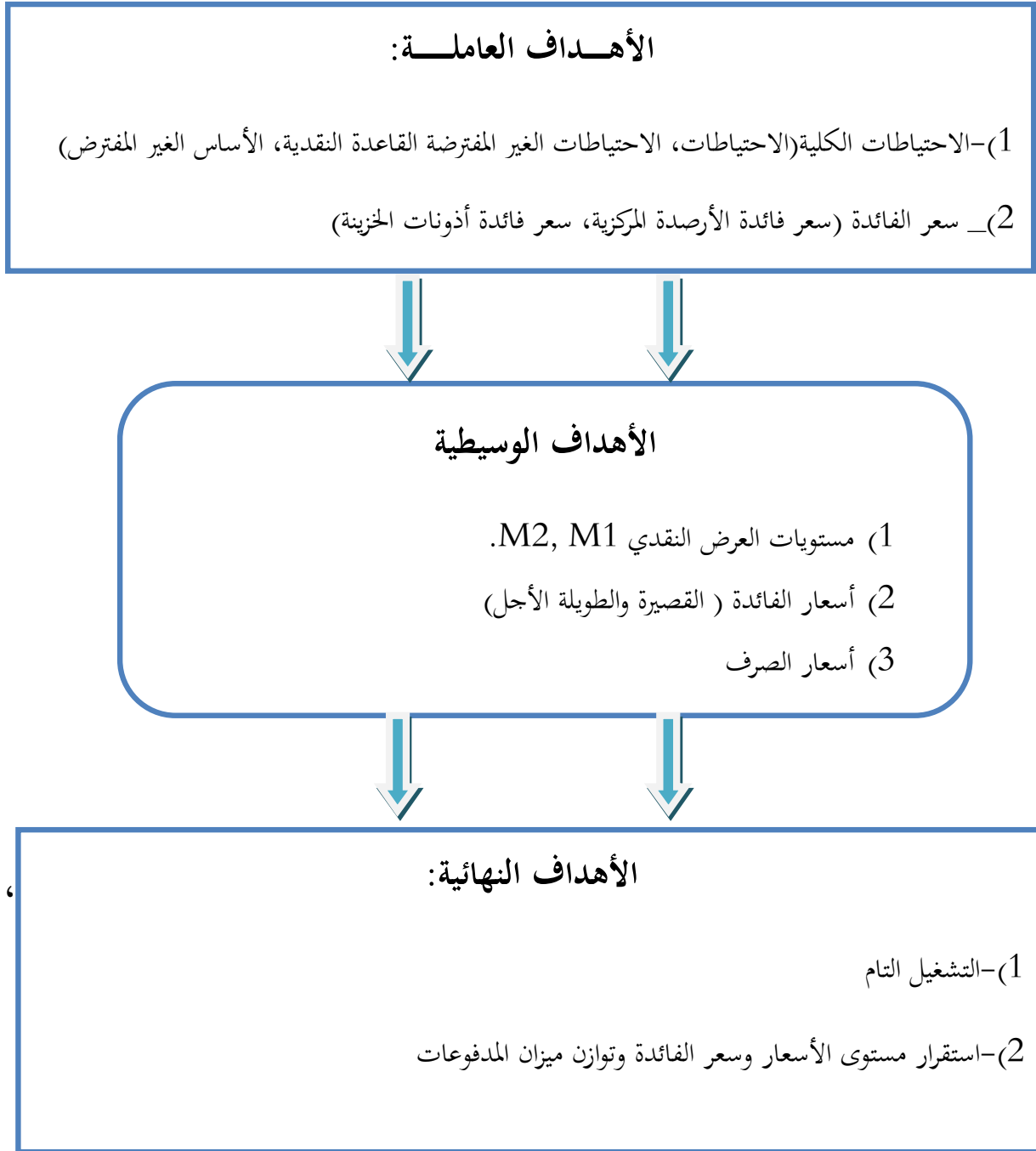
المطلب الثالث: إستراتيجية البنك المركزي

يواجه البنك المركزي مشكلة تتمثل في أنه يرغب في تحقيق أهداف معينة مثل استقرار الأسعار مع مستوى مرتفع للعمالة، ولكن البنك المركزي قد لا يستطيع مباشرة أن يؤثر على تلك الأهداف بمعنى لا يمكنه تحقيق تلك الأهداف مباشرة، ومن ثم فإن البنك يحدد أدوات يستخدمها لكي يؤثر على الأهداف النهائية بطريقة غير مباشرة بعد فترة زمنية. ومن هنا يتبع البنك المركزي إستراتيجية لممارسة السياسة النقدية بأن يستهدف متغيرات تقع بين أدواته وبين تحقيق أهداف البنك المركزي تسير على النحو الموالي.

¹ حمزة محمود الزبيدي، إدارة المصارف إستراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق الأردن، 2000، ص ص: 195-196.

² أسامة محمد الفولي، مجدي محمود شهاب، مبادئ النقود والبنوك، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص: 28.

الشكل رقم (04): يمثل الإستراتيجية المتبعة في تحقيق الأهداف النهائية



من خلال الشكل يتضح أن البنك المركزي يستخدم الأهداف العاملة والأهداف الوسيطة لتوجيه السياسة النقدية نحو تحقيق الأهداف النهائية فبعد أن يضع الأدوات الأولية

للسياسة النقدية، فإن الهدف العامل مثل القاعدة النقدية -والذي يمكن أن يسيطر عليه البنك المركزي ويراقبه- يستخدم لتحديد الأدوات اللازمة للتأثير عليه.

3- القدرة على التنبؤ بالأثر على الهدف النهائي:

إن أحد المعايير الهامة، هي أن يكون المتغير المستخدم كهدف له أثر يمكن التنبؤ به على الهدف النهائي، فمثلا إذا استطاع البنك المركزي قياس سعر النفط في السوق العالمية أمكنه السيطرة تمام على سعر النفط العالمي كهدف وسيط يؤثر على الناتج الوطني الجزائري.

المطلب الثاني: وظائف البنوك المركزية

رغم تعدد واختلاف النظم الاقتصادية والمالية التي تحكم البنوك المركزية إلا إنها في أي نظام مصرفي تقوم بوظائف عديدة، لكن تلخيصها وإجمالها فيما يلي:

الفرع الأول: البنك المركزي كبنك للإصدار

ارتبط امتياز إصدار النقود الورقية في كافة الدول بنشأة وتطور البنوك المركزية سواء التي تأسست مباشرة تحت هذا المسمى، أو التي كانت أساسا بنوك إصدار ثم تحولت إلى بنوك مركزية.

إن الدولة تنظر دائما إلى إصدار النقود (الورقية والمعدنية) باعتبارها حق لها منفردة به ولكنها عادة ما تحتفظ بإصدار العملة المعدنية (من خلال وزارة الخزانة مثلا) وتمنح امتياز الإصدار إلى بنوك تجارية أو بنوك إصدار تأسست لهذا الغرض، وذلك وفقا ل ضمانات تقررت في القانون، وقد أوضح العرض التاريخي سبب هذا السلوك من الدولة في تدهور القوة الشرائية للعملة الورقية التي أصدرتها الحكومة، أو بسبب لجوء الحكومة لامتنياز الإصدار، إذ أن منح الحكومة لامتنياز إصدار النقود الورقية كان في بعض الحالات لعدد من البنوك، ولكن بصفة عامة استقر امتياز هذا الإصدار ليتركز في مصرف وحيد من الناحية العملية.

وتعتبر وظيفة إصدار النقود الورقية من الوظائف الرئيسية التي اشتركت كل البنوك المركزية في أدائها.

الفرع الثاني: البنك المركزي كبنك للحكومة ومستشار مالي لها

قامت البنوك المركزية بالعمل كبنك للحكومة ووكيل ومستشار لها، مع منح احتكار حق الإصدار للبنك المركزي، ومن أهم الخدمات التي يقدمها البنك المركزي للحكومة ما يلي:

1- الاحتفاظ بالودائع الحكومية

2- إقراض الحكومة قروض قصيرة وطويلة الأجل إما مباشرة عن طريق السلفيات أو الحصول على أذون عامة (خزانة)، وإما بطريقة غير مباشرة بالحصول على تمويل من بنوك في الجهاز المصرفي (قروض البنوك التجارية للحكومة عن طريق البنك المركزي).

3- إدارة المدفوعات الحكومية.

4- إدارة عملية القروض العامة وتنظيم تصريفها بين البنوك والمؤسسات المالية .

5- خدمة القروض العامة (دفع الفوائد، عمليات التحويل، وغيرها)

6- تقديم المشورة الفنية للحكومة في شؤون النقد والائتمان واقتراح التدابير النقدية.

7- إدارة جهاز الرقابة على النقد، ومسك حسابات الاتفاقات المالية المعقودة بين الحكومة

والخارج وتركيز موارد الدولة من العملات الأجنبية¹.

وفي إطار علاقة البنك المركزي بالحكومة ومدى تدخلها في قراراته، وذلك تحت بند البنك المركزي بين التبعية والاستقلال عن الحكومة، وذلك من منطلق أهمية دور البنك المركزي في النشاط الاقتصادي بانفراده بإصدار البنكنوت أو تأثيره في الحجم الكلي للنقود ومسؤوليته نحو تصميم وتطبيق سياسة نقدية تتسجم مع السياسة المالية بصفة عامة بالإضافة إلى دور البنك المركزي في توفير المناخ النقدي المناسب للنمو الاقتصادي ظهر اتجاه يطالب بضرورة استقلال البنك المركزي عن الحكومة استناداً إلى أن الحكومة لا

¹ محمد عزت عزلان، مرجع نفسه، ص: 175.

تتصف بالرشد الاقتصادي، وأن خضوع البنك المركزي لسلطة الحكومة سوف يخضع سلوك البنك المركزي للمآرب الحزبية التي قد تضر بالمصلحة الاقتصادية العامة، كما قد يؤدي خضوع البنك المركزي لسلطة الحكومة إلى جعل البنك أداة طبع للحصول على ما تحتاجه من نقود لتغطية العجز في ميزانيتها، وذلك بالاقتراف مباشرة من البنك المركزي مما يؤدي إلى ظهور ضغوط تضخمية في الاقتصاد¹.

الفرع الثالث: البنك المركزي بنك البنوك

1- يحتفظ البنك المركزي بأرصدة نقدية سائلة للبنوك التجارية:

الأصل التاريخي لهذه الوظيفة يرجع إلى احتكار بنك إنجلترا إصدار النقود الورقية فكانت البنوك تودع لديه بعض أرصدها النقدية ليقى قيمتها في حسابات قابلة للسحب، هذا السلوك يسمح للبنك المركزي بتسوية الحسابات بين هذه البنوك فيما يعرف بعمليات غرفة المقاصة.

وقد ألزمت معظم التشريعات المصرفية البنوك التجارية بالاحتفاظ برصيد دائن لدى البنك المركزي يساوي نسبة معينة من مجموع التزاماتها، وكان الغرض من ذلك تهيئة تغطية للالتزامات على البنك وخاصة التزامات الودائع، والمحافظة على سيولة البنوك التجارية. ثم استخدم البنك المركزي هذه الاحتياطات كأداة للتأثير في سياسة البنك التجاري الائتمانية، حيث يتضمن رفع نسبة الاحتياطي ليقبل حجم الرصيد الحر الممكن أن يستخدمه البنك التجاري في تمويل نشاطه الإقراضى وخلق النقد المصرفي، وذلك في إطار ما يعرف بالسياسة الانكماشية، كما يؤدي إلى خفض نسبة الاحتياطي النقدي القانوني إلى تحرير جزء من الموارد الكلية المتاحة للبنوك لكي تبنى عليها سياسة نقدية ائتمانية توسعية².

¹ أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد النقدي والدولي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2009، ص: 283.

² محمد عزت عزلان، مرجع سابق، ص: 177.

- 1- تحتاج البنوك إلى موارد نقدية إضافية، ومن وظائف البنك المركزي توفير هذه الموارد للبنوك عن طريق إعادة خصم ما تقدمه البنوك التجارية من أوراق تجارية وسندات أو عن طريق الإقراض المباشر، بالبنك المركزي مقرض للبنوك.
- 2- يقوم البنك المركزي بوظيفة المقرض الأخير للنظام المصرفي أثناء فترات الأزمات المصرفية، أو الظروف غير المتوقعة لزيادة الطلب على السيولة.
- 3- قيام البنك المركزي بعملية المقاصة بين حقوق وديون البنوك التجارية فيما بينها من خلال ما يعرف باسم غرف المقاصة.

الفرع الرابع: وظيفة البنك المركزي في الإشراف والرقابة والتأثير والتوجيه على الائتمان المصرفي

هذه الوظيفة تتطلب قيام البنك المركزي باعتباره الممثل للسلطة النقدية بالتعاون مع الحكومة لتحديد أهداف السياسة النقدية والائتمانية والعمل على تحقيقها بما يلزم من تدابير، ومن أسباب قيام البنك المركزي بهذه الوظيفة الدور الهام الذي تؤديه البنوك التجارية في الحياة الاقتصادية، وخاصة دورها في خلق النقد المصرفي وتوفير الائتمان المصرفي.

يقوم البنك المركزي وفقاً للأهداف العامة للسلطة النقدية بالاهتمام بالأمر التالي:

- استقرار سعر الصرف.
- استقرار مستوى الأسعار.
- استقرار الدخل الحقيقية في الاقتصاد.
- رفع مستوى التشغيل إلى مستوى التوظيف الكامل.
- العمل على تنمية الدخل القومي.

في سبيل تنفيذ البنك المركزي لأهدافه يستخدم في الرقابة والتأثير على الائتمان المصرفي الأدوات التالية:

1- **سعر البنك:** تغيير سعر البنك ويقصد به السعر الذي يقرض به القروض البنوك الأخرى أو السعر الذي يتقاضاه على إعادة خصم الأوراق التجارية والمالية التي تقدمها البنوك التجارية لهذا الغرض، ويستطيع البنك المركزي بتغييره سعر البنك تغيير تكلفة الحصول على الائتمان في الجهاز المصرفي، فأسعار الفائدة كلها مرتبطة ببعضها وتغيير أحد هذه الأسعار يؤثر تلقائياً في نفس الاتجاه على الأسعار الأخرى، إذا قرر البنك المركزي تطبيق سياسة نقدية وائتمانية انكماشية فإنه يرفع من سعر البنك (أو سعر إعادة الخصم) فينتقل أثر هذا السلوك إلى كل أسعار الفائدة في النظام المصرفي في نفس الاتجاه فترتفع تكلفة الإقراض من الجهاز المصرفي مما يخفض من الكمية المطلوبة من الائتمان المصرفي، وبالتالي يستطيع البنك المركزي من خلال استخدامه أسلوب تغيير سعر البنك من التأثير في قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان وخلق الودائع، وتتوقف فعالية سياسة تغيير سعر البنك على العوامل التالية:

- أ- مدى إشباع سوق النقد عامة وسوق الخصم (وإعادة الخصم) بوجه خاص.
- ب- مستوى النشاط الاقتصادي الموجود أثناء تغيير سعر البنك.
- ت- مدى اعتماد البنوك على البنك المركزي كمصدر لمواردها النقدية.
- ث- مدى أهمية سعر الفائدة في النفقات الكلية للعمليات التجارية والصناعية المطلوب تمويلها بالائتمان المصرفي.

2- عمليات السوق المفتوحة:

تتمثل هذه العمليات في دخول البنك المركزي بائعاً أو مشترياً للأوراق المالية في أسواق النقد والمال بهدف التأثير في الاحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية، ومن ثم التأثير في مقدرتها على منح الائتمان وخلق النقود المصرفية، وإذا رغب البنك المركزي في

تطبيق سياسة نقدية توسعية فإنه يدخل السوق مشتريا للأوراق المالية، فيزيد من عرض كمية النقود في الاقتصاد، ويتجه جانب من هذه الزيادة إلى تغذية حسابات الودائع لدى البنوك التجارية مؤديا إلى زيادة حجم الاحتياطات النقدية بها، ومن ثم توافر إمكانيات زيادة عرضها للائتمان، وزيادة قدرتها على خلق النقد المصرفي، والعكس في حالة تطبيق البنك المركزي لسياسة نقدية وائتمانية انكماشية، حيث يدخل بائعا للأوراق المالية ويمتص جزء من السيولة النقدية المتاحة في الاقتصاد، مما يقلل من حجم الاحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية، ومن ثم يقلص من قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان وخلق النقد المصرفي.

3- النسب القانونية للاحتياط النقدي:

يستطيع البنك المركزي أن يرفع من النسب القانونية للاحتياطي النقدي مقابل لأنواع الودائع المختلفة بما يؤدي إلى ربط جانب من الموارد النقدية المتاحة للبنوك التجارية في شكل احتياطي نقدي، مما يقلل من قدرة البنوك على منح الائتمان وخلق النقد المصرفي وذلك عند رغبة البنك المركزي تطبيق سياسة نقدية وائتمانية انكماشية، والعكس في حالة رغبة البنك المركزي تطبيق سياسة نقدية وائتمانية توسعية.

على سبيل المثال وليس الحصر يستطيع البنك المركزي أن يغير من هوامش الضمان على أنواع معينة من الائتمان، وبصفة خاصة بالنسبة للقروض التي توجه لتغذية عمليات المضاربة في أنشطة معينة.

كما يستطيع البنك المركزي أن يضع قواعد لتنظيم القروض والسلفيات على أساس الأغراض التي تستخدم فيها الائتمان، ومن ناحية أخرى يستطيع البنك المركزي أن يضع هيكل أسعار فائدة تمييزية بالنسبة للقروض اللازمة لتمويل أنشطة معينة في الصناعة أو الزراعة أو التجارة، ويدخل ضمن هذه الأدوات النوعية المباشرة رقابة البنك المركزي

إداريا على نشاط البنوك عن طريق التفتيش لفحص أنواع الأصول التي تحتفظ بها هذه البنوك، وكيفية التعامل معها.

المطلب الرابع: مفهوم استقلالية البنك المركزي ومعاييرها

وقد احتلت مسألة استقلالية المركزي جزءا هاما في الكتابات الاقتصادية، وظهرت آراء متعددة ومتباينة بهذا الخصوص، فهناك من يرى بضرورة أن يبقى البنك المركزي مستقلا عن تأثير الحكومة.

الفرع الأول: مفهوم استقلالية البنك المركزي

يقصد باستقلالية البنك المركزي استقلالية كسلطة نقدية عن الحكومة في وضع أهداف السياسة النقدية وتحديد الأدوات المناسبة لتحقيقها، وبمعنى أكثر تحديد استقلالية في إدارة الكتلة النقدية وتحقيق هدف استقرار قيمة النقد باعتباره الهدف الرئيسي لأي سياسة نقدية¹.

يتمثل في عزل السياسة النقدية عن الأمور السياسية، وهذا من خلال تحديد وسيلة بسيطة نسبيا تتمثل في تعيين نوع من القواعد للسياسة النقدية، ويجب إتباعها أي تحديد القاعدة النقدية².

ويمكن التمييز بين وجهين لاستقلالية البنك المركزي:

- استقلالية في الأهداف، وتعني استقلالية البنك المركزي في تحديد أهداف السياسة النقدية.

¹ رحيب حسين، الاقتصاد المصرفي، الطبعة الأولى، دار بهاء للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص: 120.

² زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص: 283.

- استقلالية عملية، وتعني حرية البنك المركزي في كيفية بلوغ غايات وضعتها الحكومة نفسها.

الفرع الثاني: معايير استقلالية البنك المركزي

هناك مجموعة من المعايير التي على أساسها يمكن تحديد درجة استقلالية البنك المركزي ووضعت هذه المعايير بسبب صعوبة قياسها كمياً بشكل دقيق لما يحكمها من عوامل يختلف ترتيبها والوزن النسبي لكل منها، وتصنف إلى معايير قانونية ومعايير اقتصادية.

أولاً: المعايير القانونية

يمكن حصر هذه المعايير القانونية في خمس نقاط تتمثل فيما يلي:

1- مدى سلطة الحكومة في تعيين وعزل محافظي البنوك المركزية وأعضاء مجلس الإدارة في حالة تمتع البنك المركزي بالاستقلالية يقيد حق الحكومة في تعيينهم أو عزلهم طالما أن الاستقلالية تتطلب وجود نص قانوني يمنع إقالتهم من مناصبهم قبل انتهاء المدة القانونية لعهدتهم.

2- مدة بقاء محافظ البنك وأعضاء مجلس الإدارة كلما كانت مدة تولي مهام المحافظ وأعضاء مجلس إدارة البنك أطول، كلما كان ذلك دليلاً على استقلالية البنك المركزي.

3- تركيبة مجلس إدارة البنك أي مدى تمثيل الحكومة في هذه المجالس، وإذا كان هناك تمثيل، وهل يقتصر على مجرد الحضور والاستماع والاشتراك في المناقشات، أم أنه يمتد إلى حق التصويت والمشاركة في اتخاذ القرارات والاعتراض عليها عند اللزوم في حين عرضها على مجلس الوزراء مثلاً، فهذا يعد مظهر من مظاهر انخفاض الاستقلالية.

4- الجهة التي يتولى مساءلة المسؤولين عن السياسة النقدية أي أن البنوك المركزية التي تتمتع بالاستقلالية التامة وتكون مسؤولة أمام الرأي العام مباشرة، وتقل هذه الاستقلالية

إذا كانت مسؤولة أمام البرلمان، وتزداد انخفاضا إذا كانت مسؤولة أمام الحكومة، وكلما تقلصت أو انعدمت الجهات المسؤولة عن المساءلة ومحاسبة البنك كلما كانت الاستقلالية أكثر.

5- استقلالية ميزانية البنك المركزي أي مدى سلطة الحكومة بشأن ميزانية البنك المركزي التي تعد بمثابة وسيلة ضغط غير مباشرة تستعملها الحكومة لتوجيه سياسات البنك للحد من قدرته على الحصول على الموارد المالية الضرورية في حالة عدم تنفيذ أوامرها وهذا بعد مؤشرات على عدم استقلالية البنك المركزي¹.

ثانياً: المعايير الاقتصادية: تتمثل فيما يلي:

1- مدى تعدد أهداف السياسة النقدية يتمتع البنك المركزي باستقلالية أكبر إن لم يكن هناك تحديد دقيق ومتعدد لأهداف السياسة النقدية، ومهمته تكون وثيقة الصلة بتحقيق هدف استقرار الأسعار كهدف وحيد للسياسة النقدية أم هو الهدف الأول والرئيسي مع أهداف أخرى، وبعبارة أخرى هل يكون لهدف المحافظة على استقرار الأسعار الأولية في حالة تعارضه مع الأهداف الأخرى، أي كانت درجة إلحاحها، أم أنه يتساوى في الأهمية مع بقية الأهداف².

2- مدى قدرة البنك المركزي على تحديد معدل التضخم المستهدف ويقصد بها قدرة البنك المركزي على تحديد الهدف الرقمي لمعدل التضخم دون تدخل الحكومة فهذا دليل على استقلالية البنك المركزي، أما في حالة تحديده من قبل الحكومة وتترك له حرية اختيار أدوات السياسة النقدية لتحقيقه، أو من خلال التشاور بين الطرفين، فهذا يحد من درجة الاستقلالية.

¹ نبيل حشاد، مرجع سابق، ص ص: 32 33.

² غسان العياشي، المصرف المركزي والدولة في التشريع العربي والدولي، اتحاد المصارف العربية، 1998، ص: 22.

- 3- مدى سلطة وحرية البنك المركزي في وضع وتنفيذ السياسة النقدية حتى يستطيع البنك المركزي تحقيق أهداف السياسة النقدية ينبغي أن يكون للبنك المركزي صلاحيات واسعة في صياغة السياسة النقدية دون تدخل الحكومة في ذلك، وفي هذه الحالة يكون البنك المركزي يتمتع بدرجة عالية من الاستقلالية.
- 4- مدى إمكانية منح القروض للحكومة أي مدى التزام البنك المركزي بتمويل العجز في الإنفاق الحكومي، وكذلك مدى التزامه بشراء أدوات دين حكومية، ومدى التزامه بمنح تسهيلات ائتمانية للحكومة وهيئاتها ومؤسساتها، فكلما كانت قيود الإقراض للقطاع العام أشد صرامة كان البنك المركزي أكثر استقلالية¹.

المبحث الثاني: ماهية الكتلة النقدية ومحدداتها

سيتم التحدث في هذا المبحث عن ماهية الكتلة النقدية ومقابلاتها، حيث في المطلب الأول عن تطور ومفهوم الكتلة النقدية في المطلب الثاني عن مكونات الكتلة النقدية، وعن مقابلات الكتلة النقدية في المطلب الثالث محددات الكتلة النقدية في المطلب الرابع

المطلب الأول: تطور ومفهوم الكتلة النقدية

الفرع الأول: تطور تغطية الكتلة النقدية

إن تغطية الكتلة النقدية هي في الحقيقة ديون على مؤسسة الإصدار، ولا يحق أن يصدر النقد من قبل البنك المركزي الجزائري بنك الجزائر إلا من العناصر التالية:

1- الذهب والعملات الصعبة

يأتي الذهب والعملات الصعبة من إيرادات الصادرات والدخول الصافية لرؤوس الأموال (استثمارات خارجية مباشرة وغير مباشرة)، وتحويلات أحادية للقطاع الخاص والعام (مساهمة الجزائريين المهاجرين بالخارج)، إضافة إلى ذلك السبائك الذهبية والعملات

¹ المرجع نفسه، ص-ص: 22-23.

الأجنبية التي تمتلكها الدولة.

2- ديون على الخزينة

وتمثل جانب من مكونات الغطاء النقدي للكتلة النقدية، فعندما تكون الخزينة أمام نفقات فتلجأ إلى البنك المركزي يمنحها تسبقاً أو تفرض على البنوك التجارية الاكتتاب في سندات الخزينة¹.

3- قروض الاقتصاد

تسمح هذه العملية للشركات بالاقتراض من البنوك تلبية احتياجات السيولة، فإنها تلجأ مؤسسة الإصدار لإعادة الخصم على أساس معدل سعر الفائدة².

الفرع الثاني: مفهوم الكتلة النقدية

تتمثل الكتلة النقدية مجموع الأموال الجاهزة النقدية وشبه النقدية التي تتم إدارتها بواسطة النظام المصرفي والخزينة العامة³، ومن هنا ظهر اختلاف في المدى (الشمول) لعرض النقد مما أدى لظهور عدة مفاهيم، من أشهرها:

1- عرض النقد بمعناه الضيق M1

يشمل عرض النقد بمعناه الضيق مجموع وسائل الدفع المتداولة في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة، وقد انتشر هذا التعريف بين الكنزيين والتقليديين لتأكيد على وظيفة النقود الأساسية كوسيلة للتبادل (الوظيفة الأساسية للنقود كما يرونها)؛ وتشمل M1 هنا الودائع

¹ مفيد عبد اللاوي، محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية، 2007، ص ص 75-76.

² المرجع نفسه، ص: 76.

³ العلواني عديلة: الميسر في الاقتصاد النقدي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص: 49.

الجارية (كوسيلة دفع بواسطة الشيكات)، أي لا يمكن الحصول عليها بسرعة وبدون خسارة والعملية بالتداول بين الجمهور¹.

$$M_1 = DD + CC$$

$$M_1 = \text{Demand Deposite} + \text{currancy in circulation}$$

2- عرض النقد بالمعنى الواسع M2

يعرف أحيانا بمصطلح السيولة المحلية ويتكون من الودائع تحت الطلب (الجارية) والعملية بالتداول بين أيدي الجمهور مضافا لها الودائع لأجل في المصارف التجارية. ويتوافق هذا التعريف مع مفهوم النظرية الكمية الحديثة للنقود لفريدمان، وهكذا فإن:

$$M_2 = DD + CC + TD$$

$$M_2 = M_1 + \text{Time Deposites}$$

وتعود أسباب التوسع في عرض النقد هنا إلى أن القطاع المالي في الدول المتقدمة قد وفر جزء كبير من الموجودات المالية التي يمكن تحويلها لوسائل دفع بسهولة وسرعة، وفي نفس الوقت تدر عائداً، وهذه الموجودات تعتبر وسائل قريبة من النقود بحيث تستطيع أن تحل محل النقود كمخزن للقيم ويمكن استخدامها كقوة شرائية.

¹ أكرم حداد، النقود والمصارف "مدخل تحليلي ونظري"، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2008، ص: 89.

3- عرض للنقد بالمعنى الأوسع M3

يشمل هذا التعريف عرض النقد بالمعنى الأوسع، أي السيولة المحلية مضافا إليها الادخارات المودعة خارجا المصاريف التجارية (أي لدى المؤسسات الادخارية وصناديق الادخارات المشتركة والوظيفية وجمعيات الإقراض، وغيرها).

وقد كان من أنصار هذا التعريف Shaw and Guarly، حيث أضافوا المؤسسات المالية الوسيطة وصناديق الادخار كمؤسسات خالقة للنقد، بحجة أن دورها تزايد مع تطور المجتمعات الاقتصادية وتطور مؤسسات الخدمات المالية الوسيطة فيه¹.

وقد تعرض هذا التعريف لانتقادات عديدة لإغفاله دور النقود كوسيط للتبادل وعدم خضوع المؤسسات الوسيطة لسيطرة البنك المركزي، وبالتالي عدم قدرته على التحكم بعرض النقد.

المطلب الثاني: مكونات الكتلة النقدية

تتكون الكتلة النقدية من الأموال الجاهزة النقدية، وكذا الأموال شبه النقدية، والتي سيتم التطرق إليها بالتفصيل.

الفرع الأول: الأموال الجاهزة النقدية

يمكن التمييز بين عدة فئات من الأموال الجاهزة النقدية، كما يلي:

✓ الأوراق النقدية قيد التداول الصادرة عن البنك المركزي.

✓ نقود التجزئة (كسور النقود) قيد التداول.

¹ أكرم حداد، مرجع سابق، ص ص89-90.

✓ الودائع تحت الطلب والتي تمثل النقود الكتابية، وهي تتوزع طبقاً للمؤسسات التي تتلقاها على النحو التالي:

- 1) الودائع تحت الطلب لدى البنوك ومؤسسات الإقراض، وهي تشكل النسبة العظمى من مجمل الودائع تحت الطلب، كما أن حسابات الشيكات تمثل جزءاً مهماً من الودائع تحت الطلب لدى البنوك.
- 2) الودائع لدى الخزينة العامة (الشيكات البريدية والحسابات الجارية للأفراد والمؤسسات لدى محاسبي الخزينة العموميين).
- 3) حسابات الأفراد والمؤسسات (المشاريع) لدى البنك المركزي، والجدير بالذكر أن علاقات البنك المركزي مع الزبائن من القطاع غير المصرفي ليست إلا من قبيل الاستمرار في إحياء نشاطاته السابقة.
- 4) الباقي الودائع في حسابات الشيكات لدى صناديق الادخار (في حال وجودها)¹.

الفرع الثاني: الأموال شبه النقدية

يتكون شبه النقد من مجموع الودائع لدى البنوك والخزينة التي لا يمكن وضعها مباشرة وفورا قيد التداول بواسطة الشيكات أو الحوالات، إلا أنه يقصد بذلك النقد الفعلي بالمعنى الضيق لكن سهولة تحويل هذه الودائع إلى نقد فعلي هي التي مكنت من اعتبارها شبه نقد، وتشمل الأموال شبه النقدية الودائع التالية:

- 1) الودائع تحت الطلب على الدفتر: حيث من الممكن أن توضع هذه الودائع في العديد من الحسابات التي تختلف من بلد لآخر تبعاً لتطور أدوات السياسة النقدية المتبعة، يشار في هذا الخصوص على سبيل المثال إلى:

¹ العلواني عديلة، مرجع سابق، ص ص: 49-50.

➤ الحسابات على الدفتر في البنوك، والتي تدر فائدة لأصحاب الودائع، وهي مخصصة للادخار.

➤ الحسابات على الدفتر التي تستفيد من الفوائد المنتجة وتسمح في فترات لاحقة بالحصول على قروض إسكانية بفوائد تفضلية.

تجدر الإشارة إلى أنه من الجائز استحداث حسابات أخرى تهدف إلى تمويل قطاعات اقتصادية محددة كالقطاع الصناعي أو القطاع الزراعي وغيرها من القطاعات (على سبيل المثال الحسابات من أجل التنمية التي وضعتها فرنسا حيز التطبيق في أكتوبر 1938) هذه الحسابات لا تسمح إلا بالقيام بسحوبات نقدية أو بتحويلات إلى الحسابات الجارية، والجدير بالذكر أن الأثر المادي الذي يترتب على الوديعة يختلف تبعاً لكون هذه الأخيرة في حساب على الدفتر قيد قيمة الوديعة عليه لكي تضاف إلى الرصيد الدائن السابق مع تحديد تاريخ الإيداع، في حين أن باقي الحسابات الجارية على الطلب وحسابات الشيكات هي بجوهرها نقدية تعطي الحق بالتداول الفوري للنقد الكتابي عبر تحرير الشيك، أما الودائع على الدفاتر فهي لا تشكل أموالاً جاهزة نقدية إلا إذا قام المودعون بالسحب من الحساب.

(2) الودائع لأجل: هذه الودائع تشكل استثناء عن قاعدة الأموال الجاهزة النقدية، ويمكن أن يعهد بها البنوك أو إلى الخزينة لفترة محددة تكون عادة قصيرة نسبياً، أي ثلاثة أشهر أو ستة أشهر أو سنة، وغيرها (ودائع ذات استحقاق ثابت)، إن تلك الودائع قد تتضمن إشعاراً (إخطاراً) بالسحب.

إن هذه الودائع تضاف إلى القروض التي قد يلجأ إليها بالبنوك، على أن يصدر مقابلها قسائم صندوق بشكل محدد، وهذه التوظيفات لا يمكن سحبها عادة إلا عند استحقاقها وذلك تحت طائلة خسائر الفوائد المترتبة عليها¹.

¹ المرجع نفسه، ص: 51.

المطلب الثالث: مقابلات الكتلة النقدية

تتعدد مقابلات الكتلة النقدية وتتمثل في الذهب والعملات الصعبة، الائتمان المقدم للاقتصاد، الائتمان المقدم للخرينة.

الفرع الأول: الذهب والعملات الأجنبية

يمكن القول أن جزءا من الكتلة النقدية يقابله احتياطي من الذهب والعملات الصعبة، وذلك راجع إلى كون حجم الكتلة النقدية يتأثر بدخول أو خروج الذهب أو العملة الصعبة، فعند عملية التصدير نلاحظ أن حصيلة هذه العملية من العملة الصعبة لا يتم تداوله على مستوى الاقتصاد الوطني (العملة الوطنية هي السائدة)، وإنما تدخل في حسابات البنك المركزي الذي يقوم بإصدار العملة الوطنية بنفس القيمة على هذا الأساس نلاحظ أن دخول العملة الصعبة يؤدي إلى زيادة الكتلة النقدية، والعكس في حالة العجز.

الفرع الثاني: الائتمان المقدم للاقتصاد

ويعتبر العنصر الأكثر تأثيرا على حجم الكتلة النقدية، ويقصد به القروض الممنوحة من طرف الجهاز المصرفي للمتعاملين الاقتصاديين، حيث عندما يقوم المتعاملون بتسديد ديونهم تنقلص الكتلة النقدية، بمعنى أن عملية الإقراض تؤدي إلى زيادة حجم الكتلة النقدية وعملية التسديد تؤدي إلى تقليص حجم الكتلة النقدية، وعندما تقوم البنوك بمنح القروض فإنها في غالب الأحيان تحتاج إلى سيولة، والتي يمكن الحصول عليها عن طريق السوق النقدية أو من خلال إعادة التمويل لدى البنك المركزي، فهذا الأخير لا يتعامل مباشرة مع احتياجات التمويل في الاقتصاد، وإنما علاقته بها تعتبر غير مباشرة تلعب فيها البنوك دور الوسيط ففي حالة الانتعاش الاقتصادي تزيد الحاجة إلى الاقتراض حيث تقوم البنوك بمنح قروض تفوق قدرتها، وبالتالي تتأثر سيولتها نتيجة لذلك، ويعتبر البنك المركزي إحدى السبل لإعادة

السيولة من خلال بعض الميكانيزمات مثل: (إعادة الخصم)، حيث يمد البنك المركزي للبنوك بالسيولة اللازمة.

الفرع الثالث: الائتمان المقدم للخزينة

تتمثل الوظيفة الأساسية للخزينة العامة في إدارة الميزانية العامة التي يتم إعدادها في قانون المالية، حيث أن إجمالي الإيرادات والنفقات للسنة المالية في الجزائر يتم إعدادها على أساس سعر البترول، وهو ما يجعل احتياجات الخزينة العامة في علاقة طردية مع سعر البترول المحقق، ففي حالة العجز يتم تمويل وتغطية هذا العجز عن طريق اللجوء إلى بنك الجزائر الذي يقوم بإصدار نقود جديدة تؤدي إلى زيادة الكتلة النقدية، مما يجعل هذا النوع من التمويل تمويلا تضخميا¹.

المطلب الرابع: محددات الكتلة النقدية

الفرع الأول: القاعدة النقدية

تتألف القاعدة النقدية من الاحتياطيات النقدية المصرفية الكلية والعملة في التداول لدى الجمهور، ويحدد الجمهور مقدار العملة التي يرغب الاحتفاظ بها مقارنة بالودائع الجارية التي يمكن أن يضيف إليها أو يسحب منها مقدار معين من العملة، في حين تحدد المصارف طلبها على الاحتياطيات، وبما أن التغير في الاحتياطيات النقدية المصرفية (العملة في التداول إذا أودعت في البنوك فتتحول إلى الاحتياطيات).

يؤدي إلى تغير مضاعف في عرض النقود، مثلما أوضحنا في بحث التوسع الائتمان للنقود فإن القاعدة النقدية أصبحت تسمى بالنقود عالية القوة ويمكن التعبير عنها بالمعادلة التالية :

$$H = C + TR$$

¹ العلواني عديلة، مرجع نفسه، ص ص: 55-56.

حيث H تمثل القاعدة النقدية.

C = العملة في التداول.

TR = الاحتياطيات الكلية.

ER = احتياطيات فائضة.

RR = احتياطيات قانونية.

وبالتعويض عن (TR) بما يساويها تحصل على المعادلة التالية حيث:

$$TR = RR + ER$$

$$H = C + RR + ER$$

وتعتبر هذه القاعدة الأساس في زيادة أو توسيع الودائع المصرفية، وخلق النقود وتبقي سلطة النقد المركزية (البنك المركزي) هي المحدد النهائي لحجم القاعدة النقدية، وبالتالي لعرض النقود وفق المعادلة التالية:

$$MS^x = m H_s$$

حيث M_s = عرض النقود.

m = مضاعف عرض النقود.

H_s = القاعدة النقدية.

أي أن البنك المركزي يستطيع السيطرة على عرض النقود من خلال التحكم بالقاعدة النقدية. ولأجل توضيح العلاقة بين عرض النقود والقاعدة النقدية نبين فيما يلي كيفية اشتقاق المعادلة أعلاه، فإذا استخدمنا ابتداء مقياس (M_1) لكمية النقود أو عرض النقود فإن:

$$M_S = DD + C$$

ومعادلة القاعدة النقدية:

$$H = C + RR + ER$$

فإن البنك المركزي يستطيع أن يتحكم بعرض النقود من خلال التأثير على (H) بواسطة عمليات السوق المفتوحة.

الفرع الثاني: محددات الأخرى

1-التغير في نسب الاحتياطي المطلوب وسلوك المودعين: فنسب الاحتياطي المطلوب (المحدد بواسطة البنك المركزي) والنسب (الودائع الآجلة/الودائع تحت الطلب)، (عرض النقود/الودائع تحت الطلب) تتحدد بسلوك المودعين، وتؤثر على المضاعف النقدي ومن ثم تؤثر على M_1 بنفس النمط الذي شرحناه في نموذج العرض النقدي في ظل سلوك المودعين.

2-اثر التغير في القاعدة النقدية غير المقترضة: رأينا أن قيام البنك المركزي بالشراء من السوق المفتوحة يزيد عنصر القاعدة النقدية غير المقترض، وأن قيام البنك بالبيع في السوق المفتوحة يقلل العنصر غير المقترض في القاعدة النقدية، ومع بقاء العوامل الأخرى على حالها، فإن زيادة القاعدة النقدية غير المقترضة والناجم عن عمليات الشراء في السوق المفتوحة يزيد القاعدة النقدية، مما يدعم التوسع المضاعف في الودائع الجارية، ومن ثم العرض النقدي.

يرتبط العرض النقدي بعلاقة طردية بالقاعدة النقدية غير المقترضة في ظل قيمة معينة للمضاعف النقدي.

3-التغير في القاعدة النقدية المقترضة:مصدر القاعدة النقدية المقترضة هو حصول البنوك (النظام المصرفي) على قروض مخصصة من البنك المركزي، ويقدم هذه القروض احتياطات إضافية حرة إلى البنوك ومن ثم تزيد القاعدة النقدية، ويترتب على تلك الزيادة حدوث توسع مضاعف في الودائع تحت الطلب، وفي ظل قيمة معينة للمضاعف النقدي يزيد حجم العرض النقدي.

يرتبط العرض النقدي بعلاقة طردية بمقدار القاعدة النقدية المقترضة أي بعلاقة طردية مع مستوى القروض المخصصة التي يقدمها البنك المركزي إلى البنوك.

4-أثر التغير في الاحتياطات الزائدة: إذا احتفظت البنوك باحتياطات تزيد عن الاحتياطات المطلوبة ومع بقاء العوامل الأخرى على حالها، سيقبل مقدار الاحتياطي الحر اللازم لتدعيم التوسع المضاعف في الودائع الجارية، ومن ثم سيحدث انكماش مضاعف في الودائع الجارية، ومن ينخفض العرض النقدي¹.

يرتبط العرض النقدي بعلاقة عكسية مع مقدار الاحتياطات الزائدة في النظام المصرفي مع ثبات العوامل الأخرى.

5-سلوك المقترضون يؤثر على سلوك البنوك: من حيث مستوى الأرصدة الزائدة التي تحتفظ بها البنوك ومستوى القروض المخصصة التي تسعى البنوك للحصول عليها من البنك المركزي.

¹ محمد سعيد السمهوري، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2012، ص: 248-249.

الجدول يوضح العلاقة الاتجاهية بين العرض النقدي والعوامل المحددة له

العلاقة بين المتغيرين	اتجاه تغير العرض النقدي	اتجاه متغيره	المتغير
طردية	يزيد	زادت	القاعدة النقدية غير المقترضة
طردية	يزيد	زادت	القاعدة النقدية المقترضة
عكسية	يقل	زادت	الاحتياطيات الزائدة
عكسية	يقل	زادت	نسبة الاحتياطيات على الودائع تحت الطلب
عكسية	يقل	زادت	نسبة الاحتياطيات على الودائع الآجلة
عكسية	يقل	زادت	(عرض النقود / الودائع تحت الطلب)
عكسية	يقل	زادت	(الودائع الآجلة / الودائع تحت الطلب)

المصدر:

المبحث الثالث: وظائف الكتلة النقدية وتحليلها وآليات توسعها

سيتم التحدث في هذا المبحث عن وظائف الكتلة النقدية وتحليلها وآليات توسعها في المطلب الأول الوظائف الديناميكية للكتلة النقدية، والمطلب الثاني عن تحليل الكتلة النقدية أما المطلب الثالث نتناول آلية التوسع النقدي.

المطلب الأول: الوظيفة الديناميكية للكتلة النقدية

إن من أهم وظائف تسهيل المبادلات إذ هي التي تقرر الأسعار النسبية للسلع والخدمات المختلفة، تساعد على التعبير عن هذه الأسعار ولها وظائف ديناميكية ذات تأثير على النظام الاقتصادي، وذلك عن طريق الأثر الذي يتركه في المستوى العام وفي النشاط

الاقتصادي السائد فحجم وكمية وسرعة تداولها أو إنفاقها ودرجة سيولة المصادر النقدية المختلفة تميل إلى التأثير بصورة فعالة على الطلب وعلى السلع وعلى الخدمات، وبالتالي على المستوى العام للأسعار، مما يؤدي إلى نتائج سياسة واجتماعية واقتصادية بالغة الخطورة، كما ساعدت على مواجهة أعباء الاقتراض الداخلي، وذلك بمحاولة تخفيف العبء عن كاهل الحكومة عن طريق تخفيض قيمة الوحدة الوطنية أو رفع مستوى الأسعار. وكذا استعملت كأداة لإعادة الثروة وذلك نتيجة التغيرات في قيمتها أو في كميتها، أما بالنسبة لدورها في العلاقات الدولية، فإن تأثيرها يتضح في التغيرات في ميزان المدفوعات وفي العرض المحلي والمستويات النسبية لأسعار الفوائد واتجاه حركة رؤوس الأموال الدولية، ومنه يتضح أن الوظائف الديناميكية تتعلق باستعمالها كوسيلة للسياسة الاقتصادية، وأداة للتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي المختلف، فالتطورات الاقتصادية الحديثة في النظرية النقدية أوضحت أثرها في الاقتصاد بالنسبة للمستوى العام للأسعار والعمالة وتوزيع الثروة والتمويل الحكومي، أي أثرها في الكميات النقدية الكلية.

المطلب الثاني: تحليل الكتلة النقدية

يتناول هذا المطلب تحليل ودراسة الهيكلية للكتلة النقدية من خلال مكوناتها ومن جانب المقبلات النقدية، وإبراز أهميتها في العصر الحديث باعتبارها أحد معايير التقدم.

الفرع الأول: تحليل الكتلة النقدية من حيث مكوناتها (الخصوم)

لدراسة هيكلية الكتلة النقدية من حيث مكوناتها يتم استخراج نسبتين من جانب الخصوم، وهما النسبة القانونية إلى إجمالي الكتلة النقدية، والنسبة الائتمانية إلى إجمالي الكتلة النقدية؛ فإذا كانت نسبة القانونية الإجمالية أكبر من نسبة الائتمانية إلى إجمالي الكتلة النقدية نستنتج في هذه الحالة أن الكتلة النقدية مقدرة النسبة الغالبة فيها هي القانونية، وتتميز بها أغلب الدول

النامية لاعتمادها في التمويل على الاقتراض من البنك المركزي، وهذا يعود إلى الأسباب التالية¹ :

- ضعف المدخرات مما يؤدي إلى ضعف مقدرة البنوك في منح القروض وتميز بها الأنظمة الاشتراكية.
- أما إذا كانت النسبة الائتمانية هي النسبة الغالبة في تشكيل حجم الكتلة النقدية - نستنتج أن هذا الاقتصاد يتميز بارتفاع معدل الادخار وتعدد الأنشطة الاقتصادية وارتفاع معدلات الأجور، وهذه المدخرات تحول إلى البنوك وتقوم بعملية الإقراض.

الفرع الثاني : من جانب المقابلات (الأصول)

نميز فيها ثلاث حالات:

- ✓ **الحالة الأولى :** نستخرج نسبة الرصيد من الذهب والعملات الأجنبية لدولة على إجمالي مقابلات الكتلة النقدية، وإذا كانت هذه النسبة هي الغالبة نفسر بأن اقتصاد هذه الدولة قوي والحالة المعاكسة إذا كانت النسبة صغيرة فإن البلد متخلف يتميز بقدرة إنتاجية محدودة، مما يجعله مجبراً على تأمين احتياجاته من الخارج بالاستيراد.
- ✓ **الحالة الثانية:** نسبة إجمالي الائتمان المقدم للاقتصاد الوطني على إجمالي مقابلات الكتلة النقدية، في حالة ما تكون هذه النسبة هي الغالبة يتميز هذا الاقتصاد ببنوك لها القدرة على التمويل، ونجدها في الدول المتطورة والحالة المعاكسة تفسر ضعف قدرة البنوك على التمويل لقلة الموارد المالية، وتتميز بها البلدان المختلفة.
- ✓ **الحالة الثالثة:** نسبة الائتمان المقدم للخزينة العامة على إجمالي حجم الكتلة النقدية إذا كانت هذه النسبة عالية نلاحظ أن تمويل الاقتصاد الوطني في هذه الحالة يعتمد

¹ www.donyadz.com/vb/t1824html

على الخزينة العامة، وهي بدورها تقترض من البنك المركزي الذي يقوم بطبع كمية النقود، وهذا يفسر شيئين اثنين هما:

- أن هذه الدولة ذات طبيعة اشتراكية، والجهاز البنكي فيها قدراته ضعيفة في التمويل والعكس صحيح.
- سرعة تداول هي المؤشر الذي يعبر عن وحدة نقدية خلال فترة زمنية، وهي تسمح بمعرفة إذا كانت كمية معينة قد أفادت في دفع حجم من المستويات تعتمد السلطات النقدية على السرعة العملياتية والسرعة الداخلية.

المطلب الثالث: آلية التوسع النقدي

تساهم البنوك التجارية في تحديد الكتلة من خلال قراراتها المتعلقة باحتياطاتها، وبكمية القروض التي تريد تقديمها.

الفرع الأول: النظام الاحتياطي الجزائي

تقبل البنوك التجارية الالتزام بتحويل خصومها من الودائع إلى نقد سائل، ويمكن تحويل الودائع تحت الطلب إلى نقد سائل على الفور، وتحويل الودائع لأجل وودائع الادخار إلى نقد سائل تبعا لفترات محددة.

ولأنه من غير المرجح أن يطلب جميع المودعين قبض وودائعهم نقدا في آن واحد، فإن البنوك لا تحتفظ بجزء من هذه الودائع كاحتياطيات؛ وإذا احتفظت البنوك التجارية بجزء من أصولها الكلية على شكل نقد فإن التغيرات في الاحتياطي تستطيع أن تدعم أو تكمش خصوم النظام المصرفي بمقادير مضاعفة أو نقص الاحتياط.

الفرع الثاني: نمو بسيط للمضاعف النقدي

يقوم هذا النموذج على الافتراضات التالية¹:

- 1- تخضع جميع البنوك للأنظمة ذاتها خاصة للحد الأدنى المطلوب من الاحتياطي القانوني.
- 2- لا تحتفظ البنوك لأي احتياطات زائدة.
- 3- لا تقتصر إصدارات خصوم البنوك التجارية على الودائع تحت الطلب، أي لا وجود للودائع.

المطلب الرابع: قياس خلق عرض النقود

الفرع الأول: المضاعف النقدي

يعرف على أن عملية تكوين للكتلة النقدية بدلالة متغيرين هما:

- التكوين الأول للنقود المركزية والذي ينخفض بزيادة التزامات البنك المركزي تجاه الجمهور.

- التوسع الثانوي في عرض النقود عن طريق البنوك التجارية، التي تتلقى الودائع وتعيد إقراضها مما يؤدي إلى مضاعفة هذه الودائع .

يمكننا كتابة المعادلات التالية:

$$M_0 = MF + D \quad (1)$$

$$RM = MF + R \quad (2)$$

حيث تمثل M_0 النقود على أساس أنها مجموع النقود القانونية المتداولة خارج الجهاز المصرفي (MF) والودائع (D).

¹ www.donyadz.com/vb/t1824html

أما المعادلة (2) فتعرف القاعدة النقدية على أساس أنها مجموع النقود القانونية (MF) والاحتياطات المصرفية (R).

يمثل المضاعف النقدي النسبة بين النقود والنقود المركزية (القاعدة النقدية).

$$M_0 = kRM \Rightarrow k = \frac{MF+d}{MF+R} \quad (3)$$

يمكن تعريف المضاعف النقدي أيضا بدلالة :

$$C = \frac{MF}{D} \quad \text{معدل (التداول النقدي / الودائع)}$$

$$r = \frac{R}{D} \quad \text{و معدل (الاحتياطات / الودائع)}$$

إذا قسمنا طرفي المعادلتين (1) (2) بالودائع. وتعويض النتيجة في المعادلة (3) نحصل

$$\text{على } 1 : k = \frac{1+c}{c+r}$$

الفرع الثاني: مضاعف الائتمان

إن كمية النقود التي خلقت من طرف البنوك التجارية كانت موضوع محاولات قياس في إطار نظرية مضاعف الائتمان، فالتحليل النقدي لهذه الطريقة يسمح تحديد الشروط الملموسة لخلق النقود فكمية النقود المخلوقة بواسطة البنوك التجارية تحدد عبر تحليلين متتاليين، فالأول يأخذ فقط بالحسبان النقد الائتماني بغض النظر عن الأوراق النقدية وتعرف بحالة عدم وجود تسرب نقدي، بينما التحليل الثاني فهو يدمج في الآن عينه النقد الائتماني والنقد الورقي تعرف بحالة وجود تسرب نقدي.

¹ عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، 2006، ص ص 69-70

أولاً: قياس خلف النقود في حالة عدم وجود تسرب نقدي

إن مضاعف الائتمان الذي يقيس حجم التوسع الذي يمكن إن يحصل على وجه أكثر دقة فهو يعكس النقد الجديد (AM)، ومبلغ الوديعة الأولية (الرصيد النقدي المخصص للإقراض AC) معدل الاحتياط القانوني (r)

إن قيمة المضاعف (K) هي مقلوب الاحتياطي القانوني (r) لأنه يظهر متوالية هندسية ذات أساس يوازي مقلوب المعدل الاحتياطي النقدي أي يساوي $(\frac{1}{R})$

ثانياً : قياس خلف النقود في حالة وجود تسرب نقدي

في الحالة الأولى تم افتراض أن كامل القروض كانت على شكل شيكات أو حوالات فهو افتراض بعيد بعض الشيء عن الواقع، والحالة الأقرب إلى الواقع أن هناك نسبة معينة تتحول من النقود الكتابية إلى النقود الورقية وهذا يسمى بالتسرب الناتج عن الطلب على الأوراق النقدية يمكن قياسها بواسطة النسبة بين الزيادة نقد البنك المركزي الذي يوجد بحوزة الجمهور، والزيادة في الكتلة النقدية وهذه النسبة تعرف بالمعدل الحدي لي تفضيل الجمهور للأوراق النقدية وعليه تصبح قيمة مضاعف الائتمان (K) تتحدد على الشكل التالي¹:

$$K = \frac{1}{1-(1-b)(1-r)} = \frac{1}{r+b-rb}$$

¹ إكن لونيس، مذكرة السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (1990-2009) السنة الجامعة، 2010-2011 ص ص 112-113.

خلاصة الفصل:

فيما يتعلق بالبنك المركزي كسلطة نقدية هو عبارة عن مؤسسة نقدية تقوم بوظيفة بنك البنوك من خلال الأدوار المختلفة التي يقوم بها فهو يعتبر بنك الإصدار وبنك الحكومة ومستشارها والمشرف علي شؤون الائتمان.

يقصد بالكلية النقدية هي مجموع وسائل الدفع في الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة وتتكون من عدة عناصر تعرف بالمجمعات النقدية.

أما عن اثر استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية يمكن أن يتمتع البنك المركزي بقدر عال من الاستقلالية، كلما أنعكس ذلك إيجابا على أداء السياسة النقدية، ومن ثمة المساهمة في تحقيق الأهداف النهائية.

الفصل الثالث

تطور السياسة النقدية في الجزائر
ودورها في مراقبة الكتلة النقدية

مقدمة الفصل

بعدما تطرقنا للجوانب النظرية لهذه الدراسة، من خلال الفصل الأول الذي تناولنا فيه الإطار النظري للسياسة النقدية ما يتعلق لماهية السياسة النقدية وتطورها عبر مدارس الفكر الاقتصادي، والأدوات والأهداف للسياسة النقدية وقنوات انتقال آثارها.

أما الفصل الثاني وماهية البنك المركزي واستقلالية ونظرة العامة حول الكتلة النقدية وهذا الفصل نخصه لدراسة حالة الجزائر وذلك من خلال محاولة إسقاط الجوانب النظرية علي حالة الجزائر من خلال تقييم أداء السياسة النقدية لبنك الجزائر وتطور السياسة النقدية من (1980-2012) أما عن الكتلة النقدية دراسة كل من فترة الاتفاق الاستعداد الائتماني 1-2-3 وفترة إعادة الهيكلي والبرامج التنموية.

✓ **المبحث الأول** : : تقييم أداء السياسة النقدية لبنك الجزائر..

✓ **المبحث الثاني**: مسارات السياسة النقدية في الجزائر للفترة 1980_2012

✓ **المبحث الثالث**: تطور الكتلة النقدية في الجزائر للفترة 1990-2013

المبحث الأول: تقييم أداء السياسة النقدية لبنك الجزائر.

لقد تضمن الأمر الرئاسي 10-04 المعدل والمتمم للأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض حيث أجري خلال فترة الدراسة عدة تعديلات علي قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض بأوامر رئاسية آخرها الأمر 10-04 في مواده المعدلة تطورا جديدا في الأهداف النهائية للسياسة النقدية في توجهاتها المستقبلية.

المطلب الأول: الأهداف النهائية للسياسة النقدية في الجزائر.

حددت المادة 35 من الأمر 03_11 المتعلق بالنقد والقرض الأهداف النهائية للسياسة النقدية حيث أبقى هذا الأمر على نفس المهام بنك الجزائر التي نصت عليها المادة 55 من قانون 90_10 المتعلق بالنقد والقرض تعددت هذه الأهداف نفس المادة لتشمل الأهداف تحقيق التشغيل الكامل أما هدف استقرار الأسعار والحفاظ على استقرار العملة خارجيا جعلها في المقام الثاني فتميزت الأهداف النهائية للسياسة النقدية حسب هذه المادة بالتعدد والتضارب، كهدف النمو الاقتصادي والتشغيل مع استقرار الأسعار، وعدم إعطاء الأولوية لهدف استقرار الأسعار كهدف أساسي للسياسة النقدية .

_ وفي المقابل أولى الأمر 10_04 أهمية كبيرة لاستقرار الأسعار باعتباره هدفا من الأهداف السياسية النقدية، حيث أعطى لهذا الهدف الأولوية وأبقى على الأهداف الأخرى دون تغيير، وبالرغم أنه يتطلب أن يكون هدف استقرار الأسعار هدفا وحيدا للسياسة النقدية لبنك الجزائر خاصة في ظل توجهت نحو استهداف التضخم¹.

¹ طيبة عبد العزيز، فعالية بنك الجزائر في تعقيم تراكم احتياطات الصرف الاجنبي خلال الفترة 2000-2011، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية العدد 12 جوان 2014 ص: 26.

الفرع الأول: تطور سعر الصرف.

يعرف سعر الصرف بأنه عدد الوحدات من العملة الوطنية، التي يمكن مبادلتها بوحدة واحدة من العملة الأجنبية وسنقوم بعرض تطورات سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل¹ واحد الدولار الأمريكي على ضوء الجدول الآتي:

الجدول رقم 01: تطور الدينار مقابل الدولار في الفترة (1990_2012)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	
سعر الصرف	12 .2	17 .76	21.83	24.1	42.9	52.2	56.2	57.7	58.8	66.6	75.3	
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
سعر الصرف	77.3	79.7	77.4	72.61	73.4	72.9	66.82	71.18	72.73	73.71	74.11	53.77

المصدر: التقرير السنوي الصادر عن البنك المركزي، للسنوات (1990_2012) الجزائر.

يعتبر التخفيض في قيمة العملة الوطنية قرار تتخذه السلطات النقدية مضمونه تدينه قيمة العملة الوطنية، بهدف أساسا إلى إعادة التوازن في ميزان المدفوعات، وأثار التخفيض مرتبطة أساسا بأهمية المبادلات الخارجية وكذا الهيكل الاقتصادي للبلد².

لقد أبرمت الجزائر اتفاق الاستعداد الائتماني الأول، وقد كان محتوى الاتفاق يشترط على الجزائر مقابل تقديم الدعم، إتباع سياسة نقدية أكثر حذرا وتقيدا بسياسات صارمة لإدارة الطلب وإجراء خفض كبير في سعر الصرف، وتبعاً لذلك عرفت قيمة الدينار تخفيضا

¹ - حمدي عبد العظيم، سياسة سعر الصرف، وعلاقة بالموازنة العامة للدولة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1987 ص:

² MILET Obra vich –les effets la devation francoise de 1958 « les d’organisations، 1970.: p15.

قدره 70% مصطفى، خلال 3 أشهر بين نهاية 9 مارس 1991، ليستقل سعر الصرف للدولار من 10.476 دينار جزائري إلى 17.76 دينار جزائري.

كما شهدت نهاية سبتمبر 1991 تخفيضا لقيمة الدينار الجزائري مقارنة بالدولار الأمريكي، ليبلغ بذلك 24.1 دينار جزائري للدولار الواحد سنة 1993، لينخفض بعدها سنة 1994، إلى 42,9 دينار جزائري للدولار الواحد، ثم إلى 52.2 دينا جزائري للدولار الواحد سنة 1995، والهدف من هذا التخفيض هو تشجيع الصادرات ومن خلال اتفاقية الجزائر مع صندوق النقد الدولي، وفي إطار برنامج الاستقرار الاقتصادي (أريل 1994_ مارس 1995) تم تخفيض سعر صرف الدينار من أفريل 1994 بنسبة 40.17% في إطار الوصول إلى مرحلة التحويل الكامل للدينار.

ثم استمر الانخفاض في سنة 1996، ليبلغ بذلك 56.2 دينار جزائري للدولار الواحد سنة 1997، وفيه استكملت عملية تحويل الدينار بالنسبة للمعاملات الدولية الجارية وذلك في سبتمبر 1997، وأما بالنسبة لسنة 1998 فبلغ الانخفاض في قيمة العملة 58.8 دينار جزائري للدولار الواحد، وتزامنت مع نهاية برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي في 21 ماي 1998، وتم تحرير أسعار الصرف الآجل والعاجل لتحدد وفق قوى السوق (العرض والطلب) ومن النتائج التي تحسب لصالح برنامج التثبيت والتعديل وهو الانخفاض في سعر صرف الدينار، فمن 36 دينار جزائري للدولار الواحد سنة 1994، بلغ سعر الصرف سنة 1998 حوالي 58 دينار جزائري للدولار الواحد، أي انخفاض بنسبة 61%.

أما في سنة 1999 والتي تعرضت فيها الجزائر إلى أزمة خارجية، فبلغ 66.6 دينار جزائري للدولار، كما تراجع احتياطي الصرف 4.7 مليار دولار وهي خسارة صافية بمقدار 2.3 مليار دولار عن سنة 1997، أين كان احتياطي الصرف يقدر بحوالي 7 مليار دولار.

وبعدها حقق استقرار نسبي مقابل الدولار الأمريكي، وذلك منذ سنة 2000 إلى غاية سنة 2006، وهو محصور بذلك من 72.9 إلى 79.7 حيث بلغ متوسط تغير الصرف حوالي 5% والهدف من خلال هذه السنوات هو الحد من الطلب على المواد المستوردة، ودفع المنتجين المحليين إلى رفع إنتاجهم وتحسينه وبالتالي تشجيعهم على إحلال الواردات وزيادة الصادرات كما نلاحظ من خلال الجدول بالنسبة لسنة 2007 أن سعر الصرف للدينار مقابل الدولار ارتفع من 72.9% سنة 2006 إلى 2008 لتحقق بعدها بنسبة استقرار للسنوات 2009، 2010، 2011 وذلك بقيمة 72.73، 73.71، 74,11 دينار جزائري مقابل الدولار الواحد على التوالي ويعود ذلا لتبني السلطات نظام التقويم المرن¹.

الفرع الثاني: تطور ميزان المدفوعات خلال الفترة 1990_2011.

لدينا الجدول التالي الذي يظهر ميزان المدفوعات في الجزائر، في الفترة الممتدة ما بين 1990 - 1998 وهي الفترة التي عرفت فيها الدولة الجزائرية عقد اتفاق مع صندوق النقد الدولي .

¹ عبد المنعم السيد علي، مرجع سابق، ص: 397.

الجدول رقم 02: تطور ميزان المدفوعات خلال الفترة 1990_1998 الوحدة: مليار دولار

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الميزان التجاري	4.18	4.67	3.21	2.42	-0.26	0,16	4.12	5.69	1.28
صادرات	12.96	12.44	11.51	10.41	8.89	10.26	13.21	13.82	10.15
محروقات	12.34	11.97	10.98	9.08	8.61	9.72	12.64	13.82	10.15
بضائع أخرى	0.61	0.47	0.53	1.33	0.28	0.54	0.57	0.64	0.38
واردات	8.77	7.77	8.3	7.99	9.15	10.1	9.09	8.13	8.87
تحويلات صافية	3.23	1.29	1.39	1.14	1.4	1.12	0.88	1.06	1.09
رصيد الحساب الجاري	1.42	2.4	1.3	0.08	-1.83	-2.44	1.25	3.46	-1.13
رصيد ميزان المدفوعات	0.84	0.5	0.23	-0.03	-6.33	-6.33	2.09	1.17	-1.79

المصدر: التقرير السنوي الصادر عن البنك المركزي.

نلاحظ من خلال إحصائيات الجدول إن الصادرات بلغت 12.96 مليار دولار سنة 1990، وحقق الميزان التجاري 4.18 مليار دولار. وهذا يرجع إلى عوائد المحروقات إذا بلغت 12.34 مليار دولار. وعلى الرغم من الارتفاع التدريجي لأسعار النفط ابتداء من سنة 1990. ووصوله إلى المستوى القياسي خلال حرب الخليج سنة 1991 بذلت الجزائر جهودا كبيرة بغرض الانتقال إلى اقتصاد السوق حيث أبرمت اتفاقيتين تمويليتين مع صندوق النقد الدولي سنة 1989 و 1991.

حيث صاحب هاتين الاتفاقيتين التمويلين عمليات الشراء بموجب تسهيل والتمويل التعويضي الطارئ لصندوق النقد الدولي وهذا راجع لتقلبات الصادرات ولمواجهة نفقات الواردات من الحبوب واتسم ميزان المدفوعات بعد سنة 1991 في بخسائر في الاحتياطات وزيادة الاقتراض وارتفاع المديونية الخارجية من 12.5 مليار دولار.

ويمكن القول أن برنامج الاستعدادي الائتماني الأول لم يحقق أهدافه المرجوة بالرغم من تحقيق رصيد ميزان مدفوعات فاض يقدر 84 مليار دولار¹، ونلاحظ من خلال إحصائيات الجدول أعلاه أن عوائد المحروقات بلغت ما قيمته 9.08 مليار دولار كما بلغ حجم المديونية في نفس السنة 26.5 مليار دولار أي ما يعادل 63% من الناتج المحلي، كما ارتفعت الواردات من 7.99 مليار دولار 1993 إلى 9.15 سنة 1994.

كما أن رصيد ميزان المدفوعات بقي دائما في حالة عجز، وذلك راجع إلى العجز في ميزان الخدمات لأنه توجد علاقة كبيرة بين الحساب التجاري وحساب الخدمات وذلك إن الارتفاع في العجز وانخفاضه في حساب الخدمات سببه الانخفاض والارتفاع في الحساب التجاري. وقد حقق ميزان المدفوعات عجز في رصيده بلغ 0.03 مليار دولار نتيجة الانخفاض في عوائد المحروقات نظرا للاختلالات التي عرفها ميزان المدفوعات التي عرفها ميزان المدفوعات أدى بالدولة الجزائرية بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي في 12 أبريل 1994 إلى غاية 31 مارس 1995 يهدف إلى إعادة هيكلة المديونية الخارجية.

كما نلاحظ أن الميزان التجاري ظل موجبا باستثناء سنة 1994 نتيجة الانخفاض في أسعار المحروقات خلال هذه السنة كما أن الواردات ارتفعت إلى 9.15 مليار دولار وأخذت أكبر قيمة لها سنة 1995 بحيث بلغت 10.5 مليار دولار نظرا للارتفاع المواد المستوردة وانخفاض سعر الصرف للدولار لبقية العملات.

كما حقق الميزان التجاري قفزة نوعية سنة 1996 بتحقيقه ما قيمته 4,12 مليار دولار، بسبب ارتفاع أسعار المحروقات، إلا وان ذلك لم يمنع من حدوث عجز في ميزان المدفوعات

¹ عمروش شريف، السياسة النقدية واحتلال ميزان المدفوعات، مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة البليدة، الجزائر، 2005، ص: 179.

المقدر بـ 2,09 مليار دولار. واستمر العجز إلى سنة 1997 التي تميزت بتحقيق فائض على عكس السنوات السابقة 1993-1996. وقدر هذا الفائض بـ 1,57 مليار دولار. إضافة إلى إعادة جدولة الديون والتمويلات المتعددة الأطراف، في هذه السنة وذلك لفك الخناق المالي الخارجي وتشكيل احتياطات صرف بلغت 8,04 مليار دولار سنة 1997. ولم يدم هذا الفائض طويلا حيث عاد ميزان المدفوعات للعجز مرة أخرى سنة 1998 حيث بلغ مقدار العجز 1,79 مليار دولار. وذلك للتراجع الكبير في عوائد المحروقات حيث بلغت 9,17 مليار دولار بعدما كانت تمثل 13,8 مليار دولار سنة 1997.

كما ارتفعت قيمة الواردات لتبلغ 8,87 مليار، وانخفضت قيمة الواردات إلى 10,15 مليار دولار سنة 1998، مقارنة بسنة 1997 والتي كانت تمثل 13,82 مليار دولار. بالإضافة إلى ذلك حقق ميزان الخدمات عجزا بمقدار 3,5 مليار دولار، كما هو عليه الحال في رصيد الميزان الجاري الذي حقق بدوره عجز قدره 1,13 مليار دولار.

لدينا الجدول الذي يبين التطور في ميزان المدفوعات للجزائر خلال فترة 1999-2011 وهي الفترة التي تلت برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي.

الجدول رقم 03: تطور ميزان المدفوعات (1999-2011)

الوحدة: المليار دولار

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
ميزان تجاري	2.36	12.3	9.61	6.7	11.1	14.27	26.81	34.06	34.2	40.6	7.78	18.2	27.9
صادرات	12.3	21.6	19.0	18.7	24.4	32.2	46.38	54.74	60.5	78.5	45.19	57.1	72.8
محروقات	11.9	12	18.5	18.1	24.1	31.5	45.59	53.61	59.7	71.19	44.42	56.1	71.6
ب-أخرى	0.41	0.59	0.56	0.61	0.47	0.67	0.79	1.13	0.98	1.4	0.77	0.97	1.22
الواردات	8.98	9.35	9.48	-12	13.3	-17.9	-19.5	-20.6	26.3	-37.9	-34.4	-38	-44
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

2.59	2.65	2.63	2.78	2.22	1.61	1.5	1.3	1.75	1.07	0.67	0.8	0.79	تحويلات صافية
30.8	24.04	13.87	45.91	35.4	33.47	13	11.1	8.84	4.37	7.06	8.94	4.13	رصيد حساب الجاري
20	15.33	3.86	36.99	29.5	17.33	16.94	9.25	7.47	3.65	6.19	7.58	2.38	رصيد ميزان المدفوعات

المصدر: التقرير السنوي للبنك المركزي لسنوات (1999-2011) الجزائر

ونلاحظ من خلال الجدول، أن رصيد ميزان المدفوعات سجل عجزا قدرة 2.38 مليار دولار سنة 1999 وذلك رغم الارتفاع في أسعار المحروقات، وحقق ميزان المدفوعات فائض خلال سنة 2000 مقداره 7.58 مليار دولار، بالإضافة إلى تحقيق الميزان التجاري فائض في نفس السنة بي 11.14 مليار دولار، وذلك يعود للارتفاع الكبير الذي عرفته أسعار البترول، إذ قدر 28.7 بعد ما كان 18 دولار، وهو الأمر الذي ساعد على تخفيض حجم الديون الخارجية بشكل كبير هذه السنة.

كما سجل رصيد المدفوعات إشارة موجبة بعد سنة 2002 والتي بلغ فيها رصيد ميزان المدفوعات 3.65 مليار دولار الواردات فقد ارتفعت بقوة لتبلغ 12 مليار دولار، وتفسر هذه الزيادة بتوسع واردات مواد التجهيز في ظرف يتميز بتحسن نسبة الاستثمار في الاقتصاد الوطني وارتفاع قيمة الأورو مقابل الدولار، أما الميزان التجاري فقد حقق ما قيمته 4.6 مليار دولار لسنة مليار دولار سنة 2004 ثم 16.34 مليار دولار سنة 2005، ثم واصل الارتفاع ليبلغ سنة 2006 ما قيمته 17.73 مليار دولار، وهذا يعود لارتفاع أسعار البرميل بصورة كبيرة ومستمرة، كما ارتفعت عوائد المحروقات إلى 54.74 سنة 2006 وهو أكبر من الضعف.

أما في سنة 2009 فقد حدث انهيار في رصيد ميزان المدفوعات بحوالي 12 مرة عما كان عليه في 2008، حيث انخفض من 36.99 مليار دولار سنة 2008 ليبلغ 3.86 مليار

دولار، سنة مما سبب صدمة خارجية للاقتصاد الجزائري وانخفض الميزان التجاري إلى 7.78 مليار دولار، بعدما سجل 40.60 مليار دولار سنة 2008 ويعود السبب إلى الانخفاض المفاجئ لأسعار البترول، وبعد الصدمة بدأ التحسن تدريجيا في أسعار البترول، حيث بلغ سعر البرميل 82.870 دولار لسنة 2010 للسداسي الثاني بعد ما كان 77.501 دولار للسداسي الأول من نفس السنة.

و لقد بلغت صادرات المحروقات 71.66 مليار دولار سنة 2011 مع متوسط سعر سنوي يقدر ب 112.943 دولار للبرميل، لارتفاع نسبة 40.91 % ، مقارنة بمتوسط السعر لسنة 2010 ، وتميز المستوى المعتبر لإيرادات صادرات المحروقات لسنة 2011، المتضمن طابع الاستقرار الثلاثي أي 18.01 مليار دولار في الثلاثي الأول، 18.03 مليار دولار في الثلاثي الثاني، 17.79 مليار دولار في الثلاثي الثالث، و17.83 مليار دولار للثلاثي الرابع، الأمر الذي أدى بتحقيق فائض في الميزان التجاري قدر ب 27.94 مليار دولار، بالإضافة إلى تحقيق زيادة فائض في احتياطات الصرف ورسيد ميزان المدفوعات، من 15.33 مليار دولار سنة 2010 إلى 20.06 مليار دولار سنة 2011.

المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية.

الفرع الأول: آلية الاحتياطي الإجباري.

تؤدي آلية الاحتياطي الإجباري دورا مهما في التحكم في السيولة المصرفية، بارتكازها على تجميد جزء من الودائع التي تحصلت عليها البنوك التجارية في حساب لدى البنك المركزي، وتعتمد آليتها على رفع نسبة الاحتياطي في الحالات التي فيها البنك المركزي تقلص العرض

النقدي، فيلجأ إلى فرض معدلات متدنية في الحالات التي يريد فيها زيادة حجم العرض النقدي¹.

تعتبر سياسة الاحتياط الإجمالي في الجزائر، من الآليات الرقابية التي استحدثها القانون 10_90 إذ خصصها بمادة قانونية صريحة حدد فيها صلاحيات بنك الجزائر في فرض هذه النسبة بقيمة لا تتعدى 28% إلا في حالات الضرورة المنصوص عليها قانوناً، وفوض له استخدامها كأحدى أدوات السياسة النقدية².

إلا أن الأمر 11_03 المعدل والمتمم للقانون 10_90 لم يذكر أداة الاحتياطي الإجمالي بصورة مباشرة، غير أن بنك الجزائر أعاد تقييمها تعليمة صادرة عنه سنة 2004 والتي حددت من خلال خضوع مختلف الودائع (الجارية، الآجل، سندات الصندوق، دفتر التوفير، الودائع المشترطة في عمليات الاستيراد والودائع الأخرى)

لمعدل الاحتياطي الإجمالي الذي يمكن أن يصل حتى 10% من دون استثناء وبأسلوب نفسه ويتم تحديد وعاء الاحتياطي الإجمالي بصورة شهرية، تبدأ من منتصف الشهر بالإضافة إلى ذلك يتضمن تطبيق هذه السياسة في الجزائر، منح بنك الجزائر عائد على الاحتياطات الإجمالية في شكل فائدة، يتم حسابها انطلاقاً من حجم الاحتياطات ومدة مكوثها لدى بنك الجزائر³.

ويوضح الجدول الرقم (4) تطور معدلات الاحتياطي الإجمالي ومعدلات الفائدة الممنوحة عليها منذ 2001 إضافة إلى معدلات نمو الاحتياطي.

¹ حمزة الحاج شودار، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك في ظل نظم الرقابة النقدية التقليدية، عماد الدين للنسر والتوزيع، عماد 2009 ص: 409.

² القانون النقد والقرض، 10-90 المادة 94

³ حمزة الحاج شودار، مرجع سابق، ص: 410.

الجدول رقم 4: تطور مؤشرات أداء الاحتياطي الإجمالي للفترة (2001-2011):

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
معدل الاحتياطي الإجمالي بالمئة	3	4.25	6.25	6.5	6.5	6.5	6.5	8	8	9	9
معدل الاحتياطي الإجمالي فائد	4	2.5	2.5	1.75	1	1	1	0.75	0.5	0.5	0.5
حجم الاحتياطي الإجمالي	43.5	109.5	126.7	157.3	171.5	184.5	272.1	394.7	394.8	464.7	538.6
معدل النمو السنوي بالمئة	-	101.7	10.71	24.15	4.03	7.6	47.6	45.05	0.025	17.7	15.9

المصدر: النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر العدد 17 مايو 2012 ص 9

إن رفع معدل الاحتياطي الإجمالي منذ 2002 وخاصة ابتداء من سنة 2008_2009 وتواصله في سنتي 2010_2011 يعتبران تشديدا من جانب السلطات النقدية على أهمية هذه الأداة في التأثير ملحوظ في حجم حسابات البنوك التجارية لدى بنك الجزائر تحت بند الاحتياطي الإجمالي، إذ أدى ارتفاع معدل الاحتياطي الإجمالي مع نهاية سنة 2002 إلى نمو هذه الاحتياطات بمعدل سنوي قدره 151,72% في نهاية سنة 2003 كما أدى ارتفاعها سنة 2008 إلى تسجيل معدل نمو سنوي قدره 45,05% كما هو موضح في الجدول رقم (4).

الفرع الثاني: تطور معدل إعادة الخصم

يقصد بمعدل إعادة الخصم، سعر الفائدة التي يخضم بها البنك المركزي الأوراق المالية والتي تقوم بخصمها البنوك التجارية لدية الحصول علي احتياطات نقدية جديدة، تستخدمها لأغراض الائتمان ومن القروض للمتعاملين معها من الأفراد والمؤسسات¹.

ولدينا الجدول التالي، الذي يظهر مختلف التطورات التي عرفها معدل إعادة الخصم في الجزائر وذلك خلال فترة الدراسة

الجدول رقم 05: معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال فترة 1990-2012

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
معدل إعادة الخصم	10.5	11.5	11.5	11.5	15	14	13	12	9.5	8.5	6.5	6
السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	
معدل إعادة الخصم	5.5	4.5	4	4	4	4	4	4	4	4	4	

المصدر: التقرير الصادر عن البنك المركزي الجزائر: 1990-2012

يعتبر معدل إعادة الخصم أداة في يد السلطات النقدية، تتحكم فيه من حيث الرفع والتخفيض حسب الوضع الاقتصادي السائدة خلال تلك الفترة كما يشهد معدل إعادة الخصم تذبذب وتغير من الفترة 1990-2003 ثم حقق استقرار ثابت من السنة 2004 بمعدل 4 %.

كما شهدت سنة 1990 تزايد معدل إعادة الخصم من 10.5% إلي 11.5% الأمر الذي يرتب عنه ارتفاع سعر الفائدة من 8.88% إلي 17.5% في المتوسط، رغم النمو المعتدل

¹ - عبد المنعم السيد علي،، مرجع سابق، ص: 387.

للكتلة النقدية الذي مثل 25.11% كما ثبتت أسعار الفائدة عند مستوى 17.5%، وهي نسبة عالية لا تشجع على نمو الاستثمار¹.

ونلاحظ حسب الجدول أن معدل الخصم بلغ 11.5 في المائة بالنسبة لسنة 1993 يحقق لنا بذلك انخفاض مقارنة بسنة 1992، بحيث كان يبلغ 12.5% ويرجع بذلك إلى الإصلاحات التي اتخذتها السلطات النقدية في الجزائر المتمثلة في سياسة التثبيت والتعديل الهيكلي، وساعد هذا الانخفاض في معدل إعادة الخصم شديد في الخزينة العمومية لديونها اتجاه البنوك.

تم ملاحظة ارتفاع معدل الخصم سنة 1994 إلى 15% وهو أعلى معدل طبقتة الجزائر منذ سنة 1972² كما أن ارتفاع الحركة الائتمانية الأمر الذي أدى بالبنك المركزي إلى رفع هذا المعدل إلى 15 في المائة ابتداء من 10 أبريل 1994 إلى غاية أوت 1995 لينخفض درجة واحدة ليبلغ 14% ويستمر في الانخفاض انطلاقاً من هذه السنة وكذلك بالنسبة لسنة 1996، فقد حققت معدل إعادة الخصم انخفاضا ليبلغ 13% ويعود السبب في ذلك إلى رغبة السلطة النقدية في مواجهة التضخم بالاستناد على برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي واعتماد آليات السوق، وأستمر معدل إعادة الخصم في الانخفاض بصورة مستمرة ليبلغ بذلك 11% ثم 9.5% وذلك لسنتي 1997 و1998 على التوالي، ثم انخفض بعد ذلك ليبلغ 8.5% سنة 1999 والسنة التي تلت انتهاء فترة برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي أما بالنسبة لسنة 2000 فقد انخفض بدرجتين عما كان عليه في سنة 1999 ليبلغ 6.5% استمر في الانخفاض بوتيرة طفيفة سنة 2001 لبلغ 6% مع الإشارة إلى أن إعادة تمويل البنوك لدى

¹ علة محمد، الدولة ومشاكل عدم استقرار النقد وأثر الدولار على الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير كلية العلوم

الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002، ص: 151.

² - صالح مفتاح، مرجع سابق، ص: 5.

بنك الجزائر أصبح معدوما ابتداء من سنة 2001 مع التزام الخزينة بتسديد ديونها التجارية وذلك في سنة 2003 وبلغ معدل الخصم هذه السنة 4.5% وبعد هذه السنة وانطلاقا من سنة 2004 حقق معدل إعادة الخصم ثبات واستقرار إلى غاية 2012 وذلك بمعدل 4 % وهو الأمر الذي تهدف من خلاله السلطة النقدية إلى إتباع سياسة توسعية لإنعاش الاقتصاد ومعالجة الفجوات الركودية بالإضافة إلى تخفيض البنوك على الاقتراض من البنك المركزي وذلك بتخفيض معدل إعادة الخصم والذي يتقاضاه على قروضه للجهاز المصرفي وكذلك فإن إعادة الخصم كمعدل لتدخل بنك الجزائر، وبعد سعرا توجيهيا وبانخفاضه تهدف السلطة النقدية لتوجيه الأسعار الفائدة للانخفاض وهي السياسة التوسعية.

المبحث الثالث: مسارات السياسة النقدية في الجزائر للفترة 1980_2012

سيتم التحدث في المبحث الثالث عن مسارات السياسة النقدية في الجزائر للفترة 1980_2012 من خلال ثلاثة المطلب ففي المطلب الأول: مسار السياسة النقدية في الجزائر للفترة 1980 - 1989 والمطلب الثاني: مسار السياسة النقدية في الجزائر للفترة 1990-2000 والمطلب الثالث: مسار السياسة النقدية في الجزائر للفترة 2001-2012

المطلب الأول: مسار السياسة النقدية في الجزائر للفترة 1980 - 1989

انطلقت الإصلاحات الهيكلية للقطاع الحقيقي مع بداية الثمانينات وقد تزامنت مع المخطط الخماسي الأول (1980-1984) مع تغيير نظام اتخاذ القرار الذي كان مركزيا إلى لا مركزيا حيث تمت إعادة هيكلة حوالي 102 مؤسسة على مدى 3 سنوات 1983 لتصبح 400 مؤسسة، وأن هذا الإصلاح لم يقتصر على القطاع الحقيقي فقط بل تعداه للقطاع المصرفي والنقدي حيث عرفت هذه المرحلة إعادة هيكلة بنكين ليصبح بنكين هما بنك الفلاحة والتنمية الريفية سنة 1982، وبنك التنمية المحلية سنة 1985.

إن الوضع غير المتكافئ الذي عرفه الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال والذي زاد أكثر في سنة 1986 نظرا لسياسة التمويل المعتمدة في تمويل الاستثمارات والصعوبات المالية التي انخفضت إيرادات الدولة من العملة الصعبة والتي انعكست مباشرة على عوائد الصادرات، إن اعتماد الجزائر على موارد المحروقات في تمويل الاقتصاد بنسبة 95% دون مصادر أخرى دفع بها إلى انهيار بسبب أزمة البترول لسنة 1986 حيث عرف سوق النفط تراجعا خطيرا في الأسعار من 27 دولار للبرميل سنة 1985 انخفض السعر إلى أقل من 14 دولار في سنة 1986، ونتيجة لذلك انخفضت إيرادات الصادرات من 12.7 مليار دولار سنة 1985 إلى 7.9 مليار دولار سنة 1986 أي بنسبة انخفاض تقدر ب: 83% وما زاد من تأزم الوضع ارتفاع حجم الواردات من السلع والخدمات الضرورية كالمواد الغذائية والترفيهية وهو ما أدى إلى عجز في ميزان المدفوعات وارتفاع حجم المديونية الخارجية ونسبة خدمة الدين الخارجي.

أمام هذا الوضعية المتدهورة لمؤشرات التوازن الاقتصادي الكلي كان لزاما على السلطات الجزائرية الإسراع فطاعات الإصلاحات على مختلف القطاعات والمستويات الاقتصادية ومن القطاعات التي مسها الإصلاح مباشرة قطاع المؤسسات المصرفية والمالية، فعلا ذلك ما قامت به الحكومة الجزائرية انطلاقا بقانون النقد والبنك سنة 1986 الذي غير نظرة لمفهوم النقود فلم تعد وسيلة للحساب والتبادل فقط بل أصبحت أداة للقرض والتنمية والتأثير الإيجابي على المتغيرات الاقتصادية كالإنتاج والتوزيع والاستهلاك والنمو والتشغيل والتعامل مع الخارج. وأصبحت السياسة الائتماني المصرفي تخضع لمتطلبات وحاجات الاقتصاد الكلي والتوازنات البنكية وليس الاحتياجات المؤسسات وهذه النظرة الجديدة للنقود جعلت السياسة النقدية تتعزز أحسن مما كانت عليه قبل 1986 والذي يعتبر من القوانين

الهامة في الإصلاحات المصرفية حيث وضع مهام البنك المركزي والبنوك التجارية¹ وقد نصت الفقرة السادسة من المادة 19 من القانون 1986 على أن يتولى البنك المركزي على الخصوص تسيير أدوات السياسة النقدية وضبط السقوف العليا لعمليات إعادة الخصم المخصصة لمؤسسات القرض²، فعلا وهذا ما نلاحظه ابتداء من سنة 1986 من خلال انتقال معدل إعادة الخصم من 2.75% إلى 5% للفترة (1986-1987)، ثم إلى 7% للفترة (1987-1989) و 10.5% للفترة (1989-1990)، وهذا راجع إلى زيادة النشاط لدى البنوك التجارية بسبب التطهير المالي للاقتصاد والمتزامن مع تطبيق الإصلاحات الاقتصادية بشكل عميق وشامل مما نشئ عنه التضخم وبالتالي ظهرت ضرورة تدخل البنك المركزي من خلال أداة معدل إعادة الخصم للإحداث التوازن والاستقرار النقدي وكان هذا دليلا معتبرا عن تحولات جديدة في إدارة السياسة النقدية من قبل البنك المركزي وقامت بتعديل أسعار الفائدة من خلال رفع مستواها الاسمي ورفع مستوى الادخار وبالتالي أدخلت مرونة نسبية في هيكل أسعار الفائدة المطبقة من طرف البنوك لتتنشأ في جوان 1989 السوق النقدية بتوسع المتدخلون فيها إلى مؤسسات مالية غير مصرفية كشركات التأمين.

بعد سنتين من صدور قانون رقم 86_12 تم صدور قانون رقم 88_06 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المعدل والمتمم للقانون رقم 86_12 المتعلق بالبنك والقرض، فبعد إصدار النصوص القانونية المتعلقة باستقلالية المؤسسات العمومية بما فيها البنوك والتي أصبحت تسيير وفقا للمبادئ التجارية والمردودية، على اعتبارات مؤسسات القرض هي مؤسسات عمومية اقتصادية، كما تم إلغاء التوطين المصرفي الوحيد وخروج الخزينة العامة عن دائرة التمويل وترك مهمة الوساطة المالية للبنوك .

¹ - المادة 16 من قانون 86-12 المؤرخ في 19 أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك والقرض.

² - محمود حميدات، مرجع سابق، ص: 138.

لكن كل هذه الإصلاحات لم تصل إلى المستوى المرغوب فيه، نظرا للاختلالات المزمنة التي تعاني منها متمثلة أساسا في المديونية التي أصبحت تأخذ 80 من حصة الصادرات وتدهور شروط خدمة الدين التي وصلت إلى أكثر من 05_09 مليار دولار البطالة التضخم. اختلال ميزان المدفوعات مع انعدام إمكانية اللجوء إلى الأسواق المالية العالمية مع انخفاض كبير في احتياطات الداخلية والخارجية لأول مرة اللجوء لمؤسسات النقد الدولية في نهاية 1989، مستجدة بسياسته وتوجيهاته والاستفادة من نصائحه في إطار اتفاقيات الاستعداد الائتماني الأول مع صندوق النقد الدولي¹ والتي سميت باتفاقية Stand by، وكان ذلك في 31_05_1989 والتي تعهدت فيها الجزائر بتنفيذ برنامج التكيف والاستقرار مدته 12 شهرا، تحصلت بموجبها على 155,7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة DTS ما يعادل 200 مليون والتي استخدمت كشريحة أولي. واستفادت من تسهيل تمويلي بقيمة 315.2 مليون DTS ما يعادل 360 مليون دولار مقابل تعويض انخفاض أسعار البترول وارتفاع أسعار الحبوب المستوردة والتي استخدمت كشريحة ثانية.

وكان ذلك ضمن شروط منها: مراقبة توسع الكتلة النقدية بالجد من المتدفق النقدي وتقليص حجم الموازنة العامة، ضرورة تحرير الأسعار وتجميد الأجور وتطبيق أسعار فائدة موجبة الحد من التضخم وتخفيض قيمة الدينار. كذلك تحرير التجارة الخارجية والسماح بدخول رؤوس الأموال الخارجية بإضافة إلى إلغاء عجز الميزانية وإصلاح المنظومة الضريبية والجمركية، وحتى تتمكن السلطات النقدية من تحقيق أهدافها عملت على تحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة في حدود سقف 20 % رفع معدل إعادة الخصم من 7% سنة 1989 إلى 10.5% سنة 1991، و11.5% سنة 1992، من أجل جعل معدلات الفائدة

¹ BADA AHMED MUSTAPHA ، diagnostic، un non daveloppement، edition lamatiiaon farance ، 1999، p:218

الحقيقية موجبة. ومن ثم رفع تعبئة حجم المدخرات، وإنشاء سوق ما بين البنوك، والتأطير الشامل للقروض .

إن تقييم البرنامج الاستعدادي يمكن تلخيص النتائج المتوصل إليها، والوقوف على مدى تنفيذ البرنامج في النقاط الآتية:

_ نمو الكتلة النقدية M2 إلى 21.5 % سنة 1991. بعدما كان معدل النمو في 1990 يقدر ب 11.3% في حين تغيير الناتج الداخلي الخام PTB بمعدل 0.8% وهو ما يبين وجود تباعد بين المؤشرات النقدية والمؤشرات العينية .

_ سجل معدل التضخم في سنة 1989 معدل 9.3%.

المطلب الثاني: مسار السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990_ 2000).

تعتبر سنة 1990 نقطة تحول في دور السياسة النقدية، إذ خلال فترة الستينات لم تكن هناك سياسة نقدية واضحة المعالم، فقد كان هناك اعتماد كبير على ميزانية الدولة في تمويل الاستثمارات المخططة، وفي فترة السبعينيات والتي ساد فيها المخططون الرباعيون الأول(1970_1973) والثاني(1974_1977) تميزت بإجبار المؤسسات العمومية على تركيز حساباتها الجارية وكل عملياتها الاستغلالية على مستوى بنك واحد تحدده الدولة حسب اختصاص البنك في القطاع، وكان ذلك يهدف إلى ضمان المساهمة الفعلية لكل موارد الدولة للاستثمارات المبرمجة¹.

¹ - بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص ص: 174 175.

أما خلال فترة الثمانينيات عرف القطاع المصرفي إصلاحات انبعت عنها صدور قانون 86-12¹ الذي فصل بين البنك المركزي كسلطة نقدية ونشاط البنوك ودورها في تعبئة الادخار وتوفير القروض في إطار المخطط الوطني للقروض وكذلك صدور قانون 88-06² الذي منح الاستقلالية للبنوك، والربحية والمردودية في التسيير.

وبصدور قانون 90-10³ المتعلق بالنقد والقرض الذي أعاد الاعتبار للبنك المركزي بصفته السلطة النقدية، حيث أسندت إليه مهام تسيير النقد والائتمان، الأمر الذي انعكس على السياسة النقدية المتبعة منذ سنة 1990، ولعل من أهم ما جاء به هذا القانون نذكر:

_ فصل الدائرة المالية عن الدائرة النقدية، ويعني ذلك أن القرارات النقدية لم تعد تتخذ تبعا للقرارات المتخذة على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية⁴.

_ إنشاء مجلس النقد والقرض، ومنحه مهمة إدارة البنك المركزي وكسلطة نقدية.

_ منح استقلالية أكبر للبنك المركزي.

تعكس هذه التطورات عادة الاعتبار للسياسة النقدية، ويمكن التفريق في هذه الفترة بين التوجهين للسياسة النقدية :

الفترة الأولى (1990_1993) وهي الفترة التي سبقت تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، إذ كان توجه السياسة النقدية نحو التوسع، وتهدف بصفة أساسية إلى تمويل عجز الميزانية

¹ - قانون رقم 86-12 المتعلق بتنظيم البنوك والقرض، المؤرخ في 19 أوت 1986.

² - قانون رقم 88-06 المؤرخ في 12 جانفي 1988.

³ - قانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 4 أبريل 1990

⁴ - الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات، الجزائر، 2003 ص: 198.

الضخمة واحتياجات الائتمان لدى المؤسسات العامة¹. كما أن التراجع عن السياسة المالية الانكماشية التي أنتجتها الحكومة في السابق باعتماد الاستعداد الائتماني من خلال الاتفاقيتين المنعقدتين مع صندوق النقد الدولي.

الأول في 31 ماي 1989 ومدتها 12 شهرا، والثانية من جوان 1991 إلى غاية مارس 1992، والتي كانت تهدف إلى مراقبة توسع الكتلة النقدية وتقليص حجم الموازنة العامة² أدت إلى زيادة الإصدار النقدي.

أما الفترة الثانية (1994_2000) كان أهم هدف تخفيض معدل التضخم إذ تم تطبيق سياسة نقدية انكماشية صارمة ابتداء منة سنة 1994 بهدف تخفيض معدل التضخم الذي بلغ مستويات أعلى خلال الفترة السابقة نتيجة التوسع النقدي ومع تطبيق برنامج التثبيت الهيكلي الممتد من 22 ماي 1994 إلى 21 ماي 1995 الذي حدد أهداف السياسة النقدية والتي من بينها خفض توسع الكتلة النقدية من 21.6% سنة 1993 إلى 14% سنة 1994 وتزامن تقييد السياسة النقدية في ظل تطبيق برنامج التعديل الهيكلي من 22 ماي 1995 إلى 21 ماي 1998 .

المطلب الثالث: مسار السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2001_2012).

عرفت هذه الفترة إدخال تعديلات على قانون النقد والقرض 90_10 بهدف معالجة الاختلالات التي من شأنها ضبط نشاط البنوك، وتكييف القطاع المصرفي مع متطلبات اقتصاد السوق، ومن أهم هذه التعديلات نذكر:

¹ بلعزوز بن علي وعبد العزيز طيبة، السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال (1990-2000)، ص: 189.

² بورعزور عمار، السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر (1990-2005) أطروحة دكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر 2007-2008، ص: 190 191.

_ الأمر رقم 10_01 المتعلق بالنقد والقرض¹ والذي فصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض كسلطة نقدية.

_ الأمر رقم 03 _ 11 المتعلق بالنقد والقرض وجاء لمراجعة القوانين والاختلالات التي لوحظت على قانون 10_90، خاصة بعد الفصائح المتعلقة بإفلاس بنك الخليفة. والبنك الصناعي والتجاري .

_ الأمر رقم 04_10 المتعلق بالنقد والقرض² وجاء لمراجعة القوانين والتشريعات التي تنظم العمل المالي والمصرفي، من خلال وضع الشروط المتعلقة بمنح ترخيص الاعتماد للبنوك وتفعيل دور اللجنة المصرفية في مراقبة نشاط البنوك والمؤسسات المالية.

وتمثل مهمة بنك الجزائر حسب المادة 32 في الحرص على استقرار الأسعار والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار النقدي.

وخلال هذه الفترة(2001_ 2013) اعتمدت السلطة النقدية توسعية تزامنت مع تطبيق البرامج الاقتصادية(برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي أبريل 2001- أبريل 2004) الذي خصص له مبلغ 525 مليار وبرنامج دعم النمو خلال الفترة(2000_2009)، الذي خصص له أكثر من 420 مليار دينار جزائري وبرنامج السمة الخماسي الفترة 2010_ 2014 والذي خصص له مبلغ قدر حوالي 21214 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 286 مليار دولار.

¹ - قانون 01-01 المؤرخ في 27 فيفري 2001.

² - قانون 11-03 المؤرخ في 26 أوت 2003.

المبحث الثالث: تطور الكتلة النقدية في الجزائر من (1990-2013)

سيتم التحدث في المبحث الثالث تطور الكتلة النقدية في الجزائر من (1990-2013) من خلال ثلاثة المطلب ففي المطلب الأول: تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الاتفاق الاستعدادي الائتماني 1-2-3 والمطلب الثاني: تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال التصحيح الهيكلي (1995-1998) والمطلب الثالث: تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال البرامج التنموية (1990-2013)

المطلب الأول: تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الاتفاق الاستعدادي الائتماني 1-2-3

تعرف الكتلة النقدية على أنها كمية النقود المتداولة في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة يقصد بها (النقود المتداولة) هي كافة أشكال النقود والتي يحرزها الأفراد أو المؤسسات والتي تختلف أشكالها بمدى التطور الاقتصادي والاجتماعي وتطور العادات المصرفية في المجتمعات.

الجدول رقم 06: تطور الكتلة النقدية في الجزائر من 1990-1994.

السنة	النقود M_1	نقود ورقية	نقود كتابية	أشياء النقود	الكتلة M_2	معدل النمو
1990	270.1	194.9	136.14	72.9	343.1	11.35
1991	325.9	157.2	168.73	90.3	416.2	20.6
1992	369.7	158.4	184.97	146.2	515.9	24.71
1993	448.58	212	239.58	180.52	627.41	21.53
1994	475.83	222.98	252.84	247.68	723.51	13

المصدر: التقرير السنوي الصادر عن البنك المركزي للسنوات 1990-1994.

في ضوء الأزمة الحادة التي واجهت الجزائر في نهاية الثمانينات ومع توقف الجهات المانحة للقرض عن منح قروض جديدة للجزائر، لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للحصول منها على قروض ومساعدات لسد العجز الخارجي في العملات الأجنبية، وقامت في هذا الإطار بعقد مجموعة من الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي تمثلت في الاستعداد الائتماني الأولى من 31 ماي 1981 إلى 30 ماي 1990 ثم اتفاقية الاستعداد الائتماني الثاني من 03 جوان 1990 إلى 30 مارس 1992 وأخيرا اتفاق التصحيح الهيكلي من 01 أبريل 1994 إلى غاية 01 أبريل 1998 والهدف من الاتفاقية هو الحصول على الموارد المالية الضرورية من صندوق النقد الدولي، وتعهد الحكومة الجزائرية آنذاك بتنفيذ برنامج التكتيف والاستقرار المدعوم من قبل الصندوق في إطار إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري التدارك وضعيتها الاقتصادية المزرية على مستوى السوق الدولي.

الفرع الأول: اتفاق الاستعداد الائتماني الأول من 31 ماي 1989 إلى 30 ماي 1990.

تميزت هذه الفترة بصدور قانون النقد والقرض. فقد أعطى قانون 90-10 المتعلق بالقرض والنقد استقلالية في إدارة السياسة النقدية وفي استخدام الأدوات التقليدية للسياسة النقدية وقبل هذا القانون المشار إليه لم يكن يمكن الحديث عن وجود سياسة نقدية واحدة وذلك التدخل بين الخزينة العامة والبنك المركزي هذا من جهة وضعف الوساطة المالية من جهة أخرى.

تميزت الوضعية النقدية خلال هذه الفترة بزيادة الكتلة M_2 بين سنة 1989-1990 بنسبة 11.32 %، ونلاحظ من خلال إحصائيات الجدول .

إن الكتلة النقدية في سنة 1990 حوالي 341.1 مليار دينار جزائري، محققة بذلك معدل ب11.35% ثم ارتفعت الكتلة النقدية بنسبة كبيرة سنة 1991، ستبلغ بذلك ما قيمته 413.675 مليار دينار جزائري أي نسبة 20.60%.

الفرع الثاني: اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني من 03 جوان 1991 إلى 30 مارس 1992.

تم الاتفاق على الاستعداد الائتماني الثاني بين صندوق النقد سحب خاصة، مقسمة إلى 4 شرائح كل شريحة بمبلغ 76 بالمائة وحدة حقوق سحب خاصة غير أن الشريحة الرابعة لم يتم سحبها لعدم احترامها للحكومة آنذاك لمحتوى الاتفاقية المبرمجة مع صندوق النقد¹ الدولي، إذا تراجعت الحكومة عن سياسة التشدد المالي، محاولة منها لامتناس الغضب الاجتماعي، ويهدف هذا الاتفاق إلى:

- التقليل من حجم تدخل الدولة في الاقتصاد وترقية النمو الاقتصادي، طريق تفعيل المؤسسات الاقتصادية العمومية منها والخاصة، تحرير التجارة الخارجية والداخلية من خلال العمل على تحقيق قابلية لتحويل الدينار.

- إما فيما يخص الكتلة النقدية فكانت 413.6765 مليار دينار سنة 1991، أي بمعدل نمو قدره 20.6% ثم استمرت في الارتفاع لتبلغ قيمته 515.9 مليار دينار سنة 1992 أي بمعدل نمو قدره 24.71% .

الفرع الثالث: اتفاق الاستعداد الائتماني الثالث في الفترة 1993-1998.

انطلاقاً من سنة 1993 عرفت الجزائر في هذه الفترة إصلاحات اقتصادية تمثلت في برامج التعديل والتثبيت الهيكلي الذي ابرمته الجزائر مع مؤسسة الصندوق النقد الدولي خلال الفترة الممتدة ما بين 1993-1998 وكان الهدف من هذه البرامج هو التحكم في الكتلة النقدية، وذلك بما يخدم الاقتصاد الجزائري ويساعد على تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية

¹ صالح لحبيب، مذكرة شهادة ماسترة الكلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، السنة الجامعة 2012-2013

والحفاظ على توازنها، من خلال وضع أسعار الفائدة الاسمية بهدف تحقيق معدل النمو في حجم الكتلة النقدية خلال فترة البرامج، ومن خلال الجدول نلاحظ كذلك إن السلطات النقدية التزمت ببند هذا الاتفاق المبرم مع مؤسسة الصندوق النقد الدولي، لتحقيق الهدف.

المطلب الثاني: تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال التصحيح الهيكلي (1995 - 1998)

الجدول رقم 07: تطور الكتلة النقدية في الجزائر من (1995 - 1998)

السنة	النقود M_1	نقود ورقية	نقود كتابية	أشباه النقود	الكتلة M_2	معدل النمو
1995	519.10	249.76	289.33	280.45	799.56	9.19
1996	581.1	290.88	298.21	325.95	915.05	14.39
1997	671.57	337.62	33.71	409.94	1081.5	18.55
1998	826.37	390.42	435.91	766.09	1592.6	18.92

المصدر: التقرير السنوي الصادر عن البنك المركزي من 1995 إلى 1998.

فمتوسط الكتلة النقدية خلال الفترة (1994_1998) كان 14.5% لتتخفص سنة 2000 إلى 13.5%.

كما نلاحظ أن انخفاض معدل نمو الكتلة النقدية بعد سنة، بحيث بلغت ما قيمته 21.53% سنة 1993 ثم انخفضت لتصل إلى 13% سنة 1994 ثم 9.19% سنة 1995 إلا أنها عاودت الارتفاع إلى عملية التبادل بين الأفراد والمؤسسات أصبحت تتم بواسطة الجهاز المصرفي والسبب هو عملية التطهير المالي والنقدي الذي قامت به السلطات عند امتصاص السيولة الفاضلة من التداول

كما نلاحظ انخفاض الكتلة النقدية بعد انتهاء الاتفاق مع صندوق النقد الدولي من 18.92% سنة 1998 إلى 13.7%.

المطلب الثالث: تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال البرامج التنموية (1990-2013)

السنة	النقود M_1	نقود ورقية	نقود كتابية	أشباه النقود	الكتلة M_2	معدل النمو
1999	905.18	439.99	465.18	884.16	1789.35	13.7
2000	1048.18	484.52	563.65	974.35	2022.53	13.18
2001	2038.51	577.15	661.36	1235.00	2473.51	24.77
2002	1416.34	664.68	751.63	1485.19	2901.53	36.82
2003	1630.38	781.33	849.04	1724.04	3354.41	15.97
2004	2165.7	874.3	1291.4	1478.7	3644.4	11.31
2005	2437.5	921.00	1516.5	1632.9	4070.5	10.85
2006	3177.8	1081.4	2096.4	1649.8	4827.6	12.7
2007	4233.6	1284.5	2949.1	1761.00	5994.6	21.5
2008	4964.6	1284.5	3424.9	1991.00	6955.9	16.0
2009	4944.2	1829.4	3114.8	2228.9	7173.1	3.1
2010	5756.4	2098.6	3657.8	524.32	8280.7	15.4
2011	7141.7	2571.5	4570.2	2787.5	9929.2	19.9
2012	7681.8	2952.3	11015.1	3333.6	11013.3	10.9
2013	8249.8	3204.0	11941.5	3691.7	11941.5	8.4

المصدر: البنك المركزي الجزائري، تقرير سنوي للسنوات 1999_2013 حول تطور الكتلة النقدية خلال الألفية الثالثة بالجزائر، بتاريخ:

وفي سنة 1999 بلغ نمو الكتلة النقدية 13.7%، أما في سنة 2000 بلغ نمو الكتلة النقدية 13.18%، ويعود سبب الانخفاض إلى تأثير السياسة النقدية الصارمة التي أدت إلى سحب الفائض في الكتلة النقدية المتداولة خارج الجهاز المصرفي وإتباع الجزائر خلالها سياسة تقشفية من أجل إعادة الاستقرار النقدي لتخطي مرحلة النمو الاقتصادي للسوق بأقل التكاليف تمثلت في تخفيض عجز الميزانية، تجميد أجور العمال، تخفيض العملة وتقليص حجم الإنفاق العام.

ثم عاود الارتفاع إلى 24.7% سنة 2000، ثم بلغت أقصاها 32.82% سنة 2001، بالتالي ظهور فائض السيولة في السوق النقدية حيث قامت السلطات بتعزيز الوسائل الغير مباشرة للسياسة النقدية واضطر البنك الجزائري ابتداء من أبريل 2002 إلى استخدام أدوات جديدة لامتناس الفائض في السيولة الذي أصبح هيكليا.

وانعكست هذه الإصلاحات أو الإجراءات بصورة ايجابية حيث انخفضت معدلات النمو الكتلة النقدية إلى 15,97 في المائة سنة 2003 إلى 11,33% سنة 2004 ثم استمرت بالانخفاض حيث بلغت 10.81% سنة 2005 كما نلاحظ من خلال الجدول إن الكتلة النقدية حققت أكبر انخفاضا لها.

سنة 2009 حيث بلغت 3.1% بسبب إصدار مجلس النقد الدول والقرض النظام رقم 02 - 09 المؤرخ في 26 ماي 2009 ووضع عمليات السياسة النقدية التي يقوم بها في السوق النقدي، وتمثل عمليات السوق في (عمليات إعادة التمويل الأساسية عمليات إعادة التمويل لمدة أطول، عمليات التعديل الدقيق العمليات الهيكلية)

أما بالنسبة لسنة 2010، فارتفعت الكتلة النقدية إلى 15.4% ثم 19.9% سنة 2011 بسبب الإحكام التشريعية الجديدة لأوت 2010، والتي تعطي ارساء قانونيا لاستقرار الأسعار كهدف صريح للسياسة النقدية¹.

¹ مرجع نفسه، ص ص: 16 17

خلاصة الفصل

ما سبق نلاحظ أن التوجيهات الاقتصادية الجديدة للانتقال نحو الاقتصاد السوق بدأت مرحلة جديدة من مرحلة الإصلاحات المصرفية انطلاقا من إصلاح سنة 1986 ثم سنة 1988 ثم الإصلاح الكبير الصادر في 14 أبريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض والذي غير كثير من عمل وتوجيه الجهاز المصرفي التكيف مع الإصلاحات الاقتصادية الجديدة، نظر للتغيرات التي احتوي عليها تواصلت التعديلات فيما يخص السياسة النقدية والجهاز المصرفي ككل وذلك بإصدار الأمر 01/11 ثم الأمر 11/03 المعدل والمتم للقانون 10/90.

أما من حيث مسار السياسة النقدية في الجزائر فقبل سنة 1990 وضحت معالم السياسة النقدية بشكل أفضل، فأصبحت لها أهداف، وأدواتها لا تختلف عن تلك المطبقة في الدول الآخرة.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

يتحكم البنك المركزي باعتباره المسؤول الأول عن رسم و تنفيذ السياسة النقدية في العرض النقدي من خلال استخدامه مجموعة من الأدوات و من ثمة تحقيق الأهداف المسطرة، تتوزع هذه الأدوات إلى أدوات مباشرة تتمثل في سياسة تأطير القرض، والسياسة الانتقائية للقرض، و أدوات غير مباشرة تتمثل في معدل الاحتياطي الإجباري، و عمليات السوق المفتوحة، و معدل إعادة الخصم، و في حالة عدم تحقيق البنك المركزي للأهداف المسطرة يستخدم أدوات أخرى.

تطرقنا إلى استقلالية البنك المركزي و التي لا تعني عزل السياسة النقدية عن الحكومة أو السياسة الاقتصادية العامة للدولة وإنما تتمثل في منح البنك المركزي الاستقلال التام في إدارة السياسة حيث تختلف درجة استقلالية البنوك المركزية من دولة إلى أخرى.

فيما يخص خلق النقود و محدداته، توصلنا إلى ان البنك المركزي هو الذي يقوم بإصدار النقود و أن هذا الإصدار لا يتم إلا بحصول البنك المركزي ثلاثة أصول تسمى بمقابلات الكتلة النقدية، وهي الموجودات من الذهب و العملات الأجنبية، والقرض المقدمة إلى الدولة، القرض المقدمة للاقتصاد، وبينا انه لقياس خلق وعرضا النقود نعتمد على مضاعف الائتمان حالي وجود تسرب نقدي وعدم وجوده والمضاعف النقدي الذي يوضح مقدار التغير في العرض النقديين أما محدداته التي تؤثر سلبا أو إيجابا عليه تتم في القاعدة النقدية كعامل أساسي ومحددات أخرى تتمثل في سلوك المودعين والبنوك والبنك المركزي.

ومن أجل فهم و تتبع التركيب البنوي للسياسة النقدية من حيث طبيعتها ودورها عبر مدارس الفكر الاقتصادي كان من الضرورة استعراض النظريات التي

اختصت بتحليل السياسة النقدية في إطار نماذج المدارس الاقتصادية المختلفة بدءاً من منظور الكلاسيك ثم الكينزيين ثم النقديون.

إن انتقال آثار السياسة النقدية يكون عبر أربع قنوات تتمثل في قناة أسعار الفائدة، و قناة سعر الصرف، و قناة أسعار السندات و التي تنتقل فيها الآثار عبر قناتين و هما قناة توبين للاستثمار و قناة اثر الثروة على الاستهلاك، و أخيراً قناة الائتمان و التي تنتقل فيها أيضاً الآثار عبر قناتين و هي قناة الإقراض البنكي و قناة ميزانيات منشآت الأعمال.

أما عن مسار السياسة النقدية لاحظنا أنه منذ الاستقلال إلى غاية سنة 1990 لم تكن هناك سياسة نقدية حقيقية وإلى جانب لم تكن الحديث عن أي محاولة لضبط العرض النقدي من طرف بنك الجزائر والتي لا معنى لها إلا إذا كان بنك الجزائر يملك الأدوات و الوسائل اللازمة والضرورية لتثبيت التدفق النقدي، ومنذ سنة 1990 ظهرت معالم السياسة النقدية فيما يتعلق بالأدوات و الأهداف التي لا تختلف كثير عن ما هو معمول به في باقي دول العالم، فقد شهد ذلك استعمال أدوات والأهداف التي لا تختلف كثيراً عن ما هو معمول به في باقي دول العالم، فقد شهد ذلك استعمال أدوات المباشرة للسياسة النقدية مع بداية التوجه نحو استخدام الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية، فاستخدم معدل إعادة الخصم لتقييد وتوسيع منح القروض،

نتائج اختبار الفرضيات :

1. تعتبر السياسة النقدية عن مجموعة الإجراءات و التدابير و التشريعات و القواعد التي تتخذها السلطة النقدية بغرض التأثير على السلطة النقدية وبالتالي نثبت صحة الفرضية الأولى.

2. يستعمل البنك المركزي أدوات كمية غير المباشرة بغرض التأثير على حجم الائتمان بينما الأدوات النوعية أي المباشرة فهي تهدف إلى التأثير على نوع الائتمان وهو إثبات الفرضية الثانية.
3. عرفت الكتلة النقدية في الجزائر تطور ملحوظ خلال مرحلتين هما الاقتصاد المخطط والاقتصاد الحر.

أفاق الدراسة :

1. أثر الاتجاهات الحديثة لاستقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية.
 2. إجراءات السياسة النقدية النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
 3. علاقة السياسة النقدية بالسياسة المالية.
- من بين النتائج والتوصيات التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة هي:

النتائج:

1. أن للسياسة النقدية دور هام في ضبط المعروض النقدي.
2. إن البنك المركزي من خلال أدواته الكيفية والنوعية يستطيع مراقبة تداول الكتلة النقدية.
3. من خلال مراقبة تداول الكتلة النقدية يمكن التحكم في التضخم.

التوصيات والاقتراحات:

1. ضرورة تفعيل دور الجهاز المصرفي واستقلاليته.
2. ضرورة تحسين أداء الأسواق المالية والنقدية.
3. ضرورة تعزيز دور بنك الجزائر في الرقابة و الإسراف علي أعمال البنوك.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1. محمود الزبيدي حمزة، إدارة المصارف إستراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق، الأردن، 2000.
2. إيمان محمد الشريف، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، سنة 2003.
3. ايلمان محمد الشريف، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية الدوال الاقتصادية الكلية القطاع النقدي، الجزء الثالث، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 2010.
4. حسين رحيم، الاقتصاد المصرفي، الطبعة الأولى، دار بهاء للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.
5. حشاد نبيل، استقلالية البنوك المركزية بين التأييد والمعارضة، إتحاد المصارف العربية، لبنان، 1994.
6. دراوسي مسعود، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي ،حالة الجزائر ،جامعة الجزائر، 2005.
7. سحنون محمود، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الطبعة الأولى، دار بهاء للنشر - التوزيع، الجزائر، 2003.
8. سيجل باري، النقود والاقتصاد، ترجمة عبد الله منصور، دار المريح للنشر، الرياض، 1984.
9. عبد الرحمان يسري أحمد، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، مصر، 2003.
10. قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2005.
11. كاظم الدعيمي عباس، السياسة النقدية المالية و اداء سوق الاوراق المالية، دار صفاء للطباعة و النشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2010.

12. لطرش الطاهر، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات، الجزائر، 2003
13. محمد الفولي أسامة، مجدي محمود شهاب، مبادئ النقود والبنوك، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003.
14. محمود الروبي ربيع، اقتصاديات النقود والمصارف، دار الحقوق، مصر، 1986.
15. مصطفى أحمد فريد، الاقتصاد النقدي والدولي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2009
16. مفتاح صالح، النقود والسياسة النقدية، دار الحجر للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2005.
17. ملاك وسام، النقود والسياسات النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني، ط1، بيروت، لبنان، 2000.
18. نوسن محمد اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2013.
19. -الحاج شودار حمزة، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك في ظل نظم الرقابة النقدية التقليدية، عماد الدين للنشر و التوزيع، عماد 2009
20. -السمهوري محمد سعيد، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2012
21. -العياشي غسان، المصرف المركزي والدولة في التشريع العربي والدولي، اتحاد المصارف العربية، 1998
22. -بن سمية عريزة، ترجمات السياسة النقدية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، 2010.
23. -بن علي بلعروز و طيبة عبد العزيز، السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال (1990-2000)، ص189.
24. -حداد أكرم، النقود والمصارف "مدخل تحليلي ونظري"، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2008

25. -حسين رحيم، النقد والسياسة النقدية في إطار الفكرين الإسلامي والغربي، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط 2، عمان الأردن 2010.
26. -صادق مدحت، أدوات وتقنيات مصرفية، دار غريب للطباعة للنشر والتوزيع، 2001
27. عبد العظيم حمدي، سياسة سعر الصرف، وعلاقة بالموازنة العامة للدولة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1987
28. -عبد اللاوي مفيد، محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية، 2007،
29. -عديلة العلواني: الميسر في الاقتصاد النقدي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص: 49.
30. -عزت غزلان محمد، اقتصاديات النقود و المصارف، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2002
31. -عقيل، النقود والمصارف، دار مجد لأوي للنشر عمان ،الطبعة الثانية، 1999.
32. -عوض الله زينب، محمد الفولي أسامة، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003.
33. الكفراوي عود محمد، السياسات المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي، مركز الإسكندرية للكتاب، ط2، مصر، 2006.
34. -كمال محمد يوسف، السياسة النقدية - المصرفية الإسلامية، دار الوفاء للطباعة والنشر، مصر، 1996.

الملتقيات

1. دريس رشيد، مصطفى بوبكر، تقييم فعالية أدوات السياسة النقدية الملتقى الدولي حول السياسات النقدية والمؤسسات المالية، جامعة سكيكدة.

المراجع باللغة الفرنسية:

1. MILET Oubr vich –les effets la devation froancaise de 1958
« les d’organisations ،،1970

Gianni Toniolo, The central banks independence in historical .2
perspective, Newyork, USA,

3. BADA AHMED MUSTAPHA ،diagnostic، un non
davelappemment، edition lamatiiaon farance

مواقع الكترونية :

www.donyadz.com/vb/t1824html

مجلات

1. طيبة عبد العزيز، فعالية بنك الجزائر في تعقيم تراكم احتياطات الصرف الاجنبي
خلال الفترة 2000-2011، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية العدد12
جوان 2014.

القوانين ومراسيم

1. قانون رقم 86-12 المتعلق بتنظيم البنوك والقرض، المؤرخ في 19 أوت 1986
2. قانون رقم 88-06 المؤرخ في 12 جانفي 1988.
3. قانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 4 أفريل 1990.
4. القانون النقد و القرض،90-10 المادة 94
5. قانون 01-01 المؤرخ في 27 فيفري 2001.
6. قانون 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003.

لمذاكرة

1. صالح لحبيب، مذكرة شهادة ماستر، الكلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، السنة الجامعة 2012-2013.
2. علة محمد، الدولة و مشاكل عدم استقرار النقد و اثر الدولار علي الاقتصاد الجزائر، مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002.
3. عمروش شريف، السياسة النقدية واحتلال ميزان المدفوعات، مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة البليدة، الجزائر، 2005.
4. بورعورر عمار، السياسة النقدية و أثرها علي المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر (1990-2005) أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، الجزائر 2007-2008.

سَمْعٌ بِجُحُودٍ
لِللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ

المخلص:

لقد تناولت هذه الدراسة دور السياسة النقدية في مراقبة تداولات الكتلة النقدية مع دراسة حالة الجزائر خلال فترة (1980 _ 2012) هادفة إلى إبراز أهمية السياسة النقدية والأهمية ضبط العرض النقدي لجعل كمية النقود معروضة متلائمة مع إمكانية الاقتصاد الإنتاجية الحقيقية و كيفية تحقيق سياسة النقدية لأهدافها النهائية من خلالها تحقيق استقرار في مستوى الأسعار وتحقيق نمو اقتصادي و التوازن في ميزان المدفوعات مع التشغيل الكامل ، إلى جانب أهمية الأدوات المباشرة و غير مباشرة و من خلال تحقيق السلطات النقدية على التوسع الائتمان بغية مجابهة الأوضاع التضخمية من خلال البنوك المركزية والأحداث التوازن النقدي المحلي وقيم السلطات النقدية بتحديد سقف لتطور القروض مع العمل على إعطاء درجة كبيرة من استقلالية للبنك المركزي لتحقيق استقرار قيمة النقد باعتباره الهدف الرئيسي لأي سياسة نقدية و قد تم إسقاط هذا الجوانب على حالة الجزائر، واستنتجنا بأن الجزائر قامت فعلا بمواكبة هذه الاتجاهات الحديثة من خلال التحول نحو الإدارة النقدية غير مباشرة باعتماد أدوات نقدية غير المباشرة بالرغم من عدم فعالية بعض الأدوات كأداة معدل إعادة الخصم وعمليات السوق المفتوحة عبر انه تمكن بنك الجزائر باستعمال أداة معدل الاحتياطي الإجباري .

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، البنك المركزي، الكتلة النقدية، أدوات السياسة النقدية

Résumé:

l'objectif de la présente étude consiste à mettre en relief l'importance de la politique monétaire et de la régulation de l'affaire monétaire afin qu'elle soit en compatibilité avec les capacités productives de l'économie .l'étude du cas de l'algérie pendant la période (1980-2012) montre l'étude que celle-ci a fait recours aux outils monétaires indirects tels que le réescompte et les opérations du marché ouvert mais sans attergnent le résultats souhaités . ton lè fois , l'utilisation des réserves obligatoire par la bonque d'algérie a ètè fructneux.

mots clés : politique marétaire , la banque centrale , masse monétaire , les outils de la politique monétaire .